



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تليفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org



مافيا الكبتاغون السوري على مستوى دولي

[14]

أصدقاء وأعداء الشعب السوري

ينص الشرط الثالث لجيمس جيفري، من بين شروطه الستة التي أعلنها مؤخراً، على ما يلي: التوقف عن الأعمال العدائية ضد الدول المجاورة. لا يحتاج المرء إلى أعمال التفكير كثيراً لمعرفة من هو المقصود بـ«الدول المجاورة»، والتي تأتي في مقدمتها، كما يؤكد جيفري نفسه مراراً وتكراراً: دولة الكيان الصهيوني المحتل، والذي سمح رئيس جيفري لنفسه أن يوافق على ضم الجولان السوري المحتل إليها، بالضد من قرارات الشرعية الدولية، وبالضد من حقائق التاريخ والجغرافية، وبالضد من مصالح الشعب السوري.

رغم ذلك، لا بأس من التذكير؛ ليس بالموقف الأمريكي من الجولان السوري المحتل فحسب، بل وبجملته المواقف الأمريكية الإجرامية اتجاه الشعب السوري، وليس آخرها قانون قيصر، والموقف من النصرة، والسياسات اتجاه الشمال الشرقي السوري وغيرها.

إنّ عداء الأمريكي ومعه حلفاؤه الغربيون للشعب السوري، أوضح من أن يجادل به أحد. وإذا كان بعض من في المعارضة يحاولون الالتفاف على هذه الحقيقة سواء على أساس عمالة خالصة، أو على أساس تقديرات انتهازية وضيقة الأفق للتوازنات الدولية، فإنّ نظراءهم من المتشددین والغاسدين على الجانب الآخر ليسوا أقل انتهازية في طريقة تقييم وتوصيف أعداء وأصدقاء الشعب السوري.

في ظل الأوضاع المعيشية الكارثية التي يعيشها السوريون، نرى ضمن بورصة الآراء والمواقف التي يجري إنتاجها واستهلاكها عبر وسائل الإعلام الإلكتروني والتقليدي، تصاعداً لعمليات خلط الأوراق بين العدو والصديق، بغية تضليل السوريين، وأكثر من ذلك بغية الهروب من الاستحقاقات... ضمن البورصة هذه، ترتفع أصوات لا تكتفي بمطالبة الدول الصديقة بتقديم المساعدات الاقتصادية وخاصة المالية! بل وتذهب إلى تحميل تلك الدول بالذات مسؤولية الأوضاع الكارثية، ولا يخلو الأمر من اختراع أكاذيب حول ديون تجري المطالبة بسدادها وتدوير تلك الأكاذيب ولو أنها صباح مساء عبر المواقع الإلكترونية.

لا بد من التذكير، بأنّ إحدى الدول الصديقة قد سهلت أكثر من مرة خطوطاً ائتمانية باتجاه الداخل السوري وانتهت إلى إغلاقها، ليس بسبب صعوبات اقتصادية تواجهها، فهي تواجه الصعوبات منذ عقود، ولم تمتنع عن العمل باتجاه هذه الخطوط، ولكن لأنّ قناعة راسخة قد تشكلت لدى تلك الدولة، بأنّ المساعدات والخطوط الائتمانية لا يصل منها صوب المعنيين بالاستفادة منها سوى جزء يسير، في حين تبنت الفساد الكبير القسم الأعظم منها، بل ولا تتورع عن تهريبه عبر شبكاتنا المالية السوداء خارج البلاد.

إنّ المساعدة التي قدمها أصدقاء الشعب السوري تتكثف فيما فعلوه في محاربة الإرهاب ومنع انهيار الدولة السورية ومنع تقسيمها، وكل ذلك في إطار تهيئة الأرضية المناسبة للشعب السوري لكي يقرر مصيره بنفسه على أساس القرار 2254.

إنّ إيصال المساعدات إلى القسم الأعظم من الشعب السوري، والتي يحتاجها بشدة، بات هو الآخر محكوماً بتحقيق تغيير جذري شامل للبنية السياسية الاقتصادية القائمة، والتي تمتاز بميزتين أساسيتين: الارتباط الاقتصادي التبعية مع الغرب «العنفي وغير العنفي»، والفساد الكبير الذي يمكن أن يهدر أي قدر من المدخلات مهما كان حجمه.

إنّ أولئك الذين يحاولون خلط الأوراق بين العدو والصديق هذه الأيام، يستهدفون أمراً واحداً هو: استخدام شتى الوسائل وبينها التضليل، للهروب من استحقاق التغيير عبر 2254.

شؤون اقتصادية



لبنان.. موضع «الانعطافات الحادة» بين الفوضى والفرصة

12

شؤون محلية



هل نتجه نحو استيراد البيض والفروج؟

10

ملف «سورية 2020»



مفهوم المقاومة والتوازن الدولي الجديد

07

شؤون عمالية



قوانين متعددة والفقر مستمر للعمال!

02

قوانين متعددة والفقير مستمر للعمال!



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



وزاد في الطنبور نغماً!

يبدو أن الحكومة العتيدة الحالية وقبلها الحكومات السابقة ملكية أكثر من الملك، بخصوص شعار أو المبدأ الذي أطلقته منظمة العمل الدولية في أحد مؤتمراتها: بأنه ليس هناك عمل دائم لوظيفة دائمة، وهذا الشعار والمبدأ الذي تسير عليه الحكومات السورية المتعاقبة بخصوص عقود العمل المؤقتة واليومية والعمل على الفاتورة وغيرها من أشكال التوظيف، التي يتفق بها الذهن الليبرالي الذي لا يرى بالعمال سوى الحلقة الأضعف، التي يمكنه التحكم بها بالأشكال القانونية التي يبتدعها، والتي ابتدعها على مدار عشرات السنين، والتي بموجبها تم تسريح عشرات الآلاف من العمال ذوي العقود المؤقتة، سواء في محال الأقطان أو عمال مصفاة بانياس وغيرها من المواقع، حيث يعمل هؤلاء العمال بعقود مؤقتة، وعملهم يكون دائماً يمتد لسنوات، ومع هذا يكون مصيرهم التسريح ضمن سياسة لا مكان دائم لعمال دائمين، مع أن النقابات قد بذلت جهودها من أجل تثبيت العمال المؤقتين، وجرت دعوية كبيرة لهذا الموضوع الذي كانت نتائجه متواضعة، وعدد المثبتين قليل بالنسبة لعدد العمال المراد تثبيتهم وما زال الموضوع قيد البحث بين الحكومة والنقابات من أجل استكمال الموضوع الذي تسوّف به الحكومات المتعاقبة منذ سنين طويلة.

والآن الطنبور الذي يصرون من خلاله أنغامهم ما زالوا يعزفون عليه، وآخر نغم نشاز تم عزفه هو إصدار قرار من محافظة دمشق بتسريح ألف عامل من عمال المحافظة تحت حجة الأعباء المالية التي تترتب على المحافظة كأجور للعمال، بعد حدوث الزيادة الأخيرة على الأجور، حيث كان العمال يتقاضون أجورهم على أساس الحد الأدنى السابق وهو 16 ألف ليرة، والمحافظة تدفع لهم بعد الزيادة الحد الأدنى للأجور على أساس الزيادة الأخيرة 47 ألف ليرة، ولا ندري إن كانت المحافظة تعلم أن هذا الأجر الأخير يكفي العمال لعدة أيام لتأمين حاجاتهم الأكثر ضرورة، ومع هذا الوضع البائس الذي يعيشه العمال تم تسريحهم لينضموا إلى جيش العاطلين عن العمل الذين سبقوهم، مثل: عمال المطاعم وعمال الحرف المختلفة، الذين يعملون ليوم أو يومين في الأسبوع، والذين يعدون من عداد العاطلين عن العمل.

إن مفارقة أوضاع العمال وحرمانهم من حقهم الطبيعي في العمل هو نهج ثابت في السياسات الحكومية، وهو ما يزيد الوضع الاجتماعي تازماً، وهذا له انعكاساته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي ستكون مؤلمة على البلد والناس.

■ عادل ياسين

تخضع الطبقة المهيمنة - اقتصادياً وسياسياً - الطبقات الأخرى لقانونها، أي لمصالحها، وإن كان يتناقض، ويتعارض مع مصالح هذه الطبقات الأساسية، وينعكس ضرراً على حقوقها، وهذا الضرر الذي يحدده القانون بمصالح الطبقات المستغلة، يجرمها أيضاً من إمكانية الدفاع عنها، ويجعل المجتمع ينقسم وفقاً للمصالح المتناقضة، أي: يصبح الصراع بين الطبقات في جوهره صراعاً طبقياً، حتى وإن أخذ مظاهر أخرى لا تبدو أنها واضحة لبعض أصحاب المصالح المختلفة.

الاستلاب ما زال مستمراً وإن تغيرت القوانين

إن الطبقة العاملة السورية عانت كثيراً من جملة واسعة من القوانين، والتشريعات التي صدرت منذ الاحتلال العثماني، وقانونه سيئ الصيت المسمى قانون الأشغال العثماني، مروراً بالقوانين التي أصدرها المستعمر الفرنسي مستنداً إلى قانون الشغل العثماني، في استمرار تحكمه، وسيطرته على الطبقة العاملة السورية الوليدة، ومنع قواها من التطور والنمو، وهو خبير بحكم التجربة التاريخية للرأسمالية مع الطبقة العاملة، بكل أشكال القمع والحصار كي لا تستطيع الطبقة العاملة التحول إلى

أي قانون، أو تشريع يصدر يكون تعبيراً عن محصلة القوى الفاعلة على الأرض، وقدرتها في التعبير عن مصالحها وفرضها، حيث يتضمنها القانون المراد إصداره، وللعلم وفقه.

ونواتجها الكارثية على الطبقة العاملة، والاقتصاد الوطني برمته، والسبب واضح، وتعلم به كوادح الحركة النقابية، وينعكس في العديد من مواقفها التي تُعلن عنها في المؤتمرات والاجتماعات النقابية، وهذا يعكس حسها الوطني وتخوفها مما هو جار على الأرض، ويعكس حسها الطبقي بقلقها على مصالح العمال ومكاسبهم نتيجة تلك السياسات.

النص الدستوري يحتاج إلى من يحميه

إن وجود دستور ينص على حقوق الطبقة العاملة بما فيها الإضراب هو شرط غير كاف لحصول العمال على حقوقهم، وإنما يتطلب تحقيق ذلك مبادرة العمال في الدفاع عن حقوقهم الدستورية المشروعة وحمايتهم، التي لا يمكن أن تُقدم لهم على طبق من ذهب.

انفتاح الأفق السياسي بالتغيير الجذري المطلوب سيجعل إمكانية أكبر أمام الطبقة العاملة، وحركتها النقابية، لأخذ زمام المبادرة من أجل استعادة استقلاليتها التامة من اتخاذ قراراتها، وصياغة برامجها المعبرة عن مصالح من تمثلهم، وفي مقدمة ذلك تغيير قوانين العمل التي أضرت بحقوق العمال، وصياغة قانون انتخابي عمالي يؤمن وصول المناضلين العمال بعيداً عن التدخلات من أية جهة كانت.

مهماً في تنظيم العمال في حركة نقابية واحدة موحدة، جعل منها قوة أساسية لا يمكن القفز عنها، وتجاوز مصالحها، وهذا ما تم لحظه في قوانين العمل اللاحقة التي صدرت في عهد الوحدة، وما بعدها، فقد جرى التأكيد على العديد من حقوق العمال، حيث كان الظرف السياسي، وموازين القوى المحلية، والعالمية تسمح بذلك، لكن مع هذا خسرت الطبقة العاملة أهم سلاح فعال في الدفاع عن مصالحها، وحقوقها، ألا وهو حق الإضراب، الذي كان مصححاً به في قانون العمل السابق، واستقلاليتها التنظيمية، واستقلالية قراراتها من خلال الشعارات التي طرحت، والتي أوهمت الطبقة العاملة بأن ما هو جار من إجراءات هي الاشتراكية بعينها وأن المعامل للعمال، وما على العمال سوى التسليم بهذا كونه تعبيراً عن مصالحهم الحقيقية التي ناضلوا من أجلها، ليكتشف العمال مع مرور الوقت أنهم يخسرون حقوقهم، ومكتسباتهم تبعاً، خاصة مع تبني اقتصاد السوق الاجتماعي، وتطبيق السياسات الليبرالية، وتعليمات المؤسسات المالية الرأسمالية.

قلق وحذر مشروعان

لم تتمكن الحركة النقابية والطبقة العاملة من مواجهة هذه السياسات

قوة حقيقية على الأرض، وتفرض من خلالها إرادتها المستندة إلى برنامج تعبر فيه عن مصالحها وحقوقها على طريق تغيير علاقات الإنتاج الرأسمالية، التي هي السبب الرئيس في شقاء، وبؤس العمال، ومن هنا فقد عانت الطبقة العاملة السورية، وكانت لها مصلحة حقيقية في مقاومة المحتل الفرنسي إلى جانب القوى الوطنية الأخرى التي قاومت، للخلاص منه، ومن قوانينه، ولكن العمال خرجوا «من تحت الدلف إلى تحت المزراب»، حيث أعيد إنتاج القوانين المعبرة عن مصلحة البرجوازية، التي استندت إلى خبرة الرأسمالية في صياغة القوانين الناظمة للعلاقة بين أرباب العمل والعمال، والتي في جوهرها ترسيخ لنهب قوة العمل.

صراع لتحسين بيع قوة العمل

عملت الطبقة العاملة السورية كثيراً على التخفيف من وطأة النهب، والاستغلال الذي تم تكريسه في عهد قانون العمل الذي صدر في عهد الاستقلال، مستخدمة سلاحها الوحيد الذي تملكه، ولكنه الفعال، وله تأثير، ونتائج كانت ملموسة على العمال، وذلك بتحسين شروط العمل، وزيادة الأجور، وتخفيض ساعات العمل، التي كانت تمتد من طلوع الفجر إلى مغيب الشمس، هذا العمل الذي أنجزه العمال وحركتهم النقابية، لعب دوراً

الظرف الموضوعي جاهز



الأزمة العميقة التي تشهدها الأوضاع العامة في البلاد، وفي المقدمة منها: انحدار مؤشرات الوضع الاقتصادي والاجتماعي نحو القاع، وتعمق تلك الأزمة مع تأخير الحل السياسي المفترض أن يمر عبر القرار الأممي رقم 2254، الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة.

■ نيبك عكام

أمام هذا الوضع المأساوي، توفرت ونضجت الشروط الموضوعية لإعادة العمل النقابي إلى مقدمة جدول أعمال الحركة النقابية العمالية. للتخلص من هذا الوضع المتردي الذي وصل إليه العمال المنتجون للثروة الوطنية، وكذلك التخلص من هذا الترهل الذي تعاني منه النقابات، وخاصة وجود الغالبية العظمى من العمال المنتجين للثروة خارج دائرة التنظيم النقابي، ومستوى متدنٍ من الحريات النقابية، الذي أدى إلى إبعاد الكثير من النقابيين الجديرين عن الحركة النقابية، وصعوبة وصول العمل النقابي إلى أوساط عمال القطاع الخاص.

حيث العمل النقابي في القطاع الخاص يختلف كثيراً عن العمل النقابي في قطاع الدولة، وقوانين تنظيم العمل بين القطاعين تختلف إلى حد ما، هذا بغض النظر عن شروط الاستغلال المتشابهة التي تمارس على العمال في كلا القطاعين. وبالتالي، إقناع العمال بالانخراط في النقابات، يتطلب التوجه نحو العمال والكادحين لضمان قربها وانتمائها الطبيعي للحركة النقابية في مواجهة العدو الحقيقي للطبقة العاملة، المتمثل

بقوى النهب والفساد الكبير وضمان وحدة الحركة النقابية لأجل المطلب الأساس للطبقة العاملة، وهو القضاء على الاستغلال. فالعمل النقابي كان وسيبقى أداة وسلاحاً للطبقة العاملة في صراعها ضد كافة أشكال الاستغلال وضد الاستبداد الطبقي. وهو شكل من أشكال المقاومة الجماعية ضد استغلال رأسمال، ومن أجل تحسين شروط وظروف العمل وتحقيق الحقوق والمصالح المشروعة في المواثيق الدولية والوطنية. والسؤال الأهم: هل الظرف الذاتي متوفر لدى الحركة النقابية والنقابيين؟

من الدارج في وسط العمل النقابي العديد من المغالطات في فهم وتفسير طبيعة النقابة ودورها ومهمتها الوظيفية، وذلك نتيجة التدخل من خارجها في شؤونها المختلفة، مما نتج عنه فهم مغلوط للدور والمهمة،

العمال. ولكن تبقى شروط النهوض بالعمل النقابي وتصحيح مساره قائمة. ولعل أهم مداخل استرجاع الثقة للعمل النقابي، تستوجب على النقابيين المقتنعين بالدور التاريخي للطبقة العاملة، العمل من أجل الارتقاء بوعي الطبقة العاملة، وتمكينها من أدواتها الحقيقية في صراعها ضد الاستغلال والنهب والفساد، وأن تكون النقابة مستقلة في كافة شؤونها، وتكون معبراً طبقياً واضحاً من أجل تحقيق الكرامة والمساواة للطبقة العاملة، إن أي عمل نقابي، محكوم بالفشل إذا لم يضع أمام هذه الطبقة العاملة آفاق خلاصها من كل هذه المظالم. التعمق وسط الطبقة العاملة واستقطاب العمال الأكثر وعياً والمؤمنين بالعمل النقابي من العمال والعاملات، وفرض حق التنظيم النقابي داخل القطاع الخاص.

النقابي في تنظيم الحزب السياسي، وطبيعة عمل ووظيفة النقابة أو اتحاد العمال. فمثلاً: كيف للحركة النقابية أن تحقق ذلك الدور الفعال لتحقيق حقوق عمالها المختلفة من أجور وغيرها وهي لا تمتلك تلك الأدوات الضرورية لذلك من اعتصام وإضراب، مع العلم أن هذه الأدوات قد لحظها الدستور والمواثيق الدولية الموقع عليها من قبل الدولة. ونعود إلى السؤال مجدداً: هل الحركة النقابية ترى نضوج هذا الظرف الموضوعي الذي بين يديها وترى نضوجه بشكل واضح؟ وأنه عليها العمل لإنضاج ظرفها الذاتي لاستكمال مهامها اتجاه حقوق الطبقة العاملة.

استرجاع الثقة

لا تزال الحركة النقابية تشكل الأداة الضرورية والمناسبة للدفاع عن

الطبقة العاملة



عمال مجلس تاور هامليتس يضربون

نفذ عمال المجلس في تاور هامليتس إضراب شرق لندن حيث وصل النزاع والمعروف باسم «مكافآت البرج»، إلى ذروته مع المجلس، وأعلنت النقابة المزيد من الإضرابات من الثلاثاء 14 إلى الخميس 16 من الشهر الجاري، حيث يعتزم المجلس طرد 4000 عامل خلال هذا الشهر، وإعادة ربطهم بالعقد الجديد المثير للجدل، ومن الجدير ذكره، أن المجلس يستخدم أسوأ الأساليب التي يتبعها رؤساء القطاع الخاص لفرض تغييرات ضارة، وقال أحد المضربين: «خلال الأشهر القليلة الماضية، كان المجلس يصفنا بـ «العمال الرئيسيين» و«الأبطال». لكن الآن يتم عزلنا وإعادة توظيفنا بأجور وظروف أسوأ- ويقال لنا: إننا نترك أسفل المجتمع من خلال الإضراب.



إضراب عمال باث إيرون وركس

دخل أكثر من 4000 عامل إنتاج في إضراب في 22 حزيران في شركة باث إيرون وركس لبناء السفن البحرية الأمريكية، بعد رفضهم بأغلبية ساحقة عرض العقد الذي اقترحتته للشركة، الذي يتضمن اقتراحاً خلال الثلاث سنوات أن يمنح العمال زيادة في الأجور بنسبة 3 في المائة في كل عام، ويركز على الأقدمية والمقاولين من الباطن وقواعد العمل دون التركيز على الأجور والمزايا، كما احتج المضربون على تسريع عدد من العمال. ومن المتوقع أن تعود المفاوضات بين الشركة واتحاد العمال هذا الأسبوع لبحث تسريع العمال، وتعتبر باث إيرون وركس من أكبر شركات بناء السفن حيث يعمل فيها 6800 عامل وتقوم الشركة ببناء المدمرات البحرية.



العمالون الاجتماعيون يتظاهرون في الطيبة

واصل العمالون الاجتماعيون في الأرض المحتلة تظاهراتهم مطالبين بتحسين أجورهم وظروف عملهم وتوفير الحماية لهم، ودخل إضرابهم الاحتجاجي يومه الرابع، وتشهد العديد من البلدات نشاطات احتجاجية محلية. ففي مدينة الطيبة، شارك عدد من العاملين الاجتماعيين في وقفة احتجاجية رفعا خلالها عدة شعارات من بينها: «الأجر في تاكل فاش شو ناكل» وغيرها من الشعارات، ويذكر أن العاملين الاجتماعيين نفذوا يوم الاثنين، إضراباً عاماً ومظاهرة في مدينة «تل أبيب» شارك فيها آلاف العمال من كافة أقسام الخدمات الاجتماعية وغيرها من المؤسسات الاجتماعية احتجاجاً على أجورهم، والضغط الكبير في عملهم والذي تفاقم في فترة الكورونا، وأيضاً على العنف الذي يتعرضون له خلال العمل.



فنيو كهرباء السودان يهددون بإضراب مفتوح

هدد المهندسون والفنيون بشركات الكهرباء، بتنفيذ إضراب مفتوح عن العمل في حال عدم استجابة وزارة الطاقة والتعدين لمطالبهم المتمثلة في تأمين السكن وحساب سنين الخدمة في سجلهم، بعد أن تم تعيينهم بمؤهلات جامعية. وقال رئيس اللجنة: إن هذا الإضراب سيؤدي إلى انقطاع الإمداد الكهربائي من المحطات. وقال أحد ممثلي الإضراب: جاء الإضراب بعد أن سلكت كافة الطرق القانونية والإدارية منذ العام 2009م وصولاً إلى ساحات القضاء، وشدد على ضرورة تحقيق مطالبهم كاملة غير منقوصة، ومحاسبة كل من تسبب في تأخير تنفيذ القرار، وأشار إلى توصية وزير العمل والتنمية الاجتماعية بتطبيق قرار الخدمة الخاص باستيعاب حملة الدبلوم التطبيقي والشهادة الثانوية الفنية، أسوة بزملائهم في السكة الحديدية والموانئ البحرية.

كيف عرف العمال ساعات العمل الثماني؟



في بلد من بلدان الشرق مثل: سورية مثلاً، يجبر العمال في المصانع الخاصة على العمل 12 ساعة يومياً، وفق واقع مفروض يشبه واقع عمال العالم الذين عملوا بين 12-16 ساعة يومياً في القرن التاسع عشر، وقياساً على ذلك، تقف سورية اليوم في القرن التاسع عشر، متأخرة عن التطور 150 عاماً على الأقل.

■ محرر الشؤون العمالية

وهذا الوضع لا يخص سورية فقط، ففي العشرات من بلدان العالم اليوم، حيث البلدان الطرفية التابعة للمراكز، تُجبر الرأسمالية عمال تلك البلدان بالعمل وفق قوانين القرن التاسع عشر، مثل: منع المنظمات النقابية وتجريم حق الإضراب وساعات العمل الـ 12-14 يومياً، وغير ذلك من الإجراءات القسرية للرأسمالية المغرقة في الرجعية والتخلف، مثل: حالة العمال الأجانب في بلدان الخليج.

قانون ساعات العمل العشر

بعد ظهور اتحاد الشيوعيين والبيان الشيوعي واندلاع ثورات 1848 في أوروبا، بدأت الطبقات العاملة تناضل من أجل جملة من المطالب، ومن بينها تحديد عدد ساعات العمل اليومية. ونوه ماركس بأسباب هزيمة الطبقة العاملة في ثورات 1848، الهزيمة التي أوجدت الخمول المميز للحقبة الممتدة بين 1849-1859، ويعرض ماركس أيضاً المكاسب الزهيدة التي انتزعتها الطبقة العاملة في تلك الحقبة. ومنها: قانون تحديد يوم العمل بعشر ساعات. يبين ماركس أن تخفيض يوم العمل بخلاف مزاعم أذئاب الرأسمال لا يلحق الضرر بمرود العمل، بل على العكس يزيد، وأكد هذا القانون المذكور

انتصار مبدأ تدخل الدولة في مضمار العلاقات الاقتصادية على المبدأ القديم القائم على المزامنة. وخلص ماركس إلى التأكيد- كما جاء في البيان الشيوعي- على حاجة الطبقة العاملة إلى إخضاع الإنتاج لرقابة المجتمع بكامله ولقيادته وتوجيهه، لأن مثل هذا الإنتاج الاجتماعي هو المبدأ الأساس للاقتصاد السياسي للطبقة العاملة. وعليه فإن قانون تحديد يوم العمل بعشر ساعات لم يكن مجرد نجاح عملي، بل كان أيضاً دليلاً على انتصار الاقتصاد السياسي للطبقة العاملة على الاقتصاد السياسي للبرجوازية.

ساعات العمل الثماني

تأسست الأممية الأولى «جمعية الشغيلة العالمية» في أيلول 1864، وكان لا بد من مواصلة السير من نقطة «قانون تحديد يوم العمل بعشر ساعات» إلى صياغة شعار جديد لنضال الطبقة العاملة فيما يخص تحديد ساعات يوم العمل. بعد انتفاضة يناير 1863 في بولونيا، بدأ العمال الفرنسيون والإنكليز في مناقشة تطوير إستراتيجيات العمل، ومحاولة منع استيراد العمال الأجانب لكسر الإضرابات. في سبتمبر 1864، زار بعض المندوبين الفرنسيين لندن مرة أخرى بهدف إنشاء لجنة خاصة لتبادل المعلومات بشأن المسائل التي

تهم العمال من جميع البلدان، وقرروا إعلان حملة تضامن مع مختلف نضالات التحرر حول العالم حينها. تمت هذه العمليات التنسيقية الأولى وسط الانكماش الاقتصادي، ومحاولات أرباب العمل تاليب العمال الإنجليز والفرنسيين بعضهم على بعض، وأراد النقابيون على جانبي القناة مواجهة إستراتيجية «فرق تسد» البرجوازية.

المرأة العاملة

دعمت الأممية الأولى إضرابات العمال الكبرى، مثل: إضراب الخياطين في إنكلترا 1866، ووضعت إستراتيجية لمواجهة سياسة كسر الإضرابات التي تقوم على ضرب عمال بلد بعمال بلد آخر، وطالبت بتثبيت ساعات العمل الثماني، وأدخلت المرأة العاملة ضمن قوام المجلس العام، وصيغت قرارات بشأن النضال الاقتصادي والإضراب عن العمل والحريات السياسية والنضال البرلماني ومناهضة العسكرة والحرب. ومن جملة ما طالبت به الطبقة العاملة في تلك السنوات، تثبيت شعار النضال في سبيل ثماني ساعات عمل. وبدأ هذا الشعار يشق طريقه أكثر فأكثر إلى إضرابات العمال الكبرى حول العالم. في الأول من أيار من عام 1886، نظم العمال في ساحة هايماركت في شيكاغو- ومن ثم في تورنتو- إضراباً عن العمل شارك فيه ما بين 350-400 ألف عامل، طالبوا فيه بتحديد ساعات العمل تحت شعار «ثماني ساعات عمل، ثماني ساعات نوم، ثماني ساعات فراغ للراحة والاستمتاع». لم يرق الأمر للسلطات وأصحاب

المعامل خصوصاً، وأن الدعوة للإضراب حققت نجاحاً جيداً، وشلت الحركة الاقتصادية في المدينة، ففتحت الشرطة النار على المتظاهرين وقتلت عدداً من العمال، ثم ألقى مجهول قنبلة في وسط تجمع للشرطة أدى إلى مقتل 11 شخصاً بينهم 7 من رجال الشرطة واعتقل على إثر ذلك العديد من قادة العمال، وحُكم على 4 منهم بالإعدام، وعلى الآخرين بالسجن لفترات متفاوتة.

لهذا لا أخاف الموت

وعند تنفيذ حكم الإعدام بالعمال الأربعة كانت زوجة أوغست سبايز أحد العمال المحكوم عليهم بالإعدام تقرأ خطاباً كتبه زوجها لابنه الصغير جيم: «ولدي الصغير عندما تكبر وتصبح شاباً وتحقق أمنية عمري ستعرف لماذا أموت، ليس عندي ما أقوله لك أكثر من أنني بريء، وأموت من أجل قضية شريفة، ولهذا لا أخاف الموت، وعندما تكبر ستفخر بأبيك وتحكي قصته لأصدقائك». وقد ظهرت حقيقة الجهة التي رمت القنبلة عندما اعترف أحد عناصر الشرطة بأن من رمى القنبلة كان أحد عناصر الشرطة أنفسهم. تجاوزت قضية هايماركت أسوار أميركا، وبلغ صداها عمال العالم، وأحيا المؤتمر الأول للأممية الاشتراكية «الأممية الثانية» ذكراها في العاصمة الفرنسية باريس عام 1889، وتمت الدعوة لمظاهرات عالمية لإحياء ذكرى هايماركت عام 1890، وفي العام التالي اعترفت الأممية الاشتراكية في مؤتمرها الثاني بعيد العمال حدثاً سنوياً.

الطبقة العاملة بحاجة إلى إخضاع المجتمع لرقابه ولقيادته وتوجيهه لأن الإنتاج الاجتماعي هو الأساس للاقتصاد السياسي للطبقة العاملة. وعليه فإن قانون تحديد يوم العمل بعشر ساعات لم يكن مجرد نجاح عملي، بل كان أيضاً دليلاً على انتصار الاقتصاد السياسي للطبقة العاملة على الاقتصاد السياسي للبرجوازية.

نموذج عن المشاريع التي تهدد وحدة «البيت الغربي»



الأمريكية الجديدة، هو أن تعرق سير المشروع قليلاً، ولكن دون مقاومة من أوروبا، قد تذهب واشنطن إلى أبعد من ذلك: «فإذا شعرت الولايات المتحدة أن ألمانيا مستعدة للتراجع عن التحالف التقليدي معها، فلا يزال بإمكانها اتخاذ إجراءات صارمة بما في ذلك ضد الشركات الألمانية. وإذا كان الأمر كذلك، فإن العامل الحاسم سيكون مرهوناً بمدى جدية الحكومة الألمانية في المضي بالمشروع الذي يؤمن لها مصالحها الوطنية».

ومن الجدير بالذكر، أن أصواتاً داخل البرلمان الألماني قد بدأت بالمطالبة باتخاذ سياسات أكثر جذرية في وجه التعنت والعنجهية الأمريكية، ذلك أنها الخيار الأخير المعقول، بما في ذلك أصوات من داخل أحزاب عرفت تاريخياً بمواقفها الرخوة، مثل: «الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا»، حيث قال عضو البرلمان تيمون جريميلز، وهو المتحدث باسم الحزب: إنه حتى تلك القوى السياسية التي لديها ملاحظات على المشروع قد اعتبرت أن العقوبات الأمريكية ضده انتهاك للقانون الدولي، ومحاولة لتقويض سيادة أوروبا، مضيفاً: «نحن مقتنعون بأن وقت ضبط النفس الدبلوماسي قد انتهى الآن. ومن أجل حماية المصالح الأوروبية، يجب على الحكومة الألمانية والاتحاد الأوروبي إدخال تدابير مضادة، والنظر في استخدام العقوبات الانتقامية ضد الغاز الصخري الأمريكي على سبيل المثال. فالتهديد الحقيقي في وجه العقوبات الخطيرة هو الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها حل هذا النزاع، وهذه هي اللغة الوحيدة التي يفهمها ترامب».

والعالمي، ففي مقابلة نُشرت مؤخراً في العديد من وسائل الإعلام الأوروبية، اعترفت ميركل بإمكانية وجود واقع جيوسياسي جديد، حيث لن يكون للولايات المتحدة دور رائد فيه: «نشأنا في ظل قناعة معينة بأن الولايات المتحدة تريد أن تكون قوة عالمية. وإذا كانت تنسحب الآن من هذا الدور، فسيتعين علينا التفكير ملياً في ذلك».

ويذكر أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب كان يضغط مؤخراً لفرض عقوبات جديدة على السيل الشمالي، بينما صعد في الوقت نفسه انتقاداته لألمانيا. ووفقاً لمستشاره السابق للامن القومي، جون بولتون، الذي أصدر مؤخراً كتاب مذكراته وسط تفاقم الوضع السياسي الحالي في الولايات المتحدة، فإنه قبل عامين، هدد ترامب علناً بانسحاب الولايات المتحدة من الناتو لأن ألمانيا وحلفاءها كانوا ينفذون مشروع السيل الشمالي ووفقاً لمنطق ترامب، فنظراً لأن الولايات المتحدة تدفع للأوروبيين مقابل أمنهم، يجب على الأوروبيين في المقابل شراء الغاز الطبيعي المسال الأمريكي، وبسعر أعلى حتى من الغاز الروسي.

مطالبات بخيارات أكثر جذرية

يعتمد ما سيحدث بعد ذلك على مدى صلابة موقف ألمانيا والدول الأوروبية الأخرى التي ترغب في الحفاظ على تعاونها مع روسيا في مجال الطاقة. وفي هذا الصدد، يعتقد ستانيسلاف ميتراخوفيتش، الخبير البارز في صندوق أمن الطاقة القومي الروسي، أن أقصى ما يمكن أن تفعله العقوبات

تفرز التطورات المرتبطة بخط أنابيب الغاز «السييل الشمالي 2» علاقات منوترة وبالغة الإزعاج بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين التقليديين. وللمرة الأولى في تاريخ حلف شمال الأطلسي «الناتو»، بتنا نرى محاولات ألمانية جديدة لتهديد المصالح الأمريكية في حال استمرت واشنطن بسياسة فرض العقوبات ضد الدول التي تبدي رغبة في الاندماج بالمشاريع الروسية.

هناك أصوات داخل البرلمان الألماني قد بدأت بالمطالبة باتخاذ سياسات أكثر جذرية في وجه التعنت والعنجهية الأمريكية، بما في ذلك أصوات من داخل أحزاب عرفت تاريخياً بمواقفها الرخوة

قد ثبتت إلى حد بعيد هذه التهديدات، حيث شددت في خطابها على أن برلين تنظر في مشروع السيل الشمالي من حيث فوائده الاقتصادية، وترى أنه من الضروري استكماله، مضيفاً: أنه على الرغم من العقوبات الأمريكية المهددة، فإن ألمانيا ستدعم استكمال بناء خط أنابيب الغاز الممتد تحت بحر البلطيق. وختمت خطابها بالقول: إن «العقوبات الموسعة الجديدة التي تتم مناقشتها في واشنطن تتجاوز الحدود الإقليمية، ولا تتسق مع فهمي للقانون الدولي». وقبل ساعات قليلة من خطاب ميركل في البرلمان، بدأ المفوض في وزارة الخارجية الاتحادية، نيلز أنين، أكثر مباشرة ووضوحاً خلال اجتماعه مع اللجنة البرلمانية المعنية بالاقتصاد والطاقة، حيث شدد على أن عقوبات واشنطن الجديدة ضد السيل الشمالي غير مقبولة، قائلاً: «إن قيام الكونغرس الأمريكي بالعمل كما لو أنه منظم للشؤون الأوروبية أمر سخيف»، ومتسائلاً: «ماذا لو فعلنا العكس، ماذا لو اعتمدنا مثلاً قراراً يمس أمن الطاقة الأمريكية في البرلمان؟».

«على ألمانيا التفكير ملياً»

على هذه الأرضية، تنظر أنجيلا ميركل إلى العلاقات الأمريكية الألمانية في سياق أوسع للامن الأوروبي،

إعداد: سعد خطار

يكثر الحديث في الآونة الأخيرة عن محاولة برلين إقناع شركائها في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي بالعمل كجبهة موحدة ضد إرادة الولايات المتحدة الأمريكية. والسبب في ذلك هو التهديدات العنيفة من جانب الكونغرس الأمريكي بفرض عقوبات جديدة على المشاركين الأوروبيين في مشروع السيل الشمالي، بما في ذلك الشركات الخاصة والوكالات الحكومية في ألمانيا ودول أخرى.

نظرة أوسع على المستجدات

في التفاصيل، أفادت وكالة الأنباء الأمريكية «بلومبرغ» مؤخراً، نقلاً عن مسؤولين ألمانيين: أن برلين تستعد للرد إذا فرضت الولايات المتحدة عقوبات إضافية على خط أنابيب السيل الشمالي. وبحسب الوكالة، فإن حكومة المستشارية أنجيلا ميركل تدرس إمكانية الدعوة إلى إجراءات منسقة من قبل الاتحاد الأوروبي إذا استمرت واشنطن في فرض عقوبات على المشاركين في المشروع. ورغم الهدوء الذي يتعامل به الجانب الألماني، إلا أن حديث المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل، أمام البرلمان في الثاني من شهر تموز الجاري،

تنظر ميركل للعلاقات الأمريكية الألمانية في سياق أوسع للامن الأوروبي والعالم حيث اعترفت بإمكانية وجود واقع جيوسياسي جديد حيث لن يكون للولايات المتحدة دور رائد فيه

على سيرة الانتخابات..



لعبت انتخابات مجلس الشعب في سورية عبر عقود مضت دوراً أقرب ما يكون إلى تنفيس منظم تقال على هوايا مشه أمور ليس «من المعتاد» قولها خارج أيام «الأعراس الوطنية».

■ سعد صائب

حملت الانتخابات الأولى بعد انفجار الأزمة، أملاً بأن تعكس شيئاً من التغيرات الفعلية التي جرت على أرض الواقع، ولكنها لم تخرج عن السياقات المعتادة إلا ضمن حدود ضيقة. الدوران التاليين ضمن الأزمة، تجاوزتا حتى الوظيفة التقليدية للتنفيس، وباتتا تلعبان دوراً معاكساً؛ إذ باتت الشعارات الفارغة المكررة ضمن القانون الانتخابي نفسه والمظلمة نفسها والنتائج المتوقعة نفسها، أداة في مراكمة احتقان الناس وشعورهم بانفصال العملية بأكملها عن الواقع الكارثي الذي يعيشونه.

ولأن الأمور كذلك، فإن من المفيد، وبعيداً عن «الأعراس»، أن ننظر بشيء من الهدوء إلى ما ينبغي أن تكون عليه الانتخابات بعد القادمة، الانتخابات كجزء من تنفيذ القرار 2254، وفي الجوهر كأداة لإنفاذ حق الشعب السوري في تقرير مصيره.

«بيئة آمنة ومحايدة»

أول ما ينبغي العمل عليه من أجل الانتخابات القادمة، هو كنس كم الأكاذيب الضخم، الذي يجري تقديمه على شكل مصطلحات وكلمات رنانة، والتي من عادة المؤسسات الدولية والغربية خاصة أن تطمر به وعي الناس اتجاه العمليات الانتخابية.

في الحالة السورية، لا يكف الغربيون، ومن والاهم، عن لوك مصطلح البيئة الآمنة

والمحايدة لإجراء الانتخابات، والذي يمكنه أن يعني أي شيء، ويمكنه أيضاً ألا يعني شيئاً على الإطلاق... «تناولت مادة سابقة في قاسيون هذا المصطلح وشكل وغرض استخدامه، ويمكن الانتقال إليها في النسخة الإلكترونية: كيف يفهم الغرب «البيئة الآمنة»، وكيف يستخدمها؟»

نكتفي هنا بالإشارة إلى واحد من المخاطر التي أشارت إليها مادة قاسيون أنفة الذكر، وهي تلك المتعلقة بـ«انعدام إمكانية تحقيق البيئة الآمنة في جميع مناطق سورية بشكل فوري» من وجهة نظر «الخبراء الغربيين»، والتي يبنون عليها استنتاجاتهم التي تقول بضرورة توفير البيئة الآمنة بشكل خاص ضمن المناطق «المحررة»، وفي بلدان اللجوء كأولوية. ما يعني استباقاً على عملية وطنية جامعة، بل وعلى الحل السياسي بأسره، عبر تحويله إلى «حل بالتقسيم» وضمن أجندة مخالفة للقرار 2254، وفي الجوهر مخالفة لحق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه؛ فالقول بتحقيق «بيئة آمنة ومحايدة» في جزء أو أجزاء من سورية دون غيرها، وعدا عن هلامية المعايير التي يجري وضعها للقول بذلك التحقق، فإنه قول يؤسس لعملية تقسيم أمر واقع... هذه السياسة تتسجم مع فكرة «التغيير من تحت لفوق عبر المجالس المحلية» التي لطالما روج لها معهد راند الأمريكي، والتي جرى ويجري دعمها بسخاء عبر «المساعدات» الغربية، التي تصب بالمصادفة البحتة، بقسمها الأعظم، في جيوب

تلك المجالس بالذات، وبعيداً عن محتاجيها الحقيقيين.

مزيد من الكلمات

من المفهوم بداية، أن نوعية ودرجات وأشكال الانتخابات القادمة، تتعلق بالدرجة الأولى بالدستور الجديد، والتحديات التي سيقدّمها لطبيعة المؤسسة التشريعية والمؤسسات الأخرى للدولة، وهذا موضوع آخر لا يزال موضع نقاش وجدل واسع، ولكن مع ذلك فإنه لا جدال في أهمية أن تكون الانتخابات نزيهة وشفافة، وأن يتم وضع آليات عملية واضحة ومناسبة لضمان ذلك، ولكن هذا كله لا يزال يندرج في إطار الكلام العام الذي يمكن أن يستخدم لتغطية الحقائق؛ فليس من نظام سياسي على وجه الأرض يقول عن «انتخاباته» إنها انتخابات فاسدة أقرب في جوهرها إلى عمليات تعيين مسبق، ولكن يجري إخراجها مع كثير من الطبل والزمر. كي لا تبقى الكلمات العامة أدوات للتضليل، لا بد لها من معايير عملية وتنفيذية من جهة، ولكن من الجهة الأخرى، وبالدرجة الأولى، لا بد لها من مبادئ أساسية تحكم العمليات الانتخابية... وهنا نطرح للتفكير والنقاش بعضاً من النقاط في الاتجاهين «مبادئ عامة، معايير عملية»

مبادئ عامة

ينبغي أن تضمن العمليات الانتخابية حق الناخبين في سحب الثقة ممن يتم انتخابهم؛ فالآلية التقليدية للعملية الانتخابية التي تتطلب أن ينتظر الناخبون كامل الدورة الانتخابية لتبديل المنتخبين، حتى ولو ثبت أنهم ليسوا أهلاً للمواقع التي احتلوها بعد يوم واحد، هي آلية أثبتت فشلاً ذريعاً، وجرى تجاوزها عملياً في بعض البلدان، ضمن معايير قانونية محددة تسمح للناخبين بإسقاط المنتخبين

في أية لحظة يثبت فيها عدم أهليتهم. عمليات الانتخاب على كل المستويات وبكل الأنواع، يجب أن تستند إلى الطروحات البرنامجية لا إلى شعارات عامة. كذلك فإن من المهم أن تمنع القوانين الخاصة بالانتخابات أي نوع من أنواع المحاصة بأشكالها المختلفة، سواء القومية أو الدينية أو الطائفية، لأن أي نوع من المحاصة هو فقط ضماناً للتقسيم اللاحق، ولذا ينبغي أن تقوم الانتخابات بأسرها على أساس وطني جامع. جزء من تحقيق هذه الغاية هو بالضرورة قانون أحزاب جديد يمنع تأسيس أي حزب على أسس دينية أو طائفية أو قومية.

ثلاثة معايير عملية

لكي تكون الانتخابات نزيهة وعادلة حقاً، ينبغي وضع آليات ومعايير لموسسة... أولاً: ضمان التكافؤ بين إمكانات الحملات الانتخابية للمتنافسين. الأمر الذي يعني ضماناً التكافؤ في حجم تمويل كل حملة ومصادر وآليات صرف الأموال بحيث تخضع لرقابة صارمة. وكذلك ضمان التكافؤ في الظهور الإعلامي للمرشحين المختلفين.

المسألة الثانية المتضمنة جزئياً في الأولى- ولكن التي تحتاج إلى وقوف خاص عندها- هي: الآليات اللازمة لمنع المال السياسي من التلاعب في العمليات الانتخابية، والتي تحتاج إضافة إلى الإجراءات السابقة، إلى تشديد العقوبات على مستخدمي المال السياسي، والتي تبدأ بطردهم من المسابقات الانتخابية، ولا تقف عند الطرد.

مسألة ثالثة لها أهميتها الخاصة: هي ضرورة منع أجهزة الدولة التنفيذية من التدخل في العملية الانتخابية، ووضع أية أدوار ضرورية لها ضمن العملية تحت الرقابة المشتركة للقضاء والناخبين والإعلام.

مفهوم المقاومة والتوازن الدولي الجديد..



جبهة سياسية، وربما عسكرية مع المشروع الأمريكي، أو أدواته من قوى الإرهاب. وفي الوقت ذاته جبهة مع الكومبرادور المحلي، باعتباره هو الآخر أداة محلية لا تقل خطراً عن الفاشية الجديدة؛ فإذا كانت داعش أداة التدمير العسكري المباشر، فإن الكومبرادور كان أداة التدمير الناعم والمديد، فوظيفة داعش ليست سوى استكمال المشروع النيو ليبرالي المعمم، الذي كان الكومبرادور حامله الاجتماعي وعرابه المحلي، سواء من خلال علاقاته مع البرجوازية البيروقراطية وتقسيم النهب معها في مرحلة الفساد التقليدي، أو بعد تحول البرجوازية البيروقراطية نفسها إلى شريحة رجال أعمال، وسادة سوق، وتبني نموذج ما سمي اقتصاد السوق الاجتماعي، وما جلبه من خصخصة كأعلى مراحل الفساد. دون ذلك - أي: دون خوض المعركة على جبهتين، ومهما كانت درجة الخلاف السياسي مع المشروع الأمريكي - فإن الموقف الوطني في هذه الحالة لا يتجاوز عتبة الوطنية الشعبوية التي لا تغير شيئاً، لا بل ستبقى هذه البلدان محكومة وعاجزة عن أية مواجهة واقعية، وعلى كل حال باتت شريحة الكومبرادور في مآزق تاريخي وجودي، فلا هي تستطيع الانفكاك عن التبعية، ولا هي قادرة على إدارة التوازن الاجتماعي داخل البلاد بالطريقة السابقة، في ظل مشروع الفوضى الخلاقة، بمعنى آخر: انتهى دورها التاريخي.

بين النوايا والواقع الموضوعي

المسألة هنا ليست مسألة حكم على النوايا، بل تكمن في حقيقة المصالح الطبقة للشرائح الاجتماعية المحلية، ودورها وموقعها في ظل المشروع النيو ليبرالي المعولم، فلا يمكن مواجهة هذا المشروع المركزي، بنسخة ليبرالية محلية، لأن الثاني امتداد موضوعي للأول، وابن شرعي له، والأول في ظل أزمته العميقة، مضطر أن يستنزف كل حوامله وأتباعه في بلدان العالم بشكل نهائي، ولعل هذا ما يفسر حالة الفوضى الشاملة السائدة في ساحات عديدة في عالم اليوم.

الصاعدة الأساس المادي لذلك من خلال تنشيط التجارة البينية بالعملة الوطنية. إن الدول الرأسمالية الصاعدة - ونظراً لحجم قطاع الدولة الكبير في العملية الاقتصادية، وفي ظل جشع ونهم قوى رأس المال المالي - مدفوعة بحكم مصالحها الوطنية، إلى الخروج من شرنقة الدولار المأزوم، إما بإيجاد عملة عالمية بديلة، أو اعتماد أشكال متطورة من المقايضة في التبادل، أو أي إبداع آخر يزيح الدولار عن التحكم بالسوق النقدية الدولية، ويعتبر الانخراط في هذا التوجه العالمي الجديد معياراً أساسياً في ظروف اليوم لجدية وجذرية الفعل المقاوم.

من مفارقات المشهد السياسي الراهن، أن العديد من الدول التي تقدم نفسها على أنها في مواجهة مع المشروع الغربي عموماً، والأمريكي خصوصاً، ما زالت تلهث وراء علاقات اقتصادية ومالية مع هذا الغرب، رغم أن هذا الهلث لا يعني إلا المزيد من التبعية، والمزيد من الاستنزاف، وهو ما يفرض السؤال عن الخلفية الحقيقية لمثل هذا التناقض، وماهية هذه المفارقة السياسية، في دول مثل: سورية وغيرها؟

أسأل عن الكومبرادور

في ظل شكل التطور الاقتصادي الاجتماعي والسياسي لبلدان الرأسمالية الطرفية، نمت شريحة طبقية ترتبط مصالحها بشكل مباشر مع السوق الرأسمالية الغربية، وهي على علاقة وجودية مع هذا الغرب، فاستمرار وجود هذه الشريحة من عدمه، يرتبط إلى حد كبير باستمرار هذا المستوى من العلاقات الاقتصادية مع الغرب، والتكيف مع منظومة التبادل اللامتكافئ، ومن هنا فإن أي فعل مقاوم جذي يجب أن يبدأ من تصفية ركائز التبعية وحواملها المحلية في هذه البلدان، وهذا ما لا يسمح به - كما يبدو - توازن القوى الداخلي في ظل غياب وتغييب الجماهير العريضة من ساحة الفعل السياسي، بحكم المستوى المتدنّي من الحريات السياسية. إن شعوب البلدان الطرفية وقواها الحية مضطرة إلى خوض المعركة على جبهتين:

كان من الطبيعي أن يجابه التدخل الدولي على الدوام بأشكال مختلفة من المقاومة، استناداً إلى أن كل الشعوب والأقوام عبر التاريخ لا تقبل الغزاة والأغيار والظلام، وأخذت هذه المقاومة أشكالاً مختلفة: دينية أو قومية أو عشائرية أحياناً، استناداً إلى مستوى التطور التاريخي والبنى التي تشكل النسيج الاجتماعي لشعوب المنطقة، ودور الزعامات ومصالحها، لترتقي بعد مخاضات عديدة إلى المستوى الوطني العام، ولتضع أسس تشكل الهوية الوطنية الجامعة.

كفاح سعيد

فرضت الجغرافيا السياسية وصراع الجماعات البشرية على الثروة والنفوذ عبر التاريخ، أن تكون منطقة شرق المتوسط في قلب الأحداث الدولية، وأن تكون ساحة صراع دولي.

كان من الطبيعي أن يجابه التدخل الدولي على الدوام بأشكال مختلفة من المقاومة، استناداً إلى أن كل الشعوب والأقوام عبر التاريخ لا تقبل الغزاة والأغيار والظلام، وأخذت هذه المقاومة أشكالاً مختلفة: دينية أو قومية أو عشائرية أحياناً، استناداً إلى مستوى التطور التاريخي والبنى التي تشكل النسيج الاجتماعي لشعوب المنطقة، ودور الزعامات ومصالحها، لترتقي بعد مخاضات عديدة إلى المستوى الوطني العام، ولتضع أسس تشكل الهوية الوطنية الجامعة.

إن الدور الذي لعبته تلك المقاومة أدى في سياق التطور التاريخي وخصوصاً خلال القرن الماضي، إلى جانب عوامل أخرى، وأدى إلى تشكل نموذج الدولة الوطنية، الذي يعتبر مرحلة تاريخية هامة رغم كل الملاحظات على هذا النموذج، والمال الذي وصل إليه.

المقاومة في ظل «الاستعمار الجديد»

المقاومة، هي رد موضوعي على الاحتلال والاستعمار، وكل أشكال الظلم، ولكل مرحلة تاريخية نموذج من المقاومة يناسب طبيعة هذه المرحلة؛ ففي مرحلة الاحتلال العسكري المباشر جوبه المستعمر بالشكل العسكري، وأشكال أخرى من الاحتجاجات الشعبية المساندة والداعمة لها، ومع البيات الاستعمار

الجديد التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية، كان من المفروض أن ترتقي المقاومة إلى مستويات أعلى، وأن يتم التأسيس لمقاومة شاملة، عسكرية واقتصادية وسياسية وثقافية وإعلامية، وهذا ما لم يتم مع الأسف، لأسباب يوضح الآن بأنها تتعلق في العمق بالتراجع الذي حدث في العملية الثورية العالمية، وطبيعة القوى الاجتماعية التي تبوأَت السلطة في بلدان حركة التحرر الوطني، والأمال التي بُنيت عليها، وعلى أهمية كل موقف سياسي يرفض هيمنة المركز الإمبريالي الأمريكي، إلا أن هذا الموقف السياسي الرافض لم يؤد إلى النتيجة المطلوبة في التحرر الكامل والناجز، لأنه لم يقترن ويستكمل بالانضال من أجل الانفكاك عن آلية الاستعمار الجديد في النهب؛ فالتجربة الملموسة تبين بأنه رغم زخم النضال الوطني التحرري سياسياً وشعبياً في الكثير من بلدان الأطراف بعد الحرب العالمية الثانية، فإنها ظلت تعيش حالة تبعية اقتصادية لذلك المركز، ولم تعمل القوى الحاكمة على الانفكاك عن منظومة التبعية إلا باستثناءات قليلة، وهذا ما جعلها على الدوام تحت رحمة الدول الغربية عموماً، وواشنطن خصوصاً.

المقاومة اليوم

إن التمرد على الدولار كعملة أساسية في النشاط الاقتصادي والمالي الدولي، يعتبر حجر زاوية أساس لأي فعل مقاوم ضد منظومة الهيمنة الاقتصادية الأمريكية، وأداتها الأساس - الدولار - وخصوصاً في ظل الأزمة الرأسمالية العالمية، لا سيما، وأن الإمكانية باتت متوفرة وواسعة للسير بهذا الاتجاه، بعد أن وضعت القوى الدولية

في ظل شكل التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لبلدان الرأسمالية الطرفية نمت شريحة طبقية ترتبط مصالحها بشكل مباشر مع السوق الرأسمالية الغربية

تكتيكات القهر وبرمجة القتل البطيء



بمراجعة بسيطة وصغيرة شوي بالذاكرة منشوف إنو سنة الـ 2019 أخذت الأزمات فيها شكل منحني بياني، فيو نقاط ذروة- بتعبر عن «الأزمات الخانقة» يلي عشناها ع مدار هل الـ 10 سنين، والنقاط الثانية بتعبر عن يلي فينا نسميها «الفترات الاعتيادية».. فيها أزمات بس يلي كانت بالشكل المألوف ويلي كنا نفكر فيها إنو عم نعيش بشكل طبيعي نوعاً ما...

■ دعاء دادو

إذا بدنا نحكي شوي عن نقاط الذروة... ففينا نقول إنها كانت موسمية، كيف؟ يعني، كان كل فصل- شهر- حدث معين بيصير عنا شي جديد من نوعوا وشكلوا... مثل أزمات الغاز والكهربا والمي وخط الفيول اللي بينضرب... القرش يلي بيعض كبلات الإنترنت... ارتفاع وهيل بالأسعار... حجة هداك الأخضر المعفن... احتكار السلع وفقدانها من السوق وبعد فترة مقلابها مندون ولا تصيرح متواجدة بس بسعر بيوجع... وهيك شغلات وقصص ما حدا فيو ينساها...

قبل الحرب بالـ 2011 كان العامل السوري بيقدّر يدبر شوي من أموروا، إما بالمساعدة أو بالعمل المسائي «التاني»... والأغلب كان يشتغل شغلين خصوصي يلي كان حاطت بباليو مشتراة بيت العمر... يعني فيكون تقولوا كان السوري يقدر يحلم إنو يحصل ع بيت ملك أنذاك... ويمكن سيارة كمان... برغم كل الظروف السيئة اللي كانت... وبرغم الهوة الكبيرة بين الفقرا والأغنيا... وفي منون كتار قدروا ووصلوا لحلمون بطلوع الروح... واشتروا بيت حتى لو كان بالمناطق المخالفة أو بالريف- ع طراف المدينة أو يغامروا ويدخلوا جمعيات وابدون ع قلبون... وشوي شوي بالمساعدة من الرفقة والمعارف والجمعيات يلي كانوا يعملوها مع رفقاتون وضب الإيد وتسكير التم- قدروا كمان يجهزوا بيوتون من مجميعوا نوعاً ما... إكساء البيت- الفرش- أدوات الكهربائية-

والذي منو...

هل الحكي هاد كان بيكلف العامل السوري بحدود الـ 30 لـ 35 سنة من عمرو وتعبو... بس فدا البيت وشوية غراض... المهم الواحد يخلص من الأجار ومن الاستعارة- هيك كانوا يقولوا...

في منون تهنا بالببيت يلي راح عمرو وهو يجمع حقو... وفي منو ما تهنا!!! لأن أجت الحرب... وصار يلي صار... وناس كتير نذفت بروحا وبروح ولادا وبس!!! أما تعب وشقا العمر... راح من غير ذنب...

في منون لهل العالم هاجر وطلع برا البلد... لأنو ما عاد عنده عمر تاني قد يلي راح من عمرو ليحسن يوقف ع رجليه... وفي منون نرحوا داخل... وانتقلوا لمحافظة تانية تعتبر أمنة نوعاً ما... وبالمصري القليلة يلي معون وبشغلهم وتعتبرهم حاولوا أنو يرجعوا يوقفوا ع رجليهون من أول وجديد... طبعاً مو كرمال حالون... ولا كرمال بينوا مستقبل الون... عرفانين مسبقاً إنو راحت عليهم... بس كرمال ولادون الصغار- ليحسنوا يطعمون ويشربون ويعلموهن... ورجعت موضه الشغل التاني والتالت إذا توفر بس بطريقة مبتكرة أكثر... يعني الشغل التاني لحالوا ما عاد ينفع ولا عاد يشبع مثل الخلق...

صار كل واحد يلزموا شغل تاني وتالت ورابع مندون مبالغة... وصارت النسوان تقوم وتساعد المصروف كرمال ولادون ما يناموا جوعانين وكرمال يحسنوا يأمناوا مستلزمات البيت يلي استأجروا جديد... يعني ضاعت الأحلام وراحت بخبر كان...

مرت هل السنين والسوريين كلون عم يشتغلوا من قلب ورب... وفي منون كتار يلي قدروا يعوضوا شوي من الشئ يلي فقده... أدوات كهربائية، تياب، فرش للببيت، غرف نوم وأعدة... وعم يدبروا حالون ويحمدا ربون إنون حسنوا شوي يحسنوا من ظروف معيشتهم...

بس يلي صار ويلي ما حدا كان متوقعوا هو المقوص ويلي تاجروا فيه...

مع الأزمات يلي انخلقت قصد وبدراسة تكتيكية مشان زيادة الاستغلال والنهب والفساد... فتغير رأي كتير من السوريين بانو تجربة الحرب كانت الأسوأ بالنسبة الون!!!

هي الأزمات المفتعلة كان هدفاً أولاً وأخيراً هي «النهب... التجويع... التطيش... النل...» الأوضاع الاقتصادية تدهورت وكلاماً عم تدهور بزيادة... الأسعار والغلا والاحتكار ما عاد حسنوا يتقبلون أو يبيعون إلا الحرامية الكبار والصغار ويلي نازلين مص بدم العالم... والبلد تحاصر وانفرض عليه عقوبات ما حدا دفع تمنا غير المعتر يلي ضل عايش جوا... الشغل التاني والتالت والعاشر ما عاد يجيب نتيجة، لأنو قلة الأخلاق والأسعار والنهب المفوض صار أكبر من الراتب يلي بينعطى بعشرة أضعاف...

العالم الفقيرة... يعني الغالبية... وقفت بمكانها... ما عاد عندها حلول بديلة... لأنها عجزت ع الأخير حتى عن كفاية ذاتها!!!

اليوم، ومع التدهور الاقتصادي الزايد... العالم صارت تستغني عن هواتفا الذكية... تستغني كل شي اسمو تكنولوجيا وتطور... ما حدا من هل الشعب رح يواكب شي... العالم عم يتقدم لقدام كتير ونحن بعدنا محرومين من الكهرباء يلي هية من المنسيات برا... أي شو فائدة التطور والتكنولوجيا ببلد فقير وشعبو جوعان مو ملاقي ياكل!!!

وياريت وقفت القصة هون لأن الأغلبية بدت

تلجأ لبيع غراض بيتها... بحرقه قلب- غرض ورا غرض... وحتى البعض لجأ لبيع تيابو... واعة ورا واعة كمان...

العالم من الغلا نسيت شو يعني أساسيات وشو يعني كماليات... صار همدون بس يناموا وبطنون هنن وولادون شبعانة بالحد الأدنى بس... مو مليانة...

القصة ما خلصت هون كمان... لأن الطمع والجشع والنهب أكبر من هل الحكي بكتير... وحق كل الأغراض يلي انباعت ما بتعيش العيلة إلا كم شهر... مشان هيك في منون لهل الدرويش مثل ما صرنا نسعم عم يبيعوا أعضاءون كرمال ياكلوا... غير السلوكيات الشاذة اللي صرنا نسعم عنها كمان مثل السرقة أو القتل كرمال كم ألف ليرة...

وهيك منكون أكثر بلد وأكثر شعب عمل قفزات نوعية بالتراجع والتخلف... غصب عنو مو بكيفو... وكلو من تحت راس النهب والفساد واللامبالاة الرسمية...

لك ع أساس الحرب خلصت... بس مالنا بخير ولا بأمان... ويلي عم نعيشوا اليوم من فقر وجوع أصعب وأبشع وأقسى من سنين الحرب كلها... والحرامية الكبار بالبلد عايشين مثل ما بدون، وعم يستفيدوا من كل لحظة عم تمر... وعم يكبروا ثروتون مندون أي تائب الضمير... والحكومة عاملة فيها «صاحب الظل الطويل»... مري لي؟! وكلو من كيسنا وصحتنا وعافيتنا...

يمكن هاد يلي اسمو برمجة الموت البطيء... أو بالأحرى القتل البطيء ع ايدين المجرمين الكبار اللي ما عم يرحمو ولا يدهن يرحمو!... يقولوا مافي جريمة بدون عقاب... ومن حقتا نرجع نعلم ونعيش بكرامة مع ولادنا ببلدنا... الجرائم بحقتا وبحق البلد واضحة... وع قولة المتل «الشمس ما بتتغطى بغربال» يمكن في كتير من المجرمين معروفين كمان... وبقيان إصدار الحكم الشعبي بحقهم... ونوعية العقاب...

فهمنا عليي كيف يا حبايين؟

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست متداول على الصفحات العامة والخاصة، يعبر عن الحال المأساوي الذي وصل إليه السوريين، يقول البوست:

● «المفروض اللي يفيق الصبح بسورية يحكولو «الحمد لله ع السلامة».. صباح الخير هي بتتقال لواحد بكندا!»

حول حديث وزير المالية عن تصريف الـ 100 دولار وقوله: «القادر على السفر إذا لديه الأموال اللازمة لذلك»، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «عذر غير منطقي.. في كبار بالسن وطلاب وناس عادييين جداً ما معهم دولار.. إذا الدول بالكورونا فلست كيف المواطن».

● «إذا كان لديه الأموال.. أو ليست لديه... هذه جيبتة وليست جيبة الحكومة».

حول حديث محافظ القنيطرة حول الواقع المعيشي لأهالي جديدة الفضل وعن توزيع معونات ومساعدات علق البعض بالتالي:

● «ما حدا قبض شي وما حدا استلم معونة.. فوتو وشوفو عب بيع غراض بيتي منشان أصرف.. رححت ألف مرة عمعونة وما حدا عطاني شي حاجة مسخرة».

● «كيف تم اختيار 4000 شخص لمنحة المية ألف.. أكيد المحسوبيات والمعارف أكثر.. لأنو ولادنا عمال وما معنا خبر شي وعم نتدين ونأكل وحسبي الله ونعم الوكيل لناس وناس».

حول ارتفاع أسعار لحم الخروف وعن وجود دراسة لرفع سعر اللحم، بحسب حديث رئيس جمعية اللحامين، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «ما بيدرسوا غير لرفع الأسعار»

● «أساساً ما عادت الحمة في برنامج طبخ المواطن نهائياً... إلا إذا كان حرامي أو مرتشي أو نصاب».

حول نفوق أكثر من 500 بقرة في طرطوس بسبب وباء جذري الأبقار.. وحالات سمسرة وبيع للأبقار النافقة والمصابة بدل من حرقها، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «وين الإرشادات الزراعية والأدوية.. فقط لدمار الفلاح والمربي هذا الاستهلاك لكل ما هو مستورد».

● «نتتمنى الرقابة الصحيحة من قبل وزارة الزراعة وحظر على الأماكن التي يتواجد فيها الوباء».

حول اقتراح محافظة دمشق المتضمن تخفيض عدد ربطات الخبز اليومية إلى 3 بدلاً من 4 بموجب البطاقة الذكية علق بعض المواطنين بما يلي:

● «لسا بدن يقننوا الهوا للحد من التنفس».

● «يعني شو رب هل القصة.. لك حتا الخبز بدن يقطع عن تمنا».

حول الخبر المتداول عن الإغلاقات المتلاحقة للمداجن، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «نحن بلد زراعي منتج وعيب علينا استيراد الأعلاف كان عنا سابقاً فأنض من الأعلاف لماذا أغلقت المصانع المنتجة للأعلاف؟».

● «هيك صار بمصر صاروا يستوردا الدجاج والبيض».

● «فتش عن تجار الاحتكار والفاستين والحيثان...».

ونختم مع بوست قديم مكرر يعكس واقع الأجور المتردية، يقول البوست:

● «راتب الموظف بسورية مثل الهياة.. بيعطو ياه بس مشان ما بيكي».

وناق الكفر ليس بكافر

زيادة تدفق القطع من جيوب الفقيرين أيضاً؟



يبدو أن الحكومة استنفدت إمكانيات تعزيز وزيادة القطع الأجنبي في خزائنها من المصادر المتعارف عليها لتدفع هذا القطع، بدليل لجونها أخيراً إلى إصدار قرار بفرض تصريف 100 دولار أمريكي، أو ما يعادلها، إلى الليرات السورية، على المواطنين السوريين عند دخولهم الأراضي السورية.

عاصي اسماعيل

لكن القرار الصادر تلقى موجة واسعة من الاعتراضات من قبل المواطنين، كما جرى تفنيده مع وضع بعض الملاحظات عليه من قبل بعض الأخصائيين الحقوقيين والقانونيين والاقتصاديين.

فهل استنفدت الحكومة مصادر تدفق القطع فعلاً؟

تساؤلات برسم الحكومة عن مصادر القطع

من المتعارف عليه أن المصادر الأساسية للقطع الأجنبي التي تتحصل عليه الخزينة العامة يمكن تبويبها وفقاً للمصادر الرئيسية التالية:

القطع الناتج عن صادرات الجهات العامة، باعتبار أن صادرات القطع الخاص لا تدخل الخزينة.

تحويلات المستثمرين الأجانب. حصص الشركاء الأجانب في المصارف الخاصة السورية، ومبالغ اكتتاباتهم على أسهم زيادة رأس المال.

الإيرادات من الرسوم القنصلية ورسوم جوازات السفر.

بدلات إعفاء السوريين المغتربين من الخدمة العسكرية.

الحوالات النقدية من المغتربين السوريين.

والأسئلة التي تفرض نفسها بهذا الصدد:

هل استنفدت الحكومة إمكانات المصادر كافة أعلاه؟

هل استنفدت الحكومة إمكانيات السيطرة على تدبب سعر الصرف، وعلى دور المضاربين الكبار بهذا

المجال؟

ما الذي فعلته الحكومة حتى الآن بخصوص تعزيز مواردها مما هو متاح بهذا الخصوص، وخاصة على مستوى دعم الإنتاج «الصناعي-الزراعي-الحرفي» المرتبط بالتصدير؟

الاعتراضات مستمرة والرد الرسمي خارج السياق

تستمر موجة الاعتراضات والتذمر على القرار الحكومي الخاص بفرض تصريف 100 دولار أمريكي، أو ما يعادلها إلى الليرات السورية- وفقاً لنشرة أسعار صرف الجمارك والطيران- على المواطنين السوريين، وذلك عند دخولهم الأراضي السورية.

وقد ظهرت موجة الاعتراضات والتذمر على صفحات التواصل الاجتماعي، كما وردت عبر بعض وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، تضمنت بعضها آراء بعض الأخصائيين بالمجال الحقوقي والقانوني والاقتصادي.

أما الرد الرسمي على الاعتراضات فقد أتى على لسان وزير المالية، الذي أجاب اختصاراً عبر الفضائية السورية، بأن «القادر على السفر لديه الأموال اللازمة لذلك»، الأمر الذي اعتبره البعض ذريعة غير منطقية، بل وفيها الكثير من الظلم والإجحاف، وخاصة بالنسبة للمفقرين.

شامل من غير استثناءات

الاعتراض والتذمر الشعبي على مضمون القرار كان بخصوص شموله كافة الشرائح الاجتماعية من السوريين، بغض النظر عن وضعهم

المادي والاقتصادي وطبيعة عملهم، خاصة وأن غالبية العاملين بأجر من السوريين الموجودين في الخارج بالكاد يستطيعون تأمين متطلبات معيشتهم، وتحديداً في الفترة الراهنة التي تراكبت فيها الأزمات الاقتصادية مع تداعيات مرض الكورونا التي شملت جميع الدول، حيث انعكست هذه وتلك على هؤلاء بشكل سلبي، على أعمالهم ومستوى معيشتهم، فالاستثناءات الموثقة بمضمونه شملت من هم دون 18 عاماً من السوريين، بالإضافة إلى سائقي الشاحنات والسيارات العامة، فقط.

أما الشرائح الأكثر تضرراً من مضمون القرار فيمكن تبويبها وفقاً للتالي: «العاملون بأجر في لبنان- الطلاب الذين يتابعون تعليمهم في الخارج- مراجعو السفارات في لبنان وذووهم- المرضى وذووهم»، حيث لم يلحظ القرار- المعمم على كافة الشرائح الاجتماعية من السوريين- الانعكاسات السلبية لهذا القرار على هذه الشرائح المفقرة بغالبيتها.

تساؤلات مشروعة وتخبط متوقع

لن نخوض بالتفصيلات القانونية على مضمون وحيثيات القرار من قبل بعض الحقوقيين، لكن سنعيد بعض التساؤلات المشروعة حيال ذلك، والتي أوردها بعض المحامين عن المؤيد الجزائري للقرار بحال امتنع أحد المواطنين عن صرف المائة دولار، أو كان لا يملك هكذا مبلغ؟ وما هي الإجراءات التي ستتخذ بحق مثل هؤلاء؟ هل ستكون بمنعهم من دخول الأراضي السورية، وإجبارهم على العودة من حيث أتوا؟ أم هل

سيتم توقيفهم بعد تنظيم ضبط بحقهم ليصار إلى ملاحقتهم قضائياً لاحقاً؟ حيث لم يرد بمنزلة القرار ما يشير إلى تغطية الجانب الجزائي تنفيذياً لمضمونه، كما لم يوضح وزير المالية هذا الجانب خلال حديثه عن القرار عبر الفضائية السورية أيضاً، ما يعني أن الأمر سوف يترك بتصريف وعهدة القائمين على المنافذ الحدودية، أي: سيدفع هؤلاء إلى التخبط والارتجال ربما!

بكل اختصار

بعيداً عن تكرار الحديث عن تفصيلات الواقع الاقتصادي «الإنتاجي والخدمي والمعيشي و...» وتداعياته السلبية وخاصة على الفقيرين، يمكن القول: إنه من الواضح أن السياسات الحكومية، المحابية لمصالح حيتان المال والفساد والاستغلال والمضاربة والاحتكار، تعمل على تعزيز وتكبير حجم حصة هؤلاء وما زالت، بما في ذلك من خلال عمليات الاستيراد المستنزف للقطع على حساب الإنتاج والتصدير، وذلك طبعاً بما يحقق مصالح هذه الشريحة، على حساب الفقيرين، كما على حساب الاقتصاد الوطني والمصلحة الوطنية، ليأتي القرار المعمم أعلاه على كافة الشرائح الاجتماعية، ويصب بالاتجاه نفسه أيضاً، ضاغطاً على الفقيرين ومستنزفاً لجيوبهم.

فهل أصبحت الحكومة عاجزة تماماً أمام هؤلاء الحيتان ومصالحهم، بحيث لا تظهر قوتها إلا على الفقيرين من السوريين داخل وخارجاً؟

هل نتجه نحو استيراد البيض والفروج؟



معاونة قطاع الدواجن قديمة مستجدة، وبين الحين والآخر تتوقف أعداد جديدة من المداجن عن العمل، ويخرج بعض المربين والمنتجين بشكل نهائي من هذا القطاع، على الرغم من كل الحديث الرسمي عن الدعم والموازنة لهذا القطاع الحيوي والهام.

■ سمير علي

المشكلة الرئيسية التي تواجه هذا القطاع، تتمثل بتكاليف مستلزمات العملية الإنتاجية فيه، والتي تعتبر مادة العلف العنصر الرئيس فيها، حيث تشكل 80% من هذه التكلفة، وما يعترى تأمين هذه المادة من مشاكل وصعوبات مزمنة.

قطاع هام والحكومة غير معنية

يعتبر قطاع الدواجن من القطاعات الحيوية والهامة سواء كان عامماً أو خاصاً، فهو بالإضافة إلى توسعه وانتشاره وتعداد العاملين فيه وفي حلقات توزيعه وتسويقه، وصولاً إلى المستهلك، يعتبر من القطاعات الغذائية المرتبطة بالأمن الغذائي أيضاً، بالإضافة إلى عائداته بالقطع الأجنبي جراء تصدير الفائض منه عن حاجة الاستهلاك المحلي سنوياً.

هذا القطاع يئن منذ سنوات جراء السياسات المعمول بها، حيث أدى جشع التجار ومنتجي الأعلاف إلى توجيه ضربات متتالية لهذا القطاع، طمعا بالمزيد من الأرباح في جيوبهم على حساب المربين والمنتجين، كما على حساب المستهلكين بالنتيجة، وصولاً إلى التكاليف المرتفعة الحالية التي أوصلت أسعار البيض والفروج وأجزائه إلى ما وصلت إليه حالياً من ارتفاع أدى إلى انخفاض معدلات الاستهلاك نظراً لعدم توافرها مع القدرة الشرائحية لدى المواطنين، وما تبعها من توقف للكثير من المربين عن عملهم، وخروج منشآتهم عن العمل بشكل نهائي.

فالمؤسسة العامة للأعلاف، التي كان لها دور

فاعل على مستوى زيادة وفعالية وتوسع وانتشار هذا القطاع خلال مراحل سابقة، لم تعد تقوم بدورها السابق، تاركة المجال أمام حيتان التجارة والاستيراد، تماشياً مع السياسات الحكومية المحابية لهؤلاء ومصالحهم على حساب مصالح بقية شرائح الاجتماعية. ولعل المثال على ذلك، هو ما توصلت إليه الحكومة بهذا الشأن مؤخراً، فمن صفحة الحكومة بتاريخ 2020/7/9: «طلب مجلس الوزراء من وزارتي الزراعة والاقتصاد التنسيق المشترك، واتخاذ الإجراءات المناسبة لزيادة دعم قطاع الدواجن بما يحتاجه من المستلزمات والأعلاف بالطرق الممكنة كافة، وزيادة أعداد مستوردي الأعلاف لتأمين احتياجات السوق من اللحوم والبيض وتحقيق الاكتفاء المحلي». فالطلب أعلاه، تحت عنوان «زيادة دعم قطاع الدواجن»، فيه الكثير من الوضوح على مستوى تحييد دور مؤسسة الأعلاف، والحفاظ على دور ومصالح المستوردين بالنتيجة، بل والمخيف في الأمر هو ترميز عبارة: «تأمين احتياجات السوق من اللحوم والبيض وتحقيق الاكتفاء المحلي» في متن الطلب!

مصالح حيتان الاستيراد والفساد

قطاع الدواجن من القطاعات المنتجة، على ذلك قد لا يكون بعيداً عن الاستهداف بغاية الإضعاف والتصفية، حاله كحال القطاعات المنتجة جميعها، زراعية أو صناعية أو حرفية، بغاية إخلاء الساحة الاقتصادية لعمليات الاستيراد على حسابها، وبما يحقق مصالح حيتان الاستيراد والفساد المحيين بالسياسات الحكومية المحابية لهم على طول الخط.

بعض الحيتان والفاستيد الكبار من مصالحهم ضرب وتوقيف هذا القطاع الإنتاجي الكبير عن العمل أيضاً بغاية توسيع قاعدة عملهم

الربح لمصلحتهم، وهي لا شك كبيرة جداً ومغرية، ولو كان ذلك على حساب المواطن المستهلك، أو على حساب الأمن الغذائي، بل وحتى المصلحة الوطنية.

والأ فم الذي يمنع مثلاً من إنتاج الأعلاف محلياً؟ وما الذي يمنع من إعادة الاعتبار لمؤسسة الأعلاف عبر تأمين الأعلاف عن طريقها، بالكمية الكافية والمواصفة اللازمة والمواعيد المطلوبة والسعر المناسب، كما هو مفترض ومناطق بها من مسؤوليات؟ وأين دور الحكومة العملي من كل ذلك، بعيداً عن الكلام الإنشائي والوعود الخُلبية حتى الآن؟

فالممتنع لواقع ومال قطاع الدواجن، وما يتعرض له من صعوبات متراكمة ومتراكمة، وخاصة خلال السنوات القليلة الماضية، وصولاً إلى تقلصه وانكماشه وتوقف الكثير من منشآته عن العمل، بالتوازي مع تراجع دور الدولة على مستوى الدعم الحقيقي له، بالإضافة إلى إضعاف دور مؤسسة الأعلاف، ربما يصل إلى الاستنتاج: أن بعض الحيتان والفاستيد الكبار من مصالحهم ضرب وتوقيف هذا القطاع الإنتاجي الكبير عن العمل أيضاً بغاية توسيع قاعدة عملهم، عبر استكمال استيراد الاحتياجات الغذائية للمواطنين، من البيض والفروج وأجزائه، من أجل الاستحواذ على المزيد من هوامش

الليشمانيا تستوطن السلمية بصمت!



ناقوس خطر مكاني من المعالجة للمكافحة

رئيس المنطقة الصحية في السلمية بين أيضاً أن: «مرض الليشمانيا كان ضعيفاً على المدينة، وبات مستوطناً فيها، بسبب الواقع البيئي المتردي.. في ظل غياب الصرف الصحي، وخاصة في الحي الشمالي والشرقي وظهر المغر والكريم وبعض قرى المدينة، وهو ما أدى ويؤدي إلى كثرة الحشرات الضارة الناقلة للأمراض والروائح الكريهة وانتشار الأمراض السارية».

كما أكد رئيس المنطقة الصحية أنه: «لا يكفي أن نعالج، وعلينا أن نكافح أيضاً، وأهم طرق المكافحة تكمن في الإصحاح البيئي المتكامل»، وأن: «عدد الإصابات سيزداد هذا العام إذا لم تتم معالجة الواقع البيئي في المدينة وريفها، إذ من الضروري العمل بالسرعة القصوى للإصحاح البيئي والصحي، من خلال نقل الحظائر وإبعادها عن المناطق السكنية، وترحيل القمامة ورش المبيدات وتأمين المياه بشكل كاف لهذه الأحياء، ومد الصرف الصحي للمناطق التي بحاجة، والقضاء على الكلاب الشاردة والقوارض».

الخدمات والواقع الصحي، وانتشار حظائر تربية المواشي بين السكان، مع الإشارة إلى ضرورة ترحيل القمامة، ورش المبيدات ومكافحة الكلاب الشاردة والقوارض، مع تأمين مياه الشرب بشكل كاف وضمان تحسين شبكة الصرف الصحي. بتاريخ 2020/7/10، كشف رئيس المنطقة الصحية في السلمية، عبر إحدى الصحف المحلية عن «وجود 450 إصابة جديدة بين المواطنين بالليشمانيا منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية الشهر السادس»، كما أشار إلى أن «سلمية كانت خالية منه قبل عدة سنوات، وفي العام الماضي تم تسجيل نحو 852 إصابة».

التتبع الرقمي يقول: إن الزيادة في أعداد الإصابات بات واضحاً، من 500 في عام 2018، ووصلت إلى 852 في عام 2019، ومنذ مطلع العام وحتى نهاية شهر 2020/6 بلغ 450 إصابة، ما يعني إمكانية مضاعفة هذا الرقم حتى نهاية العام الحالي، وقس على ذلك من توالي الزيادات في حال لم تتخذ إجراءات جدية للحد من انتشار هذه الآفة!

الحديث عن انتشار آفة الليشمانيا في مدينة السلمية شرقي حماة ليس جديداً، لكن الجديد في الأمر، هو أن هذا المرض أصبح مستوطناً في المدينة، دون أن تفرغ نواقيس الخطر على المستوى الحكومي حياله حتى الآن!

■ مراسل قاسيون

منذ عدة أعوام ومدينة السلمية تسجل فيها أعداد متزايدة من الإصابات بمرض الليشمانيا، وقد اشتكى أهالي المدينة من هذه الآفة وما زالوا، علماً أن المرض جرى تسليط الضوء عليه مراراً من خلال وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية خلال السنوات الماضية، بالإضافة إلى عمليات الرصد الصحي الرسمي عنه.

تتبع أعداد الإصابات

في تقرير عبر صحيفة الغداء، في شهر 2019/12، كشفت أن عدد الإصابات بمرض الليشمانيا في مدينة سلمية بلغ 738 إصابة، وذلك منذ بداية العام، في حين كان عدد الإصابات خلال العام السابق، أي 2018 500 إصابة.

ومنذ ذلك الحين تمت الإشارة إلى أن السبب في ذلك هو تردي وضع

أما ما يتعلق بالجانب البيئي، والحديث عن الإصحاح البيئي المتكامل، فهو ربما يحيل جزءاً هاماً من المسؤولية إلى محافظة حماة نفسها، بالإضافة إلى دور وزارة الإدارة المحلية والبيئة على هذا المستوى بالتعاون مع بقية الوزارات بما في ذلك وزارة الصحة.

فهل سترفع رايات الاستسلام أمام استيطان هذا المرض في مدينة السلمية، أم أن ناقوس الخطر سيفرض شكلاً آخر من العمل الجدي على المستوى الحكومي من أجل مكافحته والحد من انتشاره؟

مسؤوليات لمكافحة استيطان الآفة إجراءات المكافحة المذكورة أعلاه قد تبدو بمجملها من صلب عمل ومهام البلديات ومجالسها في المنطقة، ولعل من جملة العوائق المزممة بهذا الصدد، وربما الذرائع ما يرتبط بالاعتمادات المتوفرة والإمكانات المتاحة لدى هذه البلديات، مع عدم إغفال عوامل الترهل والاستهتار والفساد، الأمر الذي يفرض ربما الحديث عن مسؤولية المحافظة على مستوى توفير الاعتمادات، وأهمية دور المتابعة والرقابة على عمل البلديات.

مرض الجلد العقدي ثروة ضائعة وعائلات تفقد رزقها



كلحوم طازجة، أو سيدفع بها إلى معاملة المرتديلا أو سواها، فهوامش الربح بالنسبة للبعض تعمي الأبصار والضامتر؟!

كلام إنشائي والواقع هو الفيصل

بتاريخ 2020/7/9، وخلال اجتماع اللجنة التوجيهية لمشروع تطوير الثروة الحيوانية، كشف وزير الزراعة: أن «80 ألف أسرة استفادت من مشروع تطوير الثروة الحيوانية هذا العام في المحافظات كافة».

الخبر الذي نقل على صفحة «الإعلام الزراعي في سورية» ورد خلاله، أن وزير الزراعة بين أن: «الثروة الحيوانية هي إحدى ركائز الاقتصاد الوطني، ودورها كبير في تأمين الاستقرار في الريف، لافتاً إلى أن سورية كانت قبل الحرب تمتلك حوالي 18 مليون رأس من الأغنام، و2.2 مليون رأس ماعز، و1.1 مليون رأس من الأبقار، مشيراً إلى أن الخسارة تجاوزت 40% منها خلال الحرب، نتيجة التهريب والسرقة والذبح العشوائي والأعمال الإرهابية، وهذا ما دفع الحكومة للاهتمام الكبير بالثروة الحيوانية لترميمها عن طريق الدعم المقدم للمربين، ومشروع تطوير الثروة الحيوانية يلعب دوراً مهماً في ذلك».

وبعيداً عن الحديث الإنشائي والإعلامي أعلاه، يبقى السؤال الهام بعد كل ذلك: أين مشروع تطوير الثروة الحيوانية من حوادث النفوق المسجلة أعلاه؟ وأين دور وزارة الزراعة على مستوى التعويض للفلاحين والمربين عما فقدهم من ثروة ومن مصدر رزق؟ والأهم: أين مسؤوليتها من المرض وانتشاره وتوسعه، وما هو مصدر المتبقي من ثروة حيوانية في حال عدم الحد من هذا الانتشار المرضي؟

اللاذقية وحماة، والنتائج السلبية على معيشة عائلاتهم.

أما المشكلة بالنسبة لهؤلاء المربين فهي: أن واقعات النفوق يجري التعامي عنها رسمياً، ليس هرباً من تحمل المسؤولية حيال انتشار المرض فقط، بل ربما السبب الرئيس في ذلك عدم وجود النية في تعويض هؤلاء عما فقدهم!

إلى الاستهلاك رغم عدم صلاحيتها

على جانب آخر، وفي كارثة محدقة ربما، يجري الحديث عن أن بعض تجار الأبقار واللحوم يقومون بشراء الأبقار النافقة والمصابة بأسعار بخسة من الفلاحين، أو أن يعرض على هؤلاء نقل البقرة النافقة دون تكبد أجر لقاء التخلص منها، علماً أنها غير صالحة للاستهلاك البشري، تشكل بشع من أشكال الاستغلال.

فقد نقل أيضاً عبر الصحيفة المحلية أن: «رئيس الاتحاد أوضح أن الظاهرة المقلقة أكثر هي بيع الأبقار المصابة للمسالخ ومحال اللحوم بأسعار رخيصة، بل وصل الأمر لدى بعض تجار الأبقار واللحوم لشراء الأبقار النافقة، وفي هذا الإطار تم ضبط شاحنة تنقل بقرة نافقة من إحدى الضيع في المحافظة إلى منطقة تلكخ، تبين أنها بقرة نافقة غير قابلة للاستهلاك وهناك العديد من الحالات حصلت لدى بعض المربين بعد نفوق البقرة لديهم، حيث تم العرض عليهم من بعض التجار وباعة اللحوم تخليصهم من البقرة ونقلها في شاحنة من دون تقاضي أي أجر وهو ما يعزز الشبهة حول وجهة هذه الأبقار النافقة والتصرف بها».

ولا أحد يدري ما مصير مثل هذه اللحوم بالنتيجة، هل ستكون على موائد السوريين

الأخبار المتواترة والواردة من محافظة طرطوس حول تزايد أعداد الأبقار النافقة بسبب مرض الجلد العقدي «الجدي»، ونتاجه الكارثية على المربين بشكل خاص، وربما على الثروة الحيوانية والاقتصاد الوطني بشكل عام، لم تحرك ساكناً حتى الآن لدى الجهات المسؤولة بما فيه الكفاية!

■ عادل ابراهيم

2020/7/9 أن رئيس اتحاد فلاحي طرطوس: «حمل وزارة الزراعة مسؤولية التقصير والتأخر في اتخاذ إجراءات تقي وتحد من انتشار المرض، وأن ما تنفذه الوزارة حالياً من ندوات وإرشادات ورش بعض المبيدات كان لا بد أن ينفذ منذ بداية تفشي المرض، وخاصة مع بدايته في محافظة اللاذقية لعدم التوسع في انتشاره، محذراً أنه في حال لم تتخذ وزارة الزراعة إجراءات فاعلة وسريعة للحد من انتشار هذا الوباء سيصل لكل المحافظات السورية، وأنه لا بد لوزارة الزراعة من دعم ومساندة الكوادر البيطرية في المحافظات التي تفشى فيها الجدي لمحاولة السيطرة والحد من انتشار وباء الجدي».

ثروة مبددة دون تعويض

الأعداد المسجلة لنفوق الأبقار في محافظة طرطوس لوحدها وصل إلى نحو 500 بقرة وذلك حتى تاريخ 2020/7/9، وهذا ما أكده رئيس اتحاد فلاحي طرطوس. فإذا كان سعر البقرة يتراوح بين 2-4 مليون ليرة، فإن الثروة الضائعة تقدر قيمتها بحدود مليار ليرة سورية، ولكم أن تتخيلوا ما فقده الفلاحون من ثروة لقاء نفوق بعض أبقارهم، وأثار ذلك على حياتهم ومعاشهم، باعتبار هذه الأبقار من مصادر الرزق بالنسبة إليهم، وكذلك الحال مع المربين في محافظات

عشرات الأبقار تنفق يومياً بسبب الجدي، أمام أعين مربيها الذين يسجلون حسرتهم على مورد رزق يعيشون منه ويفقدوه، وعلى رأسمال وثروة تتبدد دون التمكن من تعويضها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن حالات نفوق الأبقار بسبب الجدي تم تسجيلها في اللاذقية وفي حماة أيضاً.

متابعات ومسؤولية وزارة الزراعة

تابعت وسائل الإعلام المختلفة خلال الفترة الماضية واقع نفوق الأبقار في محافظة طرطوس وفي غيرها من المحافظات بسبب مرض الجدي، وغالبية الآراء التي تم سبورها كانت شبه مجمعة على أن من الأسباب المباشرة لتزايد أعداد النفوق: أن الأدوية البيطرية التي من المفترض أن تقي أو تحدد من المرض وانتشاره كان يجب توزيعها وزرقها خلال شهر شباط، لكن جرى التأخر بهذه العملية لمدة ثلاثة أشهر، حيث تمت غالبية العمليات خلال شهر أيار الماضي، بالإضافة إلى بعض الحديث عن عدم فاعلية هذه الأدوية وجدواها، إما بسبب التأخر أو بسبب نوعيتها ومواصفاتها وجودتها، وبجميع الأحوال فإن المسؤولية في ذلك تقع على عاتق وزارة الزراعة ومديرياتها. فقد نُقل عبر إحدى الصحف المحلية بتاريخ

لبنان.. موضع «الانعطافات»



■ عشتار محمود

لطالما مثل الوضع اللبناني ورقة عباد شمسي تعكس التناقضات والمتغيرات الدولية والإقليمية، وكذلك تناقضات البنى المحلية، حيث تتداخل مكونات ما قبل الدولة الوطنية والإقطاع السياسي والكومبرادور، مع مشروع وقوى وطنية جديدة تنواجد في ساحة صغيرة واحدة، وليكتمل الانعكاس، فإن هذه الساحة مضادة باداء إعلامي مركز على كل الجبهات.

سريعاً وخلال فترة أقل من تسعة أشهر ينتقل الحدث اللبناني ليتحول إلى رقم واحد في الساحة الإقليمية الحامية، وما مرّ به السوريون خلال 9 سنوات من الحرب وصولاً إلى الوضع الحالي من انهيار العملة والجوع وتدهور المرافق وتضاعف التوتر الاقتصادي الاجتماعي، يصل إليه اللبنانيون بوقت قياسي ليتعرض المجتمع إلى صدمة عنيفة تفتح كل الاحتمالات.

الأزمة الحالية بتجلياتها الاقتصادية هي النتيجة التي كان يتربها كل مراقب جدي للمعطيات التي تكثف مسار المنظومة الاقتصادية - السياسية اللبنانية، أما التسارع فيعكس البنية الهشة وهي سمة «الدولة اللبنانية» تفسر بدورها كون هذه البقعة «كاشفة» للمتغيرات، وتعرض دائماً لتقلبات حادة، وهي بتقلباتها تحكي الكثير من «قصة المنطقة»!

ويمكن شرح ما سبق باستفاضة نسبياً وبالعودة للوراء...

تأسيس «دولة هشة»

إذا ما كانت جميع الدول في منطقتنا تشكلت على أسس غير متينة حددتها «سايكس بيكو»، فإن لبنان هو واحد من اللغام التي زرعتها هذا التقسيم... حيث تم فصل هذه المنطقة عن إطارها الحيوي السوري والفلسطيني، مما ترك الوزن الأكبر في الدولة المتشكلة للمراكز المدنية التجارية والخدمية في بيروت وبعض مناطق الجبل، والتي كانت الأعمال المصرفية إحدى أساسياتها... ففي لبنان مثلاً: تشكلت جمعية المصارف، ولعبت دوراً قبل أن يتأسس مصرف لبنان المركزي.

لم يشهد لبنان معارك مع الإقطاع بالمعنى الكلاسيكي الذي شهدته سورية ومصر، لتساهم هذه المعارك في تغيير كبير في الأوزان الاجتماعية للريف وتشكيل بنى سياسية جديدة، حيث كان عدد سكان الريف في مطلع الستينات 57% ومع نهاية المرحلة الشهابية عام 1964 التي كانت المرحلة التي تم فيها تأسيس بنى مؤسساتية وإنتاجية في لبنان انخفضت النسبة إلى 50% في ظرف أربع سنوات! «بالمقارنة فإن نسبة سكان الريف في سورية كانت 63% في عام 1960، ولم تنخفض إلى 50% إلا عند مطلع التسعينات».

وبالمقابل، فإن المراكز المدنية اللبنانية لم تتحول إلى مراكز عمالية إنتاجية، بل مراكز خدمية، حيث رسخت الأوضاع الإقليمية المحيطة بانتقال الأموال إلى النظام المصرفي اللبناني سواء من الخليج الذي بدأ النفط يظهر فيه وصولاً إلى الأموال من سورية بالدرجة الأولى ومصر والعراق نسبياً خلال عقود متتالية.

وعموماً يمكن القول: إن مرحلة الخمسينات والستينات الحيوية في ترسيخ بنى الدول المتشكلة حديثاً في المنطقة وتياراتها السياسية، لم تمر

على لبنان بشكل مؤثر، بل رسخت حالة الدولة الهشة نتيجة استقرار الوزن المصرفي الريعي المرتبط بالغرب وبربع النفط، وأبقت بالمقابل على المكونات السياسية القديمة مهيمنة...

«الشرائح الاجتماعية والعائلات الإقطاعية المرتبطة بالغرب في سورية لم تزل تماماً، وبقيت تأثيراتها ضمن التيارات السياسية الجديدة وفي قطاعات الأعمال والبنى الاجتماعية، ولكن بالعموم، إن التيارات السياسية الحديثة في حينها القومية والشيعية وحتى الإسلامية هيمنت جماهيرياً على المساحة السياسية، ولم تسمح ببقاء تمثيلات سياسية واضحة على أساس مكونات ما قبل الدولة الوطنية، وهو ما لم يحدث في لبنان».

وبالعموم، لم تشهد مرحلة ما بعد الاستقلال في لبنان نقلات نمووية كبرى، وتم تعميق فوالق هامة بين المناطق وبين الريف والمدن، وتشكلت فيها مبعراً أزمة الفقر حول المدن. ولذلك فإن هذه البنية الهشة كانت الأكثر عرضة لهزات عنيفة منذ ذلك الحين وحتى اليوم، وهو ما تجلّى في منتصف السبعينات في الحرب الأهلية.

منتصف السبعينات الحرب الأهلية

يعتبر النصف الأول من السبعينات منعطفاً دولياً وإقليمياً هاماً، فإن كانت هيمنة المنظومة الغربية المالية قد ترسخت بعد الحرب العالمية الثانية، ومع اتفاقية بريتون وودز وتثبيت الدولار عملة التداول العالمي، فإن السبعينات كانت المنعطف الذي أطلق العنان لآلة طباعة الدولار كخرج من أزمة تراجع النمو في المراكز الغربية مطلع السبعينات. في 1971 تم فك ارتباط الدولار



تخصص النهب، أما اجتماعياً فالظواهر عديدة، ولكن أهمها: تفاوت صارخ في الدخل، ونمط معيشي استهلاكي قائم على فقاعة الديون مقابل تعميق ظواهر التهميش.

انتهى لبنان بمشاريع «إعمار» حوكتها مبكراً إلى واحد من مراكز المضاربة المالية للمال العائم عبر العالم، ونقطة أساسية على مستوى الإقليم.

وقد لعب مصرف لبنان الدور الأساس في هذه العملية عبر تحوّل إلى مركز تنظيم عملية الربح من الاستثمار في الدين العام اللبناني، وفرضه للدولار كعملة تداول إلى جانب الليرة مع السماح بمقاصة الشيكات بالدولار وعدم حصرها بالليرة، ومن ثم إصدار سندات خزينة بالدولار.

«حكم المصرف» تجلّى في دوره في تنظيم عملية المضاربة هذه على الدين العام بفوائد وصلت إلى 35% وتوزيع هذا الربح على كبار المساهمين في الحكم الفعلي للمنظومة المصرفية السياسية، ومن ثم نقل جزء من هذا الدين إلى خارج المنظومة المصرفية اللبنانية عبر إصدار سندات دين سيادية في الخارج.

وبعد ثلاثة عقود انتهى هذا «النموذج الفقاعي» إلى دين عام وصل إلى نسبة 155% من الناتج في نهاية 2019، دون أن تتحول عملية جذب وخلق الأموال هذه إلى أدنى مشروع اجتماعي شامل: فلا شبكة كهرباء عامة أو نقل عام أو حتى خدمات بلدية لجمع النفايات، وهي مؤشرات فقط على مستوى طفيلية النموذج وزييف النمو... «يقدر اقتصاديون لبنانيون بأن حجم الاستثمار العام من مجموع موازنات الدولة لم يتجاوز 7% من أصل 230-240 مليار دولار إنفاق عام خلال أكثر من عشرين عاماً!»

ومنذ عام 2001 أصبحت هذه المنظومة

بالذهب، وترسّخت منظومة البترودولار بالهيمنة الأمريكية الكاملة على نفط الخليج، فالنفط أصبح يسعر بالدولار وفوائض النفط توظف في النظام المالي الأمريكي وتحت إشراف الولايات المتحدة. وهذا المنعطف الذي أسس للمرحلة النيوليبرالية ولبداية عصر الهيمنة الأحادية الأمريكية وجد تجلياته في عموم المنطقة عبر التوظيف التدميري لفوائض البترودولار «من سورية إلى لبنان إلى منظمة التحرير الفلسطينية».

وكان أمام الكيان الصهيوني والغرب مهمة نسف مشروع المقاومة المسلحة الفلسطينية، والتأسيس لهزيمة تمهد لتثبيت «إسرائيل» وقبولها، وذلك بعد ربط الخليج وتوظيفه، ووجود «السادات» في مصر والتهميد لكاتب دايفيد.

وكانت الساحة اللبنانية الهشة، ببنائها السياسية ما قبل الدولة الوطنية والمرتبطة بالغرب، هي الموضوع الأنسب الذي بدأ فيه الغرب بسياسته الممتدة حتى اليوم: «تفعيل التناقضات الثنوية، وإزاحة التناقضات الأساسية للخلف».. فتم تركيب الصراع الأهلي-الطائفي على الصراع الوطني، وامتدت الحرب 15 عاماً، انتهت بامتداد سيطرة الاحتلال على قسم كبير من لبنان وصولاً لبيروت، والوصول إلى اتفاقيتي الطائف ومن ثم أوسلو.

التسعينات

«إعادة الإعمار النيوليبرالية»

انتهت الحرب الأهلية اللبنانية بترسيخ النظام النيوليبرالي بشكل نموذجي وليس على الصعيد الاقتصادي فقط، بل على كل المستويات: سياسياً، ترسيخ بنية دولة هشة عبر محاصصة طائفية، واقتصادياً نموذج «إعمار» مصرفي وعقاري قائم على



لا يمكن

مواجهة الجوع

والحرمان لقطع

يد الفوضى إلا

بإخراج الغذاء

والأساسيات من

هيمنة الدولار

وهي الطاقة

والإنتاج الزراعي

والصناعة

الأساسيات

الصحية

الحادة» بين الفوضى والفرصة



كذلك اليوم بعد أن فقد الأغلبية من اللبنانيين إما أعمالهم بالكامل أو نسبة تقارب 80% من دخولهم. وبالمقابل، لم تقبل منظومة المصارف حتى اليوم بأن تصل إلى توصيف دقيق لحجم الخسائر، والأهم: أنها لا تقبل بتحمل أية مسؤولية عن هذه الخسائر. تصل تقديرات الخسائر إلى أكثر من 60 مليار دولار، وهو ما يعادل أرباح فواتر خدمة الدين العام التي دفعها مصرف لبنان للمصارف خلال عشر سنوات إذ قاربت 62 مليار دولار.

واستطاعت أطراف عدة ضمن المنظومة أن تستدعي صندوق النقد الدولي ليدبر عملية التفاوض والإفلاس، وينظم عملية «الإصلاح» مقابل دفعة الدولار الموعودة والمشروطة بعد ثمانية أشهر بأفضل الأحوال. وبدأت تظهر طروحات من نوع تحميل الخسائر على بقايا ممتلكات الدولة عبر جمعها في صندوق ورهنه للمقرضين الخارجيين، وحتى الذهاب للحديث إلى التصرف باحتياطي الذهب... أي: إن المنظومة المصرفية اللبنانية، وما خلفها من أمراء الحرب الحاكمين مستعدة للذهاب للأخر دون قبول تحمل الخسائر...

المنهزمون يميلون للفوضى

في هذه الحالات ينشأ لدى هؤلاء ميل للفوضى التي اختبروها في سنوات الحرب الأهلية والتي كانت مصدر إثراء وترسيخ قاعدة اجتماعية، وينشأ لديهم «كما لدى شريحة المتشددون في سورية» قناعة بأن مصلحتهم تتطابق مع التصعيد لأن أفقهم يضيق ليتخيل أقصى الخسائر: هجرة واسعة وبالمقابل، احتواء قاعدة اجتماعية متبقية بالارتزاق والتهميش، ضارين بعرض الحائط ما معنى هذا على صعيد المجتمعات.

وهؤلاء هم الطرف الذي يركب موجة الحراك الاجتماعي ويحاول تحميله مقولاته ومشاريعه ونظرفه، أو يعاينه ويهاجمه ويؤلب أطرافه على بعضها البعض. إن هؤلاء يتحولون إلى خطر وطني وجزء لا يتجزأ من مشروع الفوضى سواء أدركو ذلك أم لا...

السياسي قبل الاقتصادي اليوم

في اللحظة الحالية، قد لا يكون هناك أي حل اقتصادي قريب أو ملموس للأزمة الاقتصادية في لبنان، والتعويل سيكون بمحاولة توافقية تحمي المنظومة وتعطيها حقنة مؤقتة، وتحمل المجتمع مجمل الخسائر وتزيج آخر عناصر وجود دولة يمكن البناء عليها.

وسياسياً فإن صندوق النقد «رغم تباينات في الإستراتيجيات الأمريكية والأوروبية»، قد يكون ساعياً أيضاً لكسب الوقت فقط وإيهام النخب بوجود مخارج وما عليهم سوى مقاومة التغيير وانتظار الدعم.

ولا يمكن اليوم حل أبسط الأمور إلا بإعادة صياغة البنية الاقتصادية اللبنانية على أسس جديدة يكون للمجتمع الأولوية فيها.

والسريع هو الأداة الأساس، لقد انتقل الأمريكيون ليلبسوا بأنفسهم «حزامهم الناسف»، وذلك عبر سلاح العقوبات. فالعقوبات تستخدم الدولار ومنظومة الهيمنة المالية الغربية كسلاح مباشر في الهجوم على المجتمعات. الأمر الذي يفعل التناقضات الاجتماعية للحد الأقصى، ويضع المجتمع بملايين المفقرين والمحرومين والعاطلين في مواجهة مباشرة مع أنظمة الحكم المرتبطة بالمنظومة الغربية، ومع المنظومة نفسها.

إن هذا الوضع يجعل الأنظمة واهية للغاية، تواجه المجتمع بأضعف شبكات الحماية، ولكنها تدخل أيضاً معركة وجود وتلجأ إلى كل الخيارات حتى أكثرها تطرفاً للدفاع عن نفسها. وهذا الفراغ المؤقت بين هشاشة الأنظمة وتطرفها في لحظة «يقظة الموت»، وبين مستوى الاحتقان والغضب الاجتماعي والإرث السياسي المثقل بعقود التراجع وغياب العمل السياسي الجماهيري... هو المخاطرة والرهان التي يلعبها مشروع الفوضى لكسب الوقت.

إن الأمريكيين يختارون توقيت تفجير التناقضات، لأن درجة جاهزية المجتمع للانتقال خطوات للأمام لا تزال منخفضة والأنظمة «تتعنت» وتعجز عن تقديم أقل التنازلات لتفسيح المجال للمجتمع وقواه الحية بحل المشكلة والمواجهة. وهذا المعطيان: الغضب الاجتماعي وسط الصدمة والجوع، وتخلف الأنظمة وعجزها، يشكّلان عناصر لحظة الانعطاف، إما إلى الفوضى، أو خطوة كبرى نحو المستقبل.

بالعودة إلى الملموس في لبنان

الوصف السابق ينطبق على الوضع اللبناني والسوري إلى حد بعيد في اللحظة الحالية، وباخذ الحالة اللبنانية، فإن انسداد أفق الوضع المالي في لبنان، والوتيرة المتصاعدة منذ ثمانية أشهر تقريباً، لا تنفصل عن شرارة التصعيد الغربية عبر توقف عملية إمداد المنظومة بمؤتمر سيدر، ورفع مستوى التحذير من جانب صندوق النقد حول الوضع المالي اللبناني ووضع على طاولة البحث والتصنيف. وما نتج عن هذا من هروب جزء هام من أموال المستثمرين ونخب الحكم والمال إلى خارج لبنان، ليتبعه فرض اقتطاع بنسبة وصلت إلى 60% من أموال المودعين مع كل عملية سحب، ما أصبح يسمى بـ «hair cut» وعملية تديرها منظومة المصارف.

والتجلى الأهم للأزمة: هو انهيار قيمة الليرة اللبنانية وفقدان الدولار وحرمان صغار المودعين من مدخراتهم، ويمكن أن يتم التعبير عن سرعة التدهور بقيمة الحد الأدنى للأجور والذي خسر 80% من قيمته خلال تسعة أشهر، فيما كانت قيمته بالليرة اللبنانية 600 دولار أصبح لا يتعدى 100 دولار حالياً. الغضب الاجتماعي المنفجر في حراك تشرين 2019 كان له أساس مستحق وموضوعي واسع النطاق، ولا يزال



2006 في تحقيق الهدف السياسي الوحيد وهو استهداف سلاح المقاومة. وبدورها مقاومة الشعب اللبناني نجحت في تثبيت مقولة: أن المسار المتراجع منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وتحديدًا منذ منتصف السبعينات، قد بدأ ينعكس... فالعبدو مأزوم وانتصارات الشعوب ممكنة وستتصاعد.

الأمريكيون يؤقتون «حزامهم الناسف»

ليس في جعبة مشروع الفوضى الأمريكي الكثير من الإستراتيجيات، فهو يقوم على شق الصفوف في المجتمعات المحلية ويستهدف منع تحولها إلى قوة سياسية موحدة المصالح ومنظمة، تدفع نحو التغيير العميق في المنظومات الاقتصادية السياسية، وتستطيع صياغة مستقبل مستقل للشعوب. وهذا التغيير يصبح الطريق الحتمي لتجاوز خطر الدخول في مستويات من الفوضى يكون الرجوع منها صعباً سواء في لبنان أو سورية أو العراق وغيرها. فشعوب المنطقة تحتاج إلى أنظمة اقتصادية اجتماعية قادرة على خلق العمل بالحدود الدنيا، ووقف نزيف الهجرة والتهميش، وهذا الاستحقاق ليس جديداً في منطقة معدل بطالة الشباب فيها ضعف الوسطي العالمي!

وإن كانت عملية شق الصفوف قد اعتمدت منذ حرب العراق على تسعير الخطاب الطائفي في المنطقة، فإنها لا تزال كذلك... رغم أن إمكانية استخدام هذا التناقض الثانوي القائم على الأسس الدينية للتقسيم قد وصلت سقوفها مع تعويم ظاهرة داعش وانتهاؤها إلى حد بعيد. الأعداء اليوم، أن الجوع والإفقار الواسع

تحتاج إلى عملية إنفاذ دورية بدأت في مؤتمر باريس (1)، وكلما كانت الأزمات تشد سواء في 2008 أو مع تراجع إيرادات النفط في الإقليم بعد عام 2014، كانت المنظومة تسرع من وتيرة المضاربة وتلجأ إلى روافع مضاربة جديدة، مثل: الهندسات المالية في 2015 والتي كانت تنذر بوصول النموذج قريباً إلى سقوفه، واقترب لحظة إيقاف الإنعاش الدولي والإقليمي لهذه المنظومة مع تعقد الوضع المالي «لرعاة لبنان» سواء في أوروبا أو في الخليج.

ولكن عامل الضغط الأهم: هو زيادة العدوانية الأمريكية في ظل الأزمة الدولية، والتي لم تعد قادرة على القبول بأنصاف الحلول وتسعى إلى تعميم إقليمي واسع للفوضى يستهدف لبنان كما غيره... وتحديدًا بعد أن تغيرت الأوزان فيه بعكس المصلحة الأمريكية منذ التحرير، ولم تعد المنظومة المصرفية الحاكمة تفي بأي غرض سوى كونها «صاعق تفجير» مؤجل للوقت المناسب.

من التحرير إلى التغيير

لبنان الذي تجلّت فيه مبكراً التغييرات الدولية السلبية منذ السبعينات، تجلّت فيه أيضاً أولى معالم تراجع المشروع الغربي في مطلع الألفية: وذلك بتحرير أراضي الجنوب اللبناني المحتل، وخروج قوات الكيان من لبنان تحت ضغط عمليات المقاومة خلال عقود.

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق، كان لبنان البلد الذي استخدم فيه الغرب «العدوان المركب»: بقسم الصف الداخلي الذي يعقبه الضربة العسكرية، وتمّ التمهيد لحرب تموز بسلسلة اغتيايات اعتباراً من 2005، ولكن الغرب و«إسرائيل» فشلوا في معركة



انتهى لبنان بمشاريع «إعمار» حولته مبكراً إلى المضاربة المالية للعال عالم ونقطة أساسية على مستوى الإقليم

الجديدة الوحيدة الممكنة، والتي قد تسمح للبنان للمرة الأولى منذ سايسس ببيكو أن يسير خطوات جديدة نحو بناء مجتمع مستقر ودولة، أما الحلول الأخرى فإنها قد لا تبقى حتى الحكم الهش للمنظومة المصرفية السابقة التي تتهاك.

ولكن خطوات من هذا النوع لا يمكن أن تدخل حيز التنفيذ العام والتطبيق والنجاح، إذا لم تكن قائمة على رافعة شعبية وشاملة، كالتي حظي بها لبنان في تشرين الماضي، والتي لم يتم استثمارها سياسياً للحد الأقصى، وأنتجت حكومة من داخل المحاصصة السابقة تجد اليوم نفسها في وضع صعب ومكبل وغير قادر على اجترار أية حلول جديدة، طالما أنها مثقلة بأوزان حكم المصرف والتوافقات وتتفاوض مع صندوق النقد!

المؤكد اليوم، أن العدو في أزمة ومنظومته الخارجية دولياً وإقليمياً ومحلياً واهية، ولكن لا يمكن استبدالها إلا بأوسع رافعة شعبية لأن إعادة هيكلة البنية الاقتصادية بناء على مصالح طبقية جديدة لا يمكن أن تتم إلا عبر عضلات المجتمع وقواه السياسية الحية للسير خطوات نحو التغيير. وهذه العملية حتى لو اكتملت شروطها المحلية من تحالفات للقوى السياسية خارج القيود الطائفية، وتعبئة المجتمع من أجل مشروع بناء وطني، فإنها قد تكون عرضة أيضاً «لليأس الأمريكي» الذي قد يستخدم سلاح الكيان الصهيوني كحل أخير، ولكنها قد تكون فرصة استخدام «إسرائيل» الأخيرة أيضاً.

فإذا ما كان لبنان هو ساحة شهدت منعطفات المنطقة بطريقة حادة طوال العقود الماضية بسببها وإيجابها... فكيف سيمر لبنان من هذا المنعطف مع تحييد الأوزان الإقليمية، وتحول المعركة بين اللبنانيين والدولار مباشرة؟! وهل سيسجل للمرة الثالثة بعد عامي 2000، و2006 قدرة الشعوب على اقتصادي اجتماعي، وديمقراطي؟!!

لقطع يد الفوضى، إلا بإخراج الغذاء والأساسيات من هيمنة الدولار، ولهذا عناوينه الأساسية: الطاقة والإنتاج الزراعي والصناعة الغذائية وبعض الأساسيات الصحية، وهذه حجمها في لبنان يفوق 4 مليارات دولار سنوياً. طالما أن هذه المنتجات مستوردة وبالدولار فإنها تجعل لبنان وسورية وأية دولة في الظرف الحالي مرهونة للفوضى ولقوى المال التي تشكل أعداء المنظومة ومكتاتها محلياً.

وهنا تظهر أهمية طرح التوجه شرقاً لأنه يفتح المعركة مع العدو المباشر ومع الدولار، إن عزل الدولار عن الأساسيات مهمة أولى وأقرباً قد يكون مفتوحاً في الظرف الحالي. حيث تتواجد قوى دولية تسعى جدياً لإزاحة الدولار من تداولاتها، مثل: الصين بالدرجة الأولى «التي أصبح لديها أكثر من 39 اتفاق مقاصة باليوان للتبادل البضاعي بالعملة المحلية»، وروسيا التي صرحت مراراً أنها جاهزة للتبادل عبر الروبل، إضافة إلى الطرف الإيراني واحتمالية تأمين الطاقة بالليرة اللبنانية، وعدا عن إمكانية الحركة الاقتصادية البضاعية في إطار مجموعة دول المنطقة من سورية إلى العراق إلى إيران.

إن هذه الظروف التي يراها البعض «غير واقعية»، ستتحول إلى عنوان دولي تطرحه وتطبقه كل القوى الجديدة في المنطقة وعبر العالم... مع توسع واستدامة سياسة العقوبات الأمريكية. وهي عملية تجري بتسارع آخر ما يدل عليه اقتراب اتفاقية الشراكة الصينية الإيرانية من التنفيذ، والتي ستدخل بموجبها الصين باستثمارات تقارب 400 مليار دولار إلى إيران البلد الذي يشهد أقسى عقوبات أمريكية تشمل كل جوانب الحياة، الأمر الذي قد يقلب الموازين في المنطقة بشكل جدي.

التوجه شرقاً

أ يحتاج للحركة الشعبية

التوجه شرقاً وإزاحة الدولار وتعبئة المجتمع للمواجهة والإنتاج، هي الحلول



كبار المستوردين «الذين سيتم أيضاً توزيعهم طائفيًا!» مع بقاء أسعار السلع مسعرة على سعر السوق يدفعها عموم اللبنانيين «كما حدث في حالة تمويل المستوردين في سورية، والتي تحولت إلى واحدة من أهم أبواب النهب بالتجارة بإجازات الاستيراد، والربح من احتكار السلع، والربح من الحصول على دولار مدعوم».

إخراج الأساسيات من هيمنة الدولار

لا يمكن مواجهة الجوع والحرمان

فإذا ما كانت المهمة هي منع الفوضى، فإن مواجهة الجوع والتشغيل هو الهدف الأساس... وهو ما يتطلب تعبئة وتضحيات من الصعب أن تديرها حكومة من رحم التحاصص الطائفي أو تعمل بالرمز السابق.

فمثلاً، لا يمكن مواجهة الجوع عبر تمويل سلات غذائية من خلال المستوردين، لأن قوانين السوق تفرض نفسها على القرارات الإدارية وعملية من هذا النوع ستؤدي إلى انتقال الجزء المتبقي من القطع الأجنبي تحت تصرف الحكومة إلى

مافيا الكبتاغون السوري على مستوى دولي



وبيما المصادرات تبلغ هذا الحجم، فإن سوق هذا النوع من الحب في سورية يمكن أن تصل إلى عشرة أضعافها وفق اليات التقدير الدولية، ما يعني سوقاً بقيمة تتراوح بين 18-29 مليار دولار وفقاً للأسعار المتباينة للكبتاغون في السوق الإقليمية، كما يرصد مكتب الأمم المتحدة للجريمة والمخدرات UNOCD. الشحنة المصادرة في إيطاليا خرجت بحاويات من المرافئ السورية، لتكون الشحنة الكبرى الرابعة المصادرة بحاويات سورية، أولها: تم مصادرتها في اليونان، ثم الإمارات، فالسعودية، والآن إيطاليا.

لتبقى الأسئلة السابقة مطروحة مجدداً: كيف يتم استيراد المواد الدوائية الأولية اللازمة لهذا النوع من الحبوب، وعبر أية معابر تم؟ أين تتمركز وكيف تدار ورش إنتاج وتغليف هذا النوع من الحبوب؟ كيف تخرج هذه الكميات الكبرى من الموانئ السورية بشكل دوري؟ جميعها أسئلة لن تستطيع إدارة مكافحة المخدرات المحلية التي تلقي القبض على حائز هنا أو هناك، أو ورشة صغيرة في مكان ما... لن تستطيع أن تجيب عليها، فسوق بهذه الحجم قد لا يستطيع أحد حالياً أن يعطي إجابة عن مستوى نفوذ القائمين عليها، ممن كانوا ينتظرون عائدات بقيمة مليار يورو فقط من آخر صفقة مع «المافيا الإيطالية»! تبقى الدلالة السياسية للسوريين الذين تعطيهم هذه الوقائع صورة عن مستوى التفسخ في البنية الاقتصادية الاجتماعية التي أوصلنا إليها أمراء الحرب، الذين لن يكون من الممكن دفع البلد إلى الأمام إلا بإزاحة نفوذهم وأعمالهم المشبوهة، الأمر الذي لا يمكن دون «شعب بأكمله»...

100 مليون حبة كبتاغون هو مجموع ما رصدته قاسيون من خلال متابعتها لحجم المصادرات الإقليمية والمحلية المعلن عنها لحبوب المخدرات من نوع الكبتاغون ذات المصدر السوري، وذلك خلال فترة أقل من عام بين شهر 6-2019 وشهر 4-2020، ليرتفع الرقم السنوي إلى 184 مليون حبة بعد المصادرة الأخيرة المعلن عنها في إيطاليا نهاية شهر حزيران، والبالغة 84 مليون حبة كبتاغون، والتي تعتبر «نقلة نوعية» في حجم المصادرات الدولية، حيث أشارت السلطات الإيطالية أنها على مستوى الاستهلاك الأوروبي، ما يدل على حجم الأعمال ومستوى الشبكة التي ترتبط بها أطراف سورية.

مأساة جديدة الفضل والحاجة إلى حلول



لا يمكن توصيف ما يعيشه أهالي بلدة جديدة الفضل على إثر فرض الحجر الكلي عليها بسبب الكورونا إلا بالمأساة، خاصة مع طول مدة هذا الحظر التي تجاوزت حتى الآن 22 يوماً، فقد تم فرض الحجر الكلي على البلدة بتاريخ 2020/6/21، وما زال ساري المفعول حتى تاريخ إعداد هذه المادة.

■ مراسم قاسيون

مساعداً لم تصل

وقوائم دعم مالي محدودة

في حديث مع محافظ القنيطرة عبر إحدى وسائل الإعلام تعقيباً على الوضع المأساوي الذي يعيشه أهالي بلدة جديدة الفضل، واضطرار بعضهم إلى بيع بعض مقتنياته، أشار إلى دور المحافظة في مستوى تأمين الضرورات، مثل: الخبز والخضراوات والمحروقات وغيرها، مبيناً: أنه جرى توزيع بعض سلال المساعدات الغذائية والصحية بما يقارب 9000 سلة، الأمر الذي استغربه بعض الأهالي المعوزين الذين لم تصلهم هذه المساعدات!

كذلك أشار المحافظ إلى دور وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عبر توزيع مبلغ 100 ألف ليرة كمعونة للبعض ممن توقف عمله من المياومين وفقاً لصندوق الإعانة الخاص بهذا الشأن، بموجب قوائم اسمية شملت 4000 اسم ستصرف خلال أسبوع، الأمر الذي توقف عنده بعض الأهالي أيضاً، معبرين عن عدم سماعهم بأمر القوائم الاسمية تلك، وكذلك إلى عدم توافرها مع من هم بحاجة للمساعدة والإعانة، حيث يبلغ هؤلاء أضعاف هذا الرقم، خاصة أن تعداد القاطنين في البلدة، أهالي ووافدين، يقدر بـ 200 ألف نسمة!

بالإضافة إلى واقع عدم استلام الكثير منهم لأجورهم الشهرية المستحقة بالرغم من إحصار صراف متنقل إلى البلدة، إلا أن واقع الشبكة والازدحام حال دون استكمال

الأهالي توجهاً بعدة مناشدات من أجل فك الحجر عن بلدتهم، خاصة وأنه لم تسجل أية إصابة فيروسية خلال فترة الحجر، وقد ظهرت نتيجة المسحات العشوائية المتخذة سلبية بحسب بعض المصادر الطبية المختصة.

الحجر وضرورات الحياة

الأهالي المحجور عليهم طيلة هذه المدة لم يعترضوا على الحجر بحد ذاته، فهو إجراء صحي لا بد منه، لكنهم توقفوا عند واقع تأمين ضرورات حياتهم ومعاشهم الذي تدهور خلال هذه الفترة أكثر مما هو متدهور أصلاً، في الوقت الذي تم التخلي عنهم وعن احتياجاتهم وضروراتهم المعيشية، وصولاً إلى مرحلة الجوع لدى بعضهم واضطرارهم إلى بيع بعض مقتنياتهم من أجل تأمين بعض الضرورات الغذائية، بحسب ما تناقلته بعض وسائل الإعلام. المشكلة لدى الأهالي ليست بتوفر المواد والضرورات، بل بعدم قدرتهم على شرائها في ظل توقف أعمالهم وضعف مواردهم وطول مدة الحجر، طبعاً مع عدم إغفال الكثير من عوامل الاستغلال أيضاً.

فقد استنفد غالبية هؤلاء ما يمتلكونه من موارد مالية خلال هذه الفترة، واضطر بعضهم إلى التخلي عن بعض مقتنياتهم عبر بيعها من أجل شراء بعض الضرورات.

المنطقة، علماً أنه تتم دراسة وإعادة تقييم لوضع البلدة.

وكان محافظ القنيطرة قد أكد عبر إحدى وسائل الإعلام في وقت سابق أنه: «لم تسجل أية حالة إصابة في جديدة الفضل بفيروس كورونا منذ 15 يوماً.. والأمر جيد..».

وبناءً على مضمون التصريحين أعلاه، وفي ظل الواقع الضاغط على حياتهم ومعاشهم، ينتظر أهالي البلدة قرار فك الحجر الكلي عن بلدتهم على أحر من الجمر، وإلا فإن الحال سيكون أسوأ مما هو عليه الآن بدرجات كبيرة.

فهل سيطول انتظار هؤلاء، وتعمق مأساتهم؟

مهمة استلام الجميع لأجورهم، ناهيك عن أن الصراف كان للعقاري في حين أن بعض أصحاب الأجور موطنة حساباتهم في التجاري!

لا إصابات جديدة والأمور جيدة

آخر ما حرر بشأن الحجر على البلدة كان على لسان رئيس بلديتها عبر إحدى المحطات التلفزيونية المحلية بتاريخ 2020/7/11، مفيداً أن: «هناك اقتراحاً لإجراء حجر جزئي على بعض المنازل التي سجلت فيها إصابات كورونا بدلاً من الحجر الكلي المطبق على البلدة». موضحاً: «لا توجد مدة محددة لرفع الحجر الصحي عن

مخيم اليرموك والقابون أسوأ من خلف الرازي

أسوأ من مشروع خلف الرازي، والبداية عنوانها السكن البديل، ولا أحد يعلم الخفايا القادمة!

خلف الرازي مكانك راوح

في هذا السياق، ربما من الجدير بالذكر أن رئيس الحكومة تراس اجتماعاً لمجلس إدارة شركة «دمشق الشام» القابضة، وذلك بتاريخ 2020/6/25، «بغية تذليل العقبات الإدارية والمالية واستكمال الإجراءات التي تمهد لإطلاق مشروع السكن البديل للمستحقين، جراء تنفيذ المرسوم 66 خلف الرازي»، وذلك بحسب صفحة المحافظة.

ما يؤكد أن المشروع ما زال يراوح في المكان حتى تاريخه، ورغم مرور عدة سنين عليه، ورغم الكثير من الاجتماعات والوعود السابقة بشأنه.

ولكم أيها المواطنين، الذين «سينتفعون» من تنظيم منطقتي القابون ومخيم اليرموك، أن تتخيلوا هوامش الزمن الطويلة المتبقية أمامكم من خلال التجربة العملية الماثلة، أمام أعينكم وعلى أيدي المحافظة والحكومة، بما يخص مشروع خلف الرازي.

بموجبه، فمن الواضح أن المحافظة تعمل وفقاً لمصالحها، بغض النظر عن مصالح المواطنين، وهو ما تم الاعتراف به صراحة وفقاً لما ورد أعلاه.

الحقوق الضائعة

لن نخوض ونغرق بالتفاصيل، فالمرسومين التنظيميين يحيلان المنطقة التنظيمية إلى أسهم، لكن الفارق بينهما: أن المحافظة استطاعت من خلال إقرار التنظيم وفقاً للمرسوم 5 من التهرب من استحقاقات تأمين السكن البديل فقط لا غير، ما يعني فقدان البعض لحقوقهم.

أما ما عدا ذلك من سلبات فيسديع ضريبتها أصحاب ملكيات الأسهم الصغيرة، فيما ينتفع بها أصحاب الأسهم الكبيرة، مع تغول الاتجار والسمسة بالحقوق كما جرى في منطقة خلف الرازي، طبعاً مع الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن المطاط على أيدي المحافظة والضغوط على أصحاب الحقوق.

وعلى مبدأ «المكتوب مبين من عنوانه» فربما يكون مشروع منطقتي مخيم اليرموك والقابون

المخطط إلى المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة، الذي يرفعه إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان من أجل تصديق المصورين التنظيميين وإصدار المرسوم الناظم للمنطقتين التنظيميتين، وفق أحكام القانون 23/ لعام 2015».

في وقت لاحق بتاريخ 2020/7/7، ورد عبر موقع الاقتصادي: أن مدير الدراسات الفنية في محافظة دمشق كشف أن: «سكان مخيم اليرموك والقابون لن يحصلوا على سكن بديل، نتيجة تنظيم المنطقتين وفق المرسوم التشريعي رقم 5 لعام 1982، بينما سيكون لهم أسهم تنظيمية»، وقد بين أن: «اللجوء للمرسوم 5/ يأتي بسبب العبء المالي الكبير الذي وقع على المحافظة من دفع بدلات الإيجار للسكان الذين تم إخلاءهم، وعدم تمكنها من تأمين التمويل اللازم لتشييد السكن البديل».

بغض النظر عن فحوى اللغط الواضح بين ما جرى إقراره خلال جلسة المحافظة، وبين تصريح مدير الدراسات الفنية في المحافظة، حول رقم القانون أو المرسوم الذي سيجري العمل التنفيذي



■ نوار الحمشقي

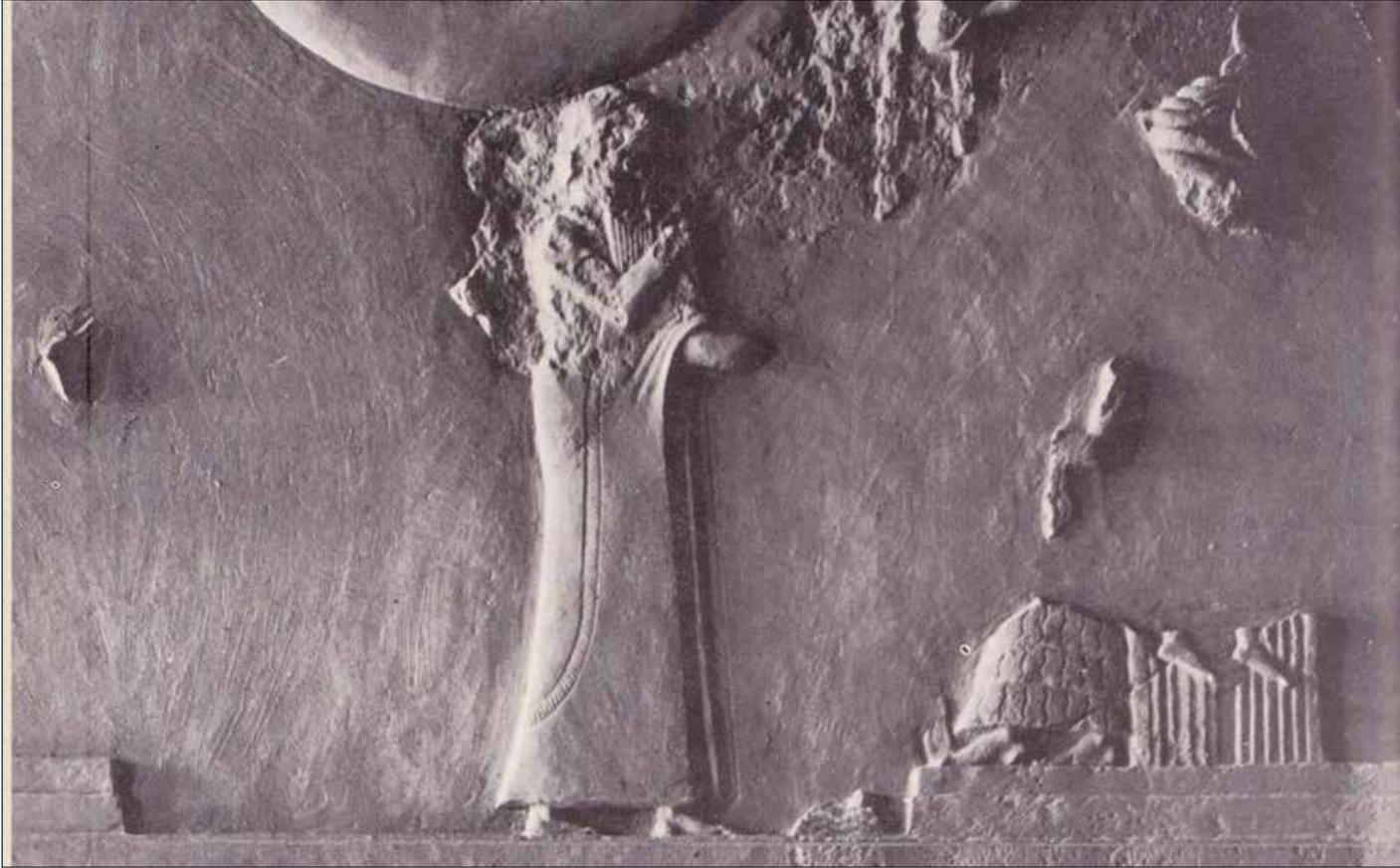
جلسة استثنائية عقدها مجلس المحافظة صباح اليوم 2020/6/25 في مبنى المحافظة برئاسة خالد الحرح رئيس المجلس وحضور أعضاء المجلس».

تناقض غير مفهوم إلا عبر المصالح في تفاصيل الخبر أنه: «سيتم إعلان المخطط للعموم خلال شهر وذلك لتلقي الاعتراضات من أصحاب الحقوق وأهالي المنطقة، ومن ثم ستعقد اللجنة الإقليمية برئاسة محافظ دمشق لدراسة الاعتراضات ومعالجتها وتعديل الدراسة وفق الاعتراضات المحققة، ليتم إحالة

فقد ورد على صفحة محافظة دمشق الرسمية بتاريخ 2020/6/25 ما يلي: «وافق مجلس محافظة دمشق بالإجماع على إعلان المخطط التنظيمي التفصيلي رقم 105/ لمنطقة مدخل دمشق الشمالي «منطقة القابون السكني» والمصور التنظيمي لمنطقة اليرموك وفق الحدود المبينة على المصور والمخطط التنظيمي التفصيلي، ومنهاج الوجائب ونظام البناء الملحقين بالمخططين، وذلك خلال

تمكنت محافظة دمشق من تمرير مشروع المخطط التنظيمي لكل من منطقتي مخيم اليرموك والقابون وفق المرسوم التشريعي رقم 5 لعام 1982، بدلاً من المرسوم 66 الذي جرى بموجبه تنظيم منطقة خلف الرازي سابقاً، بعد كل ما قيل وروج عن مزاياه التي تبنتها المحافظة في حينه مع الكثير من الدعاية والبهرجة.

هل ستظل الشمس تشرق من الشرق؟!



«يدور كوكبنا الآن من الغرب إلى الشرق. فهل كان كذلك يوماً؟ وهل كان الشرق المكان الأول والوحيد لشرق الشمس؟ عندما تضرب صاعقةً مغناطيسياً فإنها تعكس اتجاه قطبيه. الكرة الأرضية مغناطيس ضخم، ويمكن أن تؤدي دارة قصيرة بينها وبين جسم سماوي آخر إلى انقلاب موضعي قطبيها المغناطيسيين الشمالي والجنوبي. ومن الممكن الكشف في السجلات الجيولوجية للأرض عن اتجاه المجال المغناطيسي الأرضي في العصور القديمة» - فيليكوفسكي.

■ إيمانويل فيليكوفسكي*
إعداد وتعريب: د. اسامة دليقان

انقلاب مغناطيسية الأرض

ينقل فيليكوفسكي عن أ. ماكنيش: «يكشف فحص مغنطة بعض الصخور النارية أنها مستقطبة على عكس الاتجاه الحالي السائد للمجال المغناطيسي المحلي، والعديد من الصخور القديمة ممغنطة بقوة أقل من الصخور الحديثة. وعلى افتراض أن مغنطة الصخور حدثت عندما تبردت الصهارة، وأن الصخور قد احتفظت بمواقعها الحالية منذ ذلك الوقت، فإن هذا يشير إلى أن قطبية الأرض قد انعكست تماماً في العصور الجيولوجية الحديثة» - من كتاب «المغناطيسية والكهرباء الأرضية»، تحرير ج.أ. فليمنغ، 1939، ص32. ويعقب فيليكوفسكي: لأن الحقائق الفيزيائية بدت غير منسجمة أبداً مع كل النظريات الكونية السائدة، كان كاتب المقطع أعلاه حذراً من عدم استخلاص المزيد من الاستنتاجات منها. ومن المسائل الإضافية التي تطرح نفسها على نطاق واسع، هنا: ما إذا كان موضع الأقطاب المغناطيسية له علاقة مع اتجاه دوران الكرة الأرضية، وما إذا كان هناك ترابط بين اتجاه الأقطاب المغناطيسية للشمس والكواكب.

التنقيب عن الواقع المادي في التراث المثالي

يجمع فيليكوفسكي شهادات مثيرة للاهتمام من جميع أنحاء العالم على أن: الجانب من كوكبنا الذي ينتجه الآن نحو المساء كان ذات يوم يواجه الصباح. ففي الكتاب الثاني من تاريخه، يروي هيرودوت محادثاته مع الكهنة المصريين خلال زيارته لمصر في وقت ما خلال النصف الثاني من القرن الخامس قبل الميلاد. في تلخيصهم تاريخ شعبيهم، أخبره الكهنة: أن الفترة التي أعقبت ملكهم الأول غطت 341 جيلاً، وقدر هيرودوت أن ثلاثة أجيال تساوي قرناً واحداً، فتكون الفترة بأكملها أكثر من 11 ألف سنة. أكد الكهنة: أنه خلال العصور التاريخية الأقدم، ومنذ أن أصبحت مصر مملكة: «أربع مرات خلال هذه الفترة» (هكذا أخبروني) كان الشمس يشرق [استخدموا صيغة المذكر للشمس] على عكس المعتاد؛ مرتين أشرق حيث يغرب الآن، ومرتين غرب حيث يشرق الآن» (هيرودوتس، الكتاب الثاني، ص142، ترجمة Godley، 1921).

هل يشير كلام الكهنة إلى التغيير البطيء في اتجاه المحور الأرضي خلال فترة 25800 سنة تقريباً، نتج عن دوراتها حول نفسها أو عن الحركة البطيئة للنقاط الاعتدالية في مدار الأرض؟ هذا ما اعتقده ألكسندر فون هومبولت حول هذا «المقطع الشهير من كتاب هيرودوت الثاني الذي أرهق عقول المعقلين».

يمكن للمرء أن يشك في مصداقية تصريحات الكهنة، أو الثقاليد المصرية بشكل عام، أو يهاجم هيرودوت لجهل في العلوم الطبيعية. ولكن لا توجد طريقة للتوفيق بين المقطع المذكور والعلوم الطبيعية الراهنة. وتتحدث «بردية هاريس» [وهي من أطول برديات مصر القديمة، 42 متراً، العائدة لعهد الأسرة العشرين، والمكتشفة من البريطاني هاريس عام 1855] عن ثوران كوني للنار والماء عندما «يصبح الجنوب شمالاً، وتتقلب الأرض». وبالمثل أشارت بردية الأرميتاج «لينينغراد» إلى كارثة قبلت «الأرض رأساً على عقب، وحدث ما لم يحدث مطلقاً من قبل». وعبارة «انقلبت الأرض» لا تشير إلى الدوران اليومي للكرة الأرضية، لأنه أمر يفترض أنه لم يكن معلوماً في ذلك الوقت («الألفية الثانية ق.م.»).

في لغة المصريين القدماء تشير كلمة «هاراخي» إلى اسم «الشمس الغربية». وبما أنه لا توجد سوى شمس واحدة في السماء، فمن المفترض أن تعني الشمس في مكانها. ولكن لماذا يجب اعتبار الشمس عند غروبها إليها مختلفاً عن شمس الصباح؟ إن النصوص التي عثر عليها في الأهرامات لا تترك أي مجال لسوء الفهم: «إن النجم توقف عن العيش في المغرب، وأضاء، كواحد جديد، في المشرق». بعد عكس الاتجاه، لم تعد الكلمتان «غرب» و «شرق الشمس» مترادفتين، وكان من الضروري توضيح المراجع بإضافة: «الغرب الذي يقع عند غروب الشمس». لم يكن الأمر مجرد حشو لغوي، كما اعتقد مترجم ذلك النص المصري.

إشارات من تراث الإغريق

كتب أفلاطون في حوار «رجل الدولة أو بوليتيكوس»: «أعني التغيير في شروق وغروب الشمس والأجرام السماوية الأخرى. كيف في تلك الأزمان كانت معتادة أن تغرب في الركن الذي تشرق فيه الآن... الإله في وقت ذلك العراك، كما تتذكر، غير كل ذلك إلى النظام الحالي كشهادة لصالح أتريس». ثم تابع أفلاطون: «في فترات معينة تكون لتكون حركته الدائرية الحالية، وفي فترات

أخرى يدور في الاتجاه العكسي... من بين جميع التغييرات التي تحدث في السماء، هذا هو الانعكاس الأكبر والأكثر احتمالاً». لم يكن انعكاس حركة الشمس في السماء حدثاً سلمياً، بل رافقه الاضطراب والدمار. كتب أفلاطون في العمل نفسه: «كان هناك في ذلك الوقت دمار كبير للحيوانات بشكل عام، ولم يبق سوى جزء صغير من الجنس البشري». كما أشار العديد من الأدباء اليونانيين قبل وبعد أفلاطون، إلى انعكاس حركة الشمس. فوفقاً لجزء قصير من الدراما التاريخية «أتريس» التي كتبها سوفوكليس: «زيوس... غير مجرى الشمس، مما أدى إلى إشراقها في الشرق وليس في الغرب». وكتب يوربيدس في إكترا: «ثم في غضبه نهض زيوس، وأعاد أقدام النجوم مرة أخرى إلى الطريق المستعرج بالنار. نعم، وحرقة سيارة الشمس، والعيون الضبابية في رمادي الصباح... الشمس استدارت إلى الوراء... مع سورة غضبه في محنة ابتلى بها الفائقين».

تتفق تقاليد الشعوب في مزامنة التغييرات في حركة الشمس مع الكوارث الكبرى التي أنهت عصوراً عالمية. إن التغييرات في حركة الشمس في كل عصر تجعل استخدام العديد من الشعوب لمصطلح «الشمس» بمعنى «العصر» [أو الحقبة] أمراً مفهوماً.

من التراث السوري والصيني

حسب بيلامي في «الأقمار، الأساطير، والإنسان»: «يقول الصينيون: إنه فقط منذ ظهور ترتيب جديد للأشياء، تتحرك النجوم من الشرق إلى الغرب... إن علامات البروج الصينية لها خصوصية غريبة في المضي في اتجاه رجعي، أي عكس مجرى الشمس». وفي مدينة أوغاريت «رأس شمرا» السورية، عثر على قصيدة مكرسة لإلهة الكوكب «عناة» التي «ذبحت سكان المشرق»، والتي «استبدلت الفجرين وموضع النجوم» «فيروليود، بعثة رأس شمرا، المجلد الرابع، 1938».

ووصفت هيرودوتس المكيكيين أربع حركات للشمس في إشارة إلى «أربع شمس» ما قبل التاريخ، أي انقلاب المحاور

أربع مرات. وأشارت مصادر عبرية قديمة أيضاً إلى هذه المسألة، في سنهدرين في التلمود: «سبعة أيام قبل الطوفان، غير القدوس نظام العصر القديم، وصارت الشمس تشرق في الغرب وتغرب في الشرق». وينوه فيليكوفسكي إلى أن المصادر التي جمعتها، حول انعكاس حركة الشمس، لا تشير إلى عصر واحد، مثلاً: الطوفان، ونهاية المملكة الوسطى، تفصل بينهما عدة قرون. ويضيف الكثير من الشواهد التي لا يتسع المجال لعرضها كلها، لكن يجدر بالذكر أنه أشار أيضاً إلى آية في القرآن الكريم، يعتقد بأنها ربما تشير أيضاً، كما في المصادر أعلاه، إلى ظواهر انقلاب مغناطيسية الأرض أربع مرات عبر زمن تاريخ الوعي البشري: «رب المشرقين ورب المغربين» [الرحمن، 17]، علماً بأن تأويلها في «تفسير الجالين» هو: «مشرق الشتاء، ومشرق الصيف، والمغربين كذلك».

* إيمانويل فيليكوفسكي: عالم روسي الأصل، وموسوعي في نطاق معارفه؛ بدأ بالتحليل النفسي، ثم اهتم بالميولوجيا واللاهوت والأدب، والفلك، والفيزياء، والجيولوجيا، والبيولوجيا، وعلم الأحافير، والتاريخ. أشار كتابه الأشهر «عولم في تصادم» Worlds in Collision، والذي اخترنا منه المادة الحالية، جداولاً واسعاً في الوسط العلمي، واعتبر «مهرطفاً» في الوسطين العلمي والديني على حد سواء، مما تسبب بإيقاف إعادة طباعة كتابه لفترة (رغم أن دار النشر غربية). أنهى مخطوط الكتاب عام 1946 ونشر طبعته الأولى عام 1950. ومن أبرز تراثه العلمية فيه، توقعه أن درجة حرارة كوكب الزهرة لا بد أن تكون عالية جداً، وذلك بناءً على فرضيته بأن الزهرة وافد جديد تاريخياً إلى المجموعة الشمسية، وله علاقة مميزة مع ظواهر كونية شهدتها الإنسان القديم ولم تعد موجودة، رابطاً ذلك مع النتاج البشري الأسطوري والديني، في نوع مميز من البحث المادي عن أسس واقعية لعناصر الوعي البشري الجمعي والتاريخي.

تكمّن أهمية عمل فيليكوفسكي في منهجه المادي بالبحث في النتائج البشرية الأسطورية والديني عن أسس واقعية لعناصر الوعي البشري الجمعي والتاريخي

عن خلافات أعضاء «الناتو» وتطورها



قتال أي طرف، وأنها مجبرة فقط على تعزيز دفاعها رداً على تزايد قوات الناتو والقوات الأمريكية على الحدود الروسية.

إن الأمر هنا يتعلق بقلب علاقة النتيجة بالسبب، لتروج واشنطن بأن روسيا «بعبع» عسكرياً خطير على الأمن الأوروبي بعد كل إجراء دفاعي تقوم فيه نتيجة للاستفزاز الأمريكي والاستفزاز الناتو نفسه، ليتبعه تصعيد سياسي من الدول الأوروبية الشرقية مؤخراً، مثل: بولندا ورومانيا، حيث أقرت الأخيرة عبر مشروع إستراتيجية الدفاع الوطني الجديدة للفترة بين 2020 و 2024 اعتبار روسيا الاتحادية بلداً معادياً، ولتفتح بولندا أبوابها واسعة أمام دخول القوات الأمريكية إلى بلادها وتعزيزها، بذريعة الحماية من التهديد الروسي، لتكون نتيجته أن يعن المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديمتري بيسكوف بأن «بولندا بحد ذاتها بالكاد تشكل تهديداً لروسيا، لكن كونها دولة مستعدة لتوفير الأراضي للبنية التحتية العسكرية لدول ثالثة... يشكل هذا تهديداً لنا» لتسمح بولندا نفسها بذلك بأن تكون مطية أمريكية واضحة أمنها وسلامة أراضيها رهن التجاذبات العسكرية.

مستقبل الحلف؟

وصل الأمر بواشنطن بأن تهدد بانسحابها من الناتو، حيث قال ترامب في مقابلة صحفية يوم السبت بأنه لا يريد أن تغادر الولايات المتحدة حلف الشمال الأطلسي، لكن على الحلفاء أن يدفعوا المستحقات: «سألوني سؤالاً مهماً: هل ستغادر إذا لم ندفع... وأجبت: نعم، سأغادر».

ربما لن يجري تغيير حقيقي في هيكلة الناتو، أو دفنه إن اقتضت الضرورة، إلا بخروج واشنطن نفسها منه، لكن هذا لا يخفي حقيقة أن محصلة ما يجري على الأرض عسكرياً وسياسياً من تناقضات وخلافات يدفع باتجاه هذا التغيير، وباتجاه الإسراع بطرد واشنطن بغير رغبتها، لتبحث الأخيرة عن صيغ أكثر ابتزازاً لاستمرار وتبرير تواجدها العسكري في أوروبا.

تميل الكفة وضوحاً لصالح أحدهما، وصولاً إلى الصدام مع تركيا في الملف الليبي، وما يحيطه، لما له من تأثير مباشر على مصالحها، لكن ولانعدام التكافؤ نفسه، خسرت باريس المعركة سياسياً، بشكل مؤقت.

الخلاف الفرنسي-التركي

برز الخلاف بشكل جلي في اصطاف كلا البلدين في طرفين متعاكسين ضمن الملف الليبي، ويدور الأمر حول الاتفاقيات التركية مع حكومة الوفاق الوطنية التي تناقض المصالح الفرنسية، وسعي فرنسا إلى فرط عقد هذه الاتفاقيات، لتجري معركة بالوكالة بينهما على الساحة السياسية، وتطفو إلى جدال واتهامات متبادلة بينهما في الناتو نفسه، ليصرح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بأن أنقرة تستغل وجودها في الناتو لفرض مصالحها الأحادية، ويرد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأن فرنسا تخالف الناتو بتحيزها الواضح داخل الأزمة الليبية، وصولاً إلى ذروة المعركة، حيث حاولت سفينة فرنسية اعتراض فرقاطة بحرية تركية لتفتيشها تطبيقاً لقرار منع توريد السلاح إلى ليبيا، لتجري الفرجة مناورة خطيرة مهددة بسلامة السفينة الفرنسية وطاقمها.

إثر ذلك صعدت باريس في خطابها بوجه أنقرة مطالبة الناتو بإجراء تحقيق ومحاسبة تركيا على هذا السلوك، ليخلص التحقيق إلى عدم تبني الادعاءات الفرنسية لصالح تركيا، ويعود هذا الأمر بمجملة لا إلى «التحقيق» بعينه، وإنما إلى محصلة موازين القوى بين أنقرة وباريس ضمن الناتو نفسه، لتعلق فرنسا مشاركتها في مهام حلف الناتو للمراقبة البحرية في الأبيض المتوسط احتجاجاً على هذا الأمر، وهدد أميرك شوبارد، النائب البرلماني الأوروبي السابق عن فرنسا بأنه «حان الوقت لانسحاب من الناتو»، ويصرح الرئيس الفرنسي بأن الحادث العسكري بين فرنسا وتركيا «يثبت الموت السريري» لحلف الشمال الأطلسي.

شيطنة روسيا لزيادة الابتزاز

تؤكد موسكو طوال الوقت بأنها لا تنوي

الولايات المتحدة الأمريكية تبتز ألمانيا عسكرياً لعدم دفعها المال، وفرنسا تتهم تركيا باستغلال وجودها في الناتو لتحقيق مصالحها الفردية، بينما تتهم تركيا الناتو بأن الحلف لا ينظر إلى مصالح أعضائه، بينما ينغم الفرنسيون والألمانيون على لحن إنشاء منظومة دفاع بديلة عن الناتو... ما مشكلة حلف شمال الأطلسي، وما مستقبله؟

■ يزن بوظو

انطلق حلف الشمال الأطلسي «الناتو» إلى الوجود بعد الحرب العالمية الثانية في فترة الحرب الباردة بمواجهة الاتحاد السوفييتي تحت هدف: حماية الأمن الجماعي لأعضائه، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتزعّمها عالمياً، لتكون هيكلة الحلف السياسية والعسكرية بأهدافه التكتيكية والإستراتيجية قائمة أولاً على هذا الأساس الدولي.

المصلحة الأمريكية

مع انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة، لم تتغير وظيفة الناتو الرسمية ولا أساسها، إلا أنها بدأت تهتز عملياً منذ لحظة تراجع الأمريكي عن الساحة الدولية واتخاذ واشنطن نهج الانكفاء و«أمريكا أولاً» عبر السياسات أحادية الجانب، لمصالحها وحدها، ليتحول الناتو من ضامن لحماية الأمن الجماعي لأعضائه إلى وسيلة جباية أمريكية وابتزاز عسكري لمكاسب سياسية لحظية هدفها بشكل أساس: إعاقة العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية بين روسيا ودول الاتحاد، وشيطنة روسيا على الدوام.

لكن هذا السلوك المَعطل، بالتوازي مع استمرار التراجع، وتضاعف الأزمات العالمية وتعمق الأزمة الرأسمالية نفسها، كل هذا صنع ردود فعل لدى الدول الأعضاء في الناتو نفسه اتجاه واشنطن، لتناقض المصالح، ومن تراجع الأخيرة أتيح لكل عضو منها التفرّد بمساحة تخصه ونشاطه وفقاً لمصالحه الخاصة أيضاً، مستخدماً بذلك عضوية الناتو ورقة بيده، ليظهر تناقض في المصالح بين الدول الأوروبية نفسها داخل الحلف، ما لبث أن طفا على السطح ولتضاعف الأسئلة حول إمكانية استمرار الناتو بهذا الشكل أو تغييره، أو ربما دفته.

اختلاف المصالح أوروبا

بالنسبة لألمانيا، صاحبة الاقتصاد الأقوى أوروبا، تتلخص مصلحتها أولاً بالبحث عن الاستقرار الأمني والعسكري لمزاولة نشاطها بأفضل الظروف وبمعزل عن الهيمنة والابتزاز الأمريكي، إلا أنها وفي الوقت نفسه، بسبب الصراع التاريخي والمستمر بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، لا يمكنها القفز عن اعتبارها جزءاً من هذا الصراع، حيث كل تصعيد عسكري بين واشنطن وموسكو، يرفع حدة الخطر على أمن ألمانيا، والتناقض في المصلحة يكمن بين الاقتصادي الذي يميل نحو سياسة «التكافؤ» الشرقية مما يؤمن نمواً أفضل، والعسكري الذي لا يزال خاضعاً لترامب يندد بأن ألمانيا لا تدفع مستحقاتها المالية للناتو وللحماية الأمريكية، بينما تقيم علاقات اقتصادية وتجارية مع روسيا، تحديداً منها: «السليل الشمالي-2»، وليخلص إلى قرار تخفيض تعداد قواته العسكرية بمقدار 9500 جندي في ألمانيا، وترد ميركل على ذلك بأن الوجود الأمريكي قائم لحماية المصالح الأمريكية نفسها أولاً.

أما تركيا، صاحبة الوزن العسكري الأكبر أوروبا، فتسعى عبر ملاء الفراغات التي يخلقها الأمريكي وراءه- بمختلف الملفات- على تحقيق مصالحها السياسية والتجارية، وليبيا هنا مثال عبر اتفاقية ترسيم الحدود البحرية والشراكة مع حكومة الوفاق الوطني، والدفع بهذا الطرف سياسياً لضمان استمرار وتنفيذ اتفاقاتها السياسية مع ليبيا.

بينما فرنسا، بالمثل من أمريكا وألمانيا وتركيا، تسعى إلى إيجاد خرق تنفذ منه ل«فرض» مصالحها، في حين أن المنافسة الاقتصادية والعسكرية غير متكافئة، فمجمع سلوكها السياسي يبدو «مناورة» بين جميع الأطراف، وعلى رأسها واشنطن وموسكو، أو كما يُقال «اللعب على الحبلين» ريثما

وصل الأمر

بواشنطن بأن تهدد

بانسحابها من الناتو

حيث قال ترامب

بأنه لا يريد أن تغادر

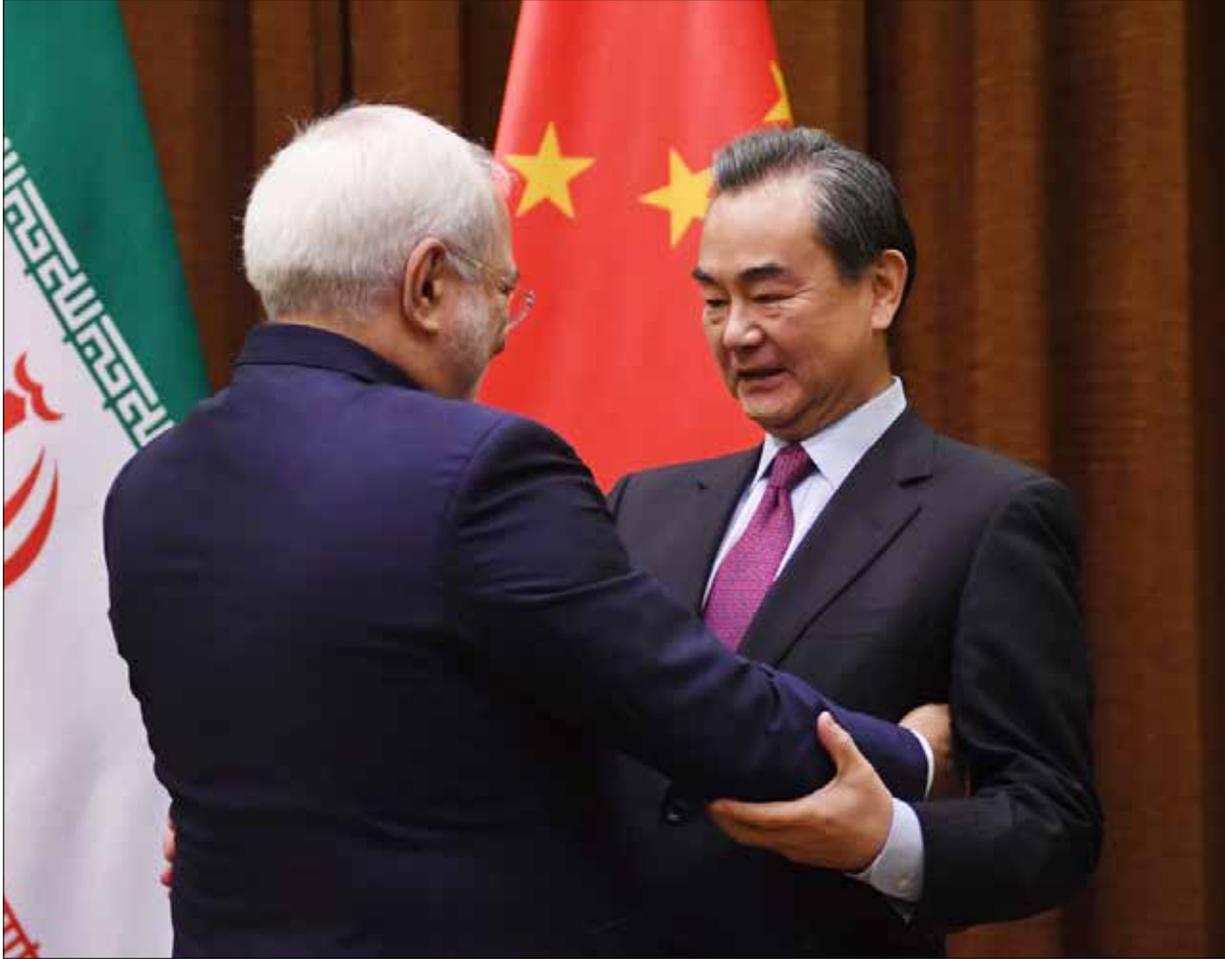
الولايات المتحدة

حلف الشمال

الأطلسي

بروفة أولية...

إيران والصين ورابع قرن لتعاون إستراتيجي قادم



■ علماء ابوفراج

جرى في الأيام القليلة الماضية تداول مجموعة من المقالات التي تتحدث عن اتفاقية للتعاون الإستراتيجي بين الصين وإيران تمتد إلى ربع قرن قادم، وعلى الرغم من أن مضمون هذه الوثيقة لا يزال ضمن إطار التسريبات والتكهنات، إلا أن مضمونها يشكل موضوعاً جديداً للقلق الغربي، فكيف يمكن فهم هذا التوجه لدى البلدين الذي يتمظهر اليوم على شكل اتفاق طويل الأمد؟

ما الذي يجري تداوله؟

تقول الوثيقة المسربة: إن إيران ستلتزم بتوريد الطاقة إلى الصين لمدة تصل إلى 25 سنة وأن تراعي الحكومة الإيرانية رغبة الصين في الاستثمار ضمن قطاعات استخراج وإنتاج الطاقة في البلاد، وتشجع الاتفاقية الصين على المشاركة في مشاريع السكك الحديدية، وبناء الطرق التي تحتاجها إيران، مثل: شبكة السكك الحديدية الوطنية التي تسعى إيران إلى إنجازها بغرض ربط شرق البلاد بغربها، التي لم تنجز حتى اليوم، وتتحدث المصادر غير الرسمية، أنه ستكون للصين حصة كبيرة في قطاع الهندسة المدنية الإيرانية. ويضاف إلى ذلك تتعهد الاتفاقية التي تقع في 18 صفحة أن تسهم الصين بشكل فعال في تطوير المطارات الإيرانية عبر تطوير نظم الملاحة وبنيتها التحتية.

أما عن المشاريع المعلن عنها على الساحل الإيراني، فيبدو حسب هذه المصادر أن للصين حصة جيدة من هذه المشاريع أيضاً، فستهم الأخيرة بتطوير الموانئ والمنطقة الساحلية في مقاطعة هرمزجان، والتي تشرف على مضيق هرمز الإستراتيجي، وسيضمن تطوير هذه المنطقة بناء مصاف نفطية ومدينة صناعية وتطوير صناعات ترتبط بالبتروكيماويات والصلب والألمنيوم، بالإضافة إلى بعض المرافق ذات الطابع السياحي.

أما قطاع الاتصالات، فكانت له حصة أيضاً، ففي الوقت الذي لا يزال العالم منقسماً حول شبكة الجيل الخامس الصينية، تنص الاتفاقية أن تزود الصين إيران بشبكة تغطي البلاد، مع تأمين مجموعة من المنتجات والخدمات، مثل: تطوير محركات البحث ومنصات التراسل الفوري والبريد الإلكتروني ومضادات الفيروسات وأجهزة البث وتحديد المواقع، بالإضافة إلى أجهزة الهاتف المحمول والحواسيب اللوحية. يشمل الحديث أيضاً تعاوناً عسكرياً

وأمنياً غير مسبوق بين البلدين، يتضمن مناورات عسكرية مشتركة، بالإضافة إلى تطوير مشترك للصناعات الدفاعية، ومشروعاً لتجارة الأسلحة بين البلدين، ويتعهد البلدان بتنسيق جهودهم في سبيل محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة والإتجار بالبشر. وراث جريدة نيويورك تايمز بالتعاون العسكري بين البلدين بأنه سيمكن الصين من أن تحصل على موضع قدم في منطقة كانت تُعد مصدراً للقلق الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية لعقود مضت.

بين الحقائق والتسريبات

تعد الوثائق المسربة - بغض النظر عن الجهة التي تقف وراء تسريبها، وبغض النظر عن نسبة الحقيقة في هذه التسريبات - ذات دلالات سياسية، فما يجري تسريبه هو تفاصيل عن طبيعة التعاون الصيني - الإيراني القادم، لكن الإطار العام لهذا التعاون هو الرسالة السياسية الأهم، فقد أعلن الرئيس الصيني في شباط 2016 في زيارته إلى طهران عقب توقيع الاتفاق النووي الإيراني عن عزم البلدين الخول في مفاوضات بغرض إبرام اتفاقية تعاون شاملة مدتها 25 عاماً، وهذا ما اعتبره المرشد الأعلى في إيران أمراً صحيحاً وحكيماً، أي: إن الإعلان الرسمي عن هذه الاتفاقية جرى منذ 4 سنوات، ولم يكن تسريباً على الإطلاق! بل إعلاناً صريحاً لشراكة إستراتيجية ستمتد إلى ربع قرن في عالم سريع التغيير، ويبدو واضحاً: أن مستقبل

الإعلان الرسمي عن هذه الاتفاقية جرى منذ 4 سنوات ولم يكن تسريباً على الإطلاق! بل إعلاناً صريحاً لشراكة إستراتيجية ستمتد إلى ربع قرن في عالم سريع التغيير

بالتحرك باتجاه الشرق، وحجز تذكرة للعالم الجديد. ولا داعي للخوض في التفاصيل حول الامتيازات الصينية من هذه الصفقة، فقطاع النفط الإيراني اليوم بحاجة إلى حزمة إنقاذ حقيقية، وهو ما تستطيع الصين تقديمه بمقابل ضمان حاجتها من النفط الخام، وهو ما يشكل بمجمله تحدياً للمحاولة الأمريكية للتضييق على إيران، ويتمتع الاقتصاد الصيني بقدرة تنافسية عالية جداً، لن يكون من السهل تجاؤها، ولا يحتاج هذا توقيع اتفاقيات، فالصين ستكون قادرة على كسب مناقصات بسبب التطور التكنولوجي العالي في اقتصادها، مما يعطيها مع عناصر أخرى مكاناً متقدماً.

لا يمكن إنجاز هذا التحول الكبير في إيران - والذي يخرجها تدريجياً من نطاق التأثر بالعقوبات - إلى نطاق أكثر مرونة وقابلية للتطور، دون إرادة سياسية حقيقية، وهذا ما تحتاجه كل دول المنطقة التي تعاني من ظروف مشابهة، فلا شيء يمنع سورية والعراق ولبنان مثلاً من الالتحاق بالركب، والقطع مع منظومة النهب الغربية، التي لم تقدم لشعوب المنطقة غير صفقات سيئة، وقروضاً خلخلت سيادة دول على أراضيها، القرار الذي يبدو سهلاً وبديهياً بالنسبة لبعض البلدان، يبدو بالنسبة لتلك التي ترتبط أنظمتها بالغرب - عبر شبكة فساد عميقة - قراراً صعباً، لكن دخول هذا التعاون حيز التنفيذ سيضع أنظمة المنطقة كلها أمام استحقاق صعب مع شعوبها.

العلاقة بين الصين وإيران أمر حتمي لن يتغير بسهولة، لأنه قائم قبل كل شيء على مصالح عميقة مشتركة لا بين إيران والصين فحسب، بل بين الدول الممتدة من الصين إلى المتوسط جميعها، فشبكة السكك الحديدية التي يجري الحديث عنها داخل إيران هي جزء من شبكة تربط باكستان والعراق وإيران وسورية، وهي جزء من مشروع تطوير للبنية التحتية في المنطقة كلها، لتشكل مجتمعة جغرافياً اقتصادية متكاملة تعتمد على علاقات المصلحة المتبادلة، ولا يمكن الحديث عن هذه الاتفاقية بمعزل عن المبادرة الصينية «الحزام والطريق» التي تقوم في جوهرها على إعادة إحياء لطريق الحرير القديم، وتعد أكبر مشروع عالمي لتطوير البنية التحتية، ويمكن أن يشمل أكثر من 68 دولة تغطي 65% من سكان العالم، ومن هذا الباب تبدو الاتفاقية الصينية الإيرانية - التي يجب أن تقر من البرلمان الإيراني قبل الإعلان الرسمي عنها - مثلاً للعالم الجديد، ولا يمكن النظر لها بوصفها مشروعاً منفصلاً.

تعد الصين القوة الأقدر في العالم على رفع اقتصادات الدول الأخرى، وهي الدولة التي تستطيع تقديم مظلة دولية لبلد مثل إيران، بعد تشديد العقوبات الأمريكية لمستوى غير مسبوق، حيث بات من الواضح أن الإدارة الأمريكية تحاول إعاقة خروج أي برميل نفط من إيران، وهذا ما يضع الشعب الإيراني أمام خيارات صعبة، إلا أن إيران تملك بنية سياسية، يبدو أنها تسمح لها

القرار الذي يبدو سهلاً وبديهياً بالنسبة لبعض البلدان يبدو بالنسبة لتلك التي ترتبط أنظمتها بالغرب - عبر شبكة فساد عميقة - قراراً صعباً

الصورة عالمياً



• ذكرت وسائل إعلام صينية وهندية أن قوات البلدين انسحبت من منطقة التوتير وخط السيطرة الفعلي الفاصل بينهما، في منطقة جالوان في إقليم لداخ الحدودي.

• جدد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، دعمه لفكرة عقد قمة تجمع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، مضيفاً أن هذه الخطوة ستسمح بإزالة الكثير من الشكوك المتراكمة بشأن قضايا دولية.



• أعلنت المفوضية الأوروبية، أن إجمالي الناتج الداخلي في منطقة اليورو يرتقب أن يتراجع بنسبة 78% عام 2020 وهي نسبة أسوأ مما كان متوقعاً في مطلع أيار الماضي.

• أكدت وزارة الدفاع الروسية، أن مقاتلات تابعة لها اعترضت طائرة استطلاع أمريكية من طراز (RC-135) فوق بحر اليابان كانت متوجهة نحو حدود البلاد.



• قال المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، علي خامنئي: إن الإنتاج وخلق فرص العمل التضخم وإدارة النظام المالي وعدم ارتباط الاقتصاد بالنفط، هي من القضايا الهامة في إيران اليوم.



• أكد وزير الخارجية اليوناني، نيكوس دندياس، أن أثينا ستطلب من الاتحاد الأوروبي دراسة إمكانية اتخاذ إجراءات صارمة بحق تركيا، رداً على انتهاكات محتملة من قبلها لحقوق اليونان السيادية.



احتجاجات في الكيان واحتمالات لصدمات قادمة!



تركت الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد ظلها الثقيل على العالم، وإن كانت هذه الآثار تبدو طبيعية ومتوقعة إلا أنها تحمل ضمنها احتمالات تحولات واسعة، فالاحتجاجات التي شهدتها العالم لم تخرج إلا بعد أن بلغت المشاكل حداً لا يمكن معه استمرار الحياة بشكلها السابق.

■ عتاب منصور

الامن تقليل أعداد المشاركين.

■ أعمال شغب وصدمات

حسب ما تداولته وسائل الإعلام: أن صدمات بين المتظاهرين ورجال الأمن قد وقعت، مما أدى إلى اعتقال 20 شخصاً على الأقل، وتقول بعض المصادر: إن نسب البطالة ارتفعت إلى حدود 21% منذ فرض إجراءات العزل العام جزئياً في آذار الماضي، ويؤكد المحتجون: أن الإجراءات التي أعلنت عنها حكومة الائتلاف الجديدة كانت بطيئة وغير كافية، وهو ما يرى فيها بعض المراقبين تهديداً للاقتصاد الذي «بات على شفا الانهيار»

حسب ما ذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية. وقالت شرطة الكيان في بيان لها: إن «مجموعة من المشاعجين سدوا جادة روتشيلد، وقام بعضهم بشتم أفراد الشرطة ورشقهم بالزجاجات ورش غاز الفلفل عليهم، وإشعال النار في حاويات قمامة، وإطلاق تصريحات منافية للحكومة»، هذا بالإضافة إلى أنباء عن تدمير بعض الممتلكات العامة والمحلات التجارية التي تعرض بعضها للسرقة. يعاني الكيان الصهيوني من أزمة حكم لم تنته إلى اليوم بشكل جذري، وتفتح هذه

الاحتجاجات الباب مجدداً على هذه الأزمة، فكان بيني غانتس منافس بينيامين نتينياهو، والذي يشغل منصب نائب رئيس الوزراء ضمن الحكومة الائتلافية الحالية قد أعلن تأييده لهذه التظاهرات، مما قد يزيد من الشرخ الموجود بين القوى السياسية داخل الكيان، وهو ما سيعرض هذا التوافق الهش لارتدادات جديدة، وإن كانت هذه الاحتجاجات لا تزال صغيرة نسبياً، إلا أنها مؤشر على تضرر مصالح قطاع واسع من أصحاب الأعمال الصغيرة واليومية، الذين ينتظرون دعماً من حكومة يبدو أنها غير قادرة على تأمين المطلوب منها.

يُعاني الكيان الصهيوني من أزمة حكم لم تنته إلى اليوم بشكل جذري، وتفتح هذه الاحتجاجات الباب مجدداً على هذه الأزمة

ملخص تطورات ليبية باتجاه الحل

■ ملاذ سعد

أن الجانبين أكدوا التزامهما المشترك بشأن «مكافحة انتهاكات الحظر على تهريب الأسلحة إلى ليبيا» وشدد الوزيران على أن لا حل عسكري للأزمة وللضرورة الحاجة إلى «إعادة إطلاق عملية برلين» للسلام في ليبيا.

■ الأطراف الليبية

التقت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة ستيفاني وليامز، يوم الجمعة في جنيف، برئيس مجلس النواب الليبي المستشار عقيلة صالح، وناقش الطرفان إعادة إحياء الحوار السياسي ومبادرة مجلس النواب الليبي والحاجة لتكثيف الجهود لإيجاد حل سياسي شامل للأزمة الليبية وناشد الطرفان الجهات الدولية



لوقف تدخلاتهم السلبية في ليبيا وتسهيل ودعم العملية السياسية بغية تدارك وقوع كارثة إنسانية واقتصادية جديدة. وفي الطرف الآخر قال نائب رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الليبية، أحمد معيتيق: إن «الوقت قد حان لتتوقف أصوات البنادق ونبدأ العمل لأجل مواطن يستحق العيش الكريم» وأكد أن وحدة ليبيا لا يمكن ضمانها إلا بمصالحة يشارك

يبدو المشهد الليبي هادئاً بالمقارنة مع التصعيدات العسكرية والسياسية الأخيرة، تحديداً بعد ازدياد النشاط الروسي وإعلانه إعادة فتح السفارة بما تحمله من رمزية لدخول أكثر ثقلاً، وبإباً إضافياً لتعزيز التواصل مع مختلف أطراف النزاع.

وفقاً لبيان صادر عن الرئاسة الجزائرية، فقد بحث رئيس الجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون مع رئيس الجمهورية الفرنسية إيمانويل ماكرون ملفات ليبيا والساحل، وجاء في البيان أن الرئيسين «أكدوا على مواصلة التنسيق والتشاور بين البلدين كفاعلين أساسيين في المنطقة وإطلاق عدد من المبادرات الرامية إلى ترقية الحلول السياسية للأزمات السائدة».

أفادت وزارة الدفاع الإيطالية بأن وزيرها، لورينزو جويريني، بحث في روما الأوضاع في ليبيا وملفات ثنائية أخرى مع نظيرته الفرنسية، فلورنس بارلي، وذكرت وكالة أنباء «نوف»

التخلص من إستراتيجيات «اليسار»



الحقائق: «المشكلة الرئيسية هنا أنه لو حدث انهيار مفاجئ للرأسمالية في زمن ماركس، لتمكّن معظم الناس في العالم من إطفاء وإعادة تجديد أنفسهم. فمعظم الناس كانوا يعتمدون على أنفسهم في المناطق المحلية في الأشياء التي يحتاجونها ليعيشوا، أو بكلمات أخرى: كان يمكن للناس تأمين قوتهم، بغض النظر عما كان يجري في الاقتصاد العالمي. أما الآن فلم تعد الحال كذلك. معظم الناس في الولايات المتحدة بشكل خاص، وبشكل متزايد في أوروبا واليابان، والآن في الصين والهند وإندونيسيا وكل مكان، يعتمدون بشكل كلي على تسليم الغذاء لهم، حيث يحصلون على غذائهم من دورة رأس المال. الآن... يعتمد الناس بنسبة 70 إلى 80% على دورة رأس المال ليضمنوا توريد غذائهم، وإيصال الوقود الذي يسمح لهم بالتنقل، وإيصال كل شيء ضروري لهم ليعيدوا إنتاج أنفسهم في الحياة اليومية.»

هذا الحديث هو حجاج مذهل مناهض للثورة، مما لا يعتمد على أي أساس واقعي. إنه خاطئ من العديد من النواحي. أولاً: كان العمال في زمن ماركس يحصلون على سبل عيشهم من السوق الرأسمالية. كانوا يعملون مقابل أجر، ثم يمشون إلى الأسواق للحصول على الطعام، أي: ذات ما يحصل اليوم. ربّما كان هناك بعض العمال في منتصف القرن التاسع عشر يزرعون بعض الخضار في حديق منزلهم، الأمر الذي لا يمكن تخيل حدوثه في أحياء الطبقة العاملة في المدن الصناعية الكبرى. لكن هذا الأمر ليس هو العامل الذي جعل الثورة ممكنة في ذلك الوقت بدون شك. فاعتماد 70 إلى 80% من سكان العالم اليوم على دورة رأس المال ليؤمنوا غذاءهم واحتياجاتهم الرئيسية هو في واقع الأمر عامل إيجابي فيما يتعلق بإمكانية قيام الثورة! فهو يعني بأن فلاحي العالم قد تم تقليص عملهم والاستعاضة عنهم

لكنه وبشكل مثير للريبة يضيف الانقلاب الحاصل في بوليفيا إلى القائمة: «... هناك شك واسع النطاق بأن الرئيس مورالس لم يحصل بالفعل على عدد الأصوات الذي قيل بأنه حصل عليها. وما نشهده هو إلى حد ما تظاهرات شعبية يمينية. وكان على الرئيس والحكومة أن يفرّوا من البلاد ويطلبوا اللجوء في المكسيك. ولهذا ومن جديد تنزل الحشود إلى الشوارع، وتتنازع المجموعات المتصارعة بعضها مع بعض.»

ولذلك ورغم إدراكه بأن هذه الحركة تضي «باتجاه مختلف» وبأنها كانت «تظاهرات شعبية يمينية»، فقد أغفل النقطة الحاسمة: تمت إزاحة حكومة مورالس عبر انقلاب خرج فيه الجيش على التلّافز وأنذره بشكل أخير. ليس هذا الأمر تفصيلاً صغيراً، وليس هناك من ماركسي يضع في ذات الخانة حركات ثورية مع حركات ثورية-مضادة، ليحلها معاً وكأنهما واحد.

ويتابع هارفي بالقول بأن المشكلة ليست في النيوليبرالية بل في الرأسمالية نفسها، وهو الأمر الذي نوافق عليه: «هناك طريقتان يمكنك من خلالهما التفكير في هذا الأساس الاقتصادي. الأولى: هي في كونه مشكلة نمط محدد من تراكم رأس المال التي نشير إليها عموماً باسم النيوليبرالية، وهذه الطريقة ترى بأن المشكلة في النيوليبرالية وليس في الرأسمالية... وهي الطريقة التي لا أوافقها الرأي... فالنظام الاقتصادي أو النموذج الاقتصادي غير ناجح، وهذا النموذج الاقتصادي هو الرأسمالية...»

لكنه بعد أن توصل لكون الرأسمالية هي المشكلة الحقيقية وهي الدافع وراء قيام الحركات الاحتجاجية حول العالم، وبشكل وفي لتياره التحريفي من خلال مناقضة ما افترضه بنفسه، انتقل للتحذير من أيّة فكرة تريد إلغاء الرأسمالية. وقد استخدم في حجاجه منطقاً غير مفهوم ولا يعتمد على

يتعاضم ذكر «اليسار الأكاديمي» وأبطاله أكثر فأكثر هذه الأيام عبر محاولات الطبقات الرأسمالية تظهيرهم بمختلف الوسائل. والهدف الرئيس لصعود نجمهم اليوم، هو تنفيذ الدور المناط بهم «لإخفاء الماركسية» عبر التعمية على الجانب الثوري من هذه النظرية وتحويلها إلى مجرد سفسطات تحليلية لا مخالبا لها تؤذي النظام القائم، وكأن ماركس لم يقل يوماً بأن الهدف «هو تغيير العالم». وليس أفراد هذا اليسار الأكاديمي بقاصرين عقلياً ليفوتهم هذا، فهؤلاء «المرتدون» ينطبق عليهم قول لينين في «الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي»: «... ينبغي ألا ننسى أن كاوتسكي يعرف ماركس كله تقريباً عن ظهر قلب، وأن لديه في مكتبه أو في رأسه، إذا حكمنا على كتاباته، جملة من الأدراج وزع فيها بعناية كل ما كتبه ماركس، لكي يتمكن من اللجوء بسهولة إلى الاستشهادات...».

ليست الماركسية مجرد منهج أكاديمي أو أداة للتحليل وفهم العالم بهدف تغييره، بل جوهراً نشاطه السياسي، ونتائج تحليلاته، والسبب الذي أدى لها. فكما كتب: «بالنسبة لي، ليس هناك من فضل لي في اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع المعاصر أو الصراع بينها. فقبلي بكثير وصف المؤرخون البرجوازيون التطور التاريخي لهذا الصراع الطبقي...»

إذا ما الذي يقوله اليسار الأكاديمي حول الثورة وبأي سياق يقولونه؟ ذكر ديفيد هارفي في كانون الثاني 2019 ضمن لقاء يدعى «الاضطراب العالمي» يتناول الانتفاضات الثورية التي كانت تحدث في الإكوادور وتشيلي ولبنان... إلخ، أحاديثاً تم اقتطاع الكثير منها في وسائل التواصل الاجتماعي ففقدت ارتباطاتها.

فرغم موافقتنا على أن معظم هذه الحركات لها سمات ترمز أكثر منها ثورة، فلا يمكننا أن نغفل أنها ليست ظواهر معزولة تحدث في بلد واحد. يبدأ هارفي بالانتفاضة في تشيلي، ثم يتحدث عن الانتفاضات في الإكوادور ولبنان والعراق وحركة السترات الصفراء في فرنسا.

■ جورج هارنغ
تصريح وإعداد: عروة درويش

يمكن تناول مقولات ديفيد هارفي بوصفه ممثلاً نموذجياً عن هذا «اليسار الأكاديمي»، وهي في صلبها لا تختلف لا عما يسمى بالاشتراكية-الديمقراطية، ولا يسار-الوسط، فجميعهم أسماء وأدوات لتفريغ الماركسية والتيار اليساري من محتواه الثوري، ويهدف لإفناعنا بأن الطريقة الوحيدة للخلاص من شرور الرأسمالية هي في الصبر على محاولات إصلاحها. وينطبق على هذا اليسار الأكاديمي في دعواته المثالية للإصلاح وإخفائها بقالب من أقوال ماركس، ما يقوله ماركس نفسه في نقد برنامج غوتا عن الاشتراكية-الديمقراطية لاسال: «لقد كان لاسال يعرف البيان الشيوعي عن ظهر قلب، كما أن أتباعه الأمانة يعرفون الكتابات المقدسة التي دمجها هو بنفسه. فإذا كان قد زور البيان الشيوعي بمثل هذه الفظافة، فإنه شاء فقط أن يبرر تحالفه مع الخصوم الإقطاعيين والمستبدّين ضد البرجوازية.»

ولهذا تعرض قاسيون المقال التالي الذي يركّز بشكل رئيس على مواقف ديفيد هارفي التشويشية التي يهاجم فيها الحركات التمردية-الثورية بوصفها سبباً لمقاطعة السلام والسكينة.

الأكاديمي» المهترئ والانطلاق للجذرية

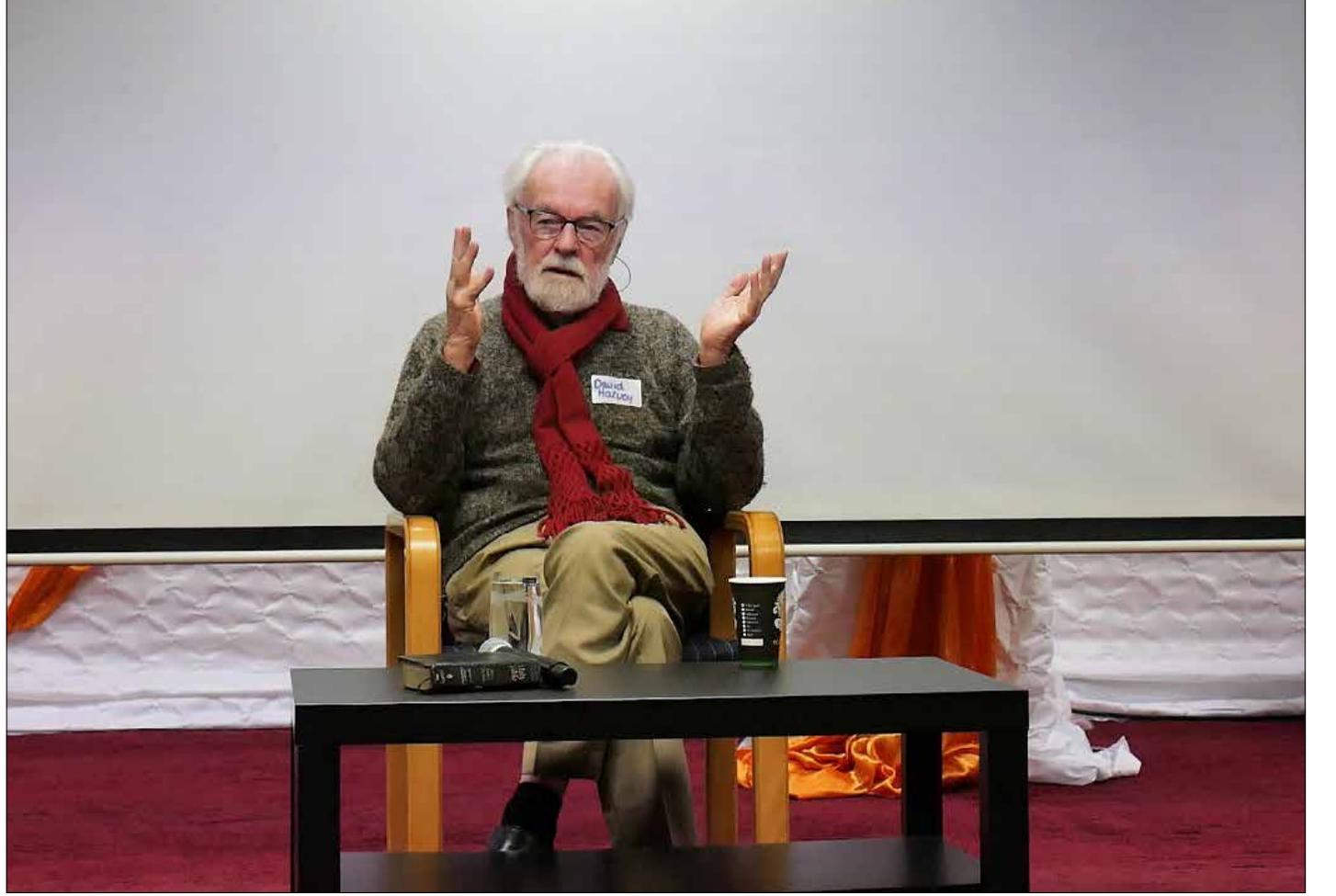
لم يكن هؤلاء الأشخاص يعبرون عن مناهضتهم للثورة بهذا الوضوح في الماضي، رغم أن تعبيراتهم الأخيرة لم تسقط من السماء فجأة، وهي نتاج لكامل منهجهم التحريفي. في مقابلة مع ليو بانيتش تحدث هارفي عن «الإصلاح المستحيل والثورة غير المحتملة». واليوم باتوا يعلنون مناهضتهم للثورة ويؤيدون إدارة إصلاحية بطيئة. بات هؤلاء يضعون أعمدة لهم أفكاراً مثل: «الطبقة العاملة الكلاسيكية لم تعد موجودة بعد الآن» أو أن «النيوليبرالية قد استمرت عقولنا»، ولهذا لم يعودوا قادرين على رؤية ما يجري أمام أعينهم مباشرة. باتت أزمة الرأسمالية وعدم قدرتها على ضمان حتى الاحتياجات الرئيسية واضحة من جهة، ومن جهة أخرى القدرة الهائلة للطبقة العاملة عندما يبدؤون بالتحرك. وفي كلتا الحالتين تحدثت الحركات التمردية سطوة الطبقة الحاكمة وقامت، ولو بشكل جنيني، بإظهار حالات السطوة المزدوجة. جمعية الشعب وحرس السكان الأصليين في الإكوادور المسماة مجالس الجوار الجماهيرية «Cabildos Abiertos» مع جمعيات الشعب ولجان دفاع بريميرا لينيا في التشيلي، كانوا صيغاً أولية لسطوة الطبقة العاملة وأعمدة لمؤسسات جديدة ومجتمع جديد.

صحيح أن هذه التحركات لم تتكلم بالنصر، فالطبقة العاملة لم تستول على السلطة ولم يتم خلع الرأسمالية. لكن هذا الأمر لا دخل له بأن الرأسمالية أكبر من أن تسقط، وليس لأن الثورة مستحيلة. فما كان ناقصاً في هذه التحركات هو وجود قيادة ماركسية قادرة على حشد الحركة وأخذها إلى النصر. وهذا طور البناء في الإكوادور وتشيلي وكل مكان آخر. والعجز والانزهازية والميل الإصلاحي والتحريفي ليسا لليسار الأكاديمي لن يقدم أي عون في هذا البناء بل سيعيقه لسوء الحظ.

إما الماركسية أو اليسار / الماركسية الأكاديمية

قد يكون لقب ماركسي مشوشاً بالنسبة للبعض، لكن يمكن القول بأن الاكتفاء بنقد رأس المال ليس ماركسية على الإطلاق. الماركسية هي مبدأ ثوري يهدف لإسقاط الرأسمالية. فَمَا قَالَ لِنِينِ فِي مَوْلَفِ الدَوْلَةِ والثورة: «ما يحدث الآن لتعاليم ماركس، حدث على مر التاريخ بشكل متكرر مع تعاليم المفكرين الثوريين وزعماء الطبقات المظلومة في نضالها من أجل التحرر. ففي حياة الثوريين العظام كانت الطبقات الفقيرة تلاحقهم بشكل مستمر، وتستجيب لتعاليمهم بأشد درجات الحقد وحشية، وأكثر مراحل الكره حقناً وأقصى حملات الأكاذيب والتشهير المنعدمة من المبادئ. وبعد وفاتهم، تجري محاولات لتحويلهم لأيقونات لا يجرى منها نفع أو ضرر بهدف ضمهم إلى قائمة القديسين، وإلحاحاً أسمائهم بهالة من التبجيل بقصد «مواساة» الطبقات المقموعة وتخبيلها، مبتذلة في ذات الوقت التعاليم الثورية بتفريغها من مضمونها وثم نصلها الثوري. يتفق البرجوازيون والانتهازيون في الحركة العمالية اليوم على إخضاع الماركسية. فهم يسقطون أو يشوشون أو يشوهون الجانب الثوري لهذه النظرية وروحها الثورية».

■ بتصرف عن: David Harvey against revolution: the bankruptcy of "academic" Marxism



ليس أفراد هذا اليسار الأكاديمي محللين سيئين للرأسمالية بالضرورة، فهارفي كمثل قد كتب مجموعة كبيرة من الأوراق الناقدة للرأسمالية وعن كونها ليست ناعمة لغالبية المجتمع. لكن وبعد فراقهم من كتابة أوراقتهم، يعودون للتأكيد بشدة بأنهم ضد قيام ثورة بالإطاحة بالرأسمالية. بل ويحاجج هارفي بأن النظام الرأسمالي يجب دعمه أيضاً! من قبلنا «افتراض بأنه كان يقصد اليسار أو الحركات العمالية»، ثم تحويلها برفق وتهذيب ناحية «إعدادات مختلفة».

برغم الدفاعات التي يسوقها هؤلاء «اليسار الأكاديمي»، فأفكارهم عن إمكانية إصلاح الرأسمالية بحيث تعتمد توفير «القيمة الاستعمالية للناس بدلاً من السعي إلى الربح» ليست أكثر من سفسطة مثالية. لم يتعلم هارفي أي شيء من قراءته للمنهج الماركسي تجاه الرأسمالية، وأقل من ذلك لقراءته للصراع الطبقي. تعتمد الرأسمالية تحديداً على السعي المستمر إلى تحقيق الربح، فالرأسماليون ليسوا مهتمين بإنتاج قيم استعمالية، بل القيم التبادلية التي يمكنهم من خلالها تحقيق أرباح وإعادة إنتاج رأس المال بدورة مستمرة متنامية مطلقة. لا يمكن «إدارة» النظام الرأسمالي ليصبح عكس جوهره، وذلك عدم إمكانية ذاتها «إدارة» مقترس أكل للحوم ليصبح نباتياً، ومن يحاول فعل ذلك سيصبح غداءً لهذا المقترس.

والأسوأ من هذا، محاولة اليسار الأكاديمي إيها منا بأن مثل هذه الإدارة المنشودة للرأسمالية ستخلق عالماً تسود فيه «السكينة والهدوء»، وذلك خلافاً للعالم المليء «بالانفجارات» الذي نعيشه اليوم. هؤلاء لا يتكلمون بالحاجة للثورة وإمكانيتها وحسب، بل يعتبرون الحركات الثورية، مثل التي نشأت في تشيلي والإكوادور مؤخراً، انفجارات مقلقة تعكّر صفو السلام والهدوء.



يحاول «اليسار الأكاديمي» إيها منا بأن الانهيار المفاجئ للرأسمالية سيعني إيقاف عملية الإنتاج ونسبي عمداً في فنزويلا، تم تخطي إغلاق الزعماء في 2003-2002 من خلال استيلاء العمال على منشآت شركات النفط وإدارتها بأنفسهم، وكذلك عبر إطلاق استيلاءات كبرى على المصانع ووضعها تحت سيطرة العمال. هذه جميعها أمثلة عن القوة الخلاقة للمنظمات العمالية عندما تتحرك لتحويل المجتمع.

مالكي الشاحنات الرجعيين، فأنشأت أحياء الطبقة العاملة لجان تموين الشعب «Juntas de Abastecimiento Popular» بهدف ضمان توزيع الغذاء. أثناء الثورة الإسبانية، استولت المنظمات العمالية على المصانع وأدارتها ووزعت الأرض ونظمت توزيع الغذاء في الوقت الذي فر فيه الرأسماليون إلى المعسكر الفاشي. خلال الإضراب العام الفرنسي العام في أيار 1968، عندما أضرب 10 ملايين عامل واحتلوا المعامل، نظم الفلاحون تموين المدن في ظل سيطرة اللجان العمالية. في فنزويلا، تم تخطي إغلاق الزعماء في 2003-2002 من خلال استيلاء العمال على منشآت شركات النفط وإدارتها بأنفسهم، وكذلك عبر إطلاق استيلاءات كبرى على المصانع ووضعها تحت سيطرة العمال. هذه جميعها أمثلة عن القوة الخلاقة للمنظمات العمالية عندما تتحرك لتحويل المجتمع.

يقول اليسار الأكاديمي: بأن الرأسمالية غير ناجحة، ويقولون بأننا غير قادرين على تدميرها بذات الوقت. يمكن التعبير عن هذا الاتجاه باسم الخطاب العاجز للييسار الأكاديمي. إن هارفي كان صادقاً على الأقل في الإعلان عن رؤاه التحريفية دون محاولة تغطيتها، عندما أعلن عدم إمكانية تدمير الرأسمالية وطالب اليسار بمحاولة إصلاحها: «هذا يعني بأن الرأسمالية أكبر من أن تسقط. إنها مهمة ومن الضروري جداً لنا ألا نسمح بإسقاطها. علينا في حقيقة الأمر أن نقضي بعض الوقت في دعمها، وأن نحاول إعادة تنظيمها وربما تحويلها ببطء شديد وعلى مدى طويل إلى إعدادات مختلفة. لكن أية إطاحة ثورية لهذا النظام الاقتصادي الرأسمالي غير ممكنة التصور في الوقت الحالي. لن تحدث ولا يمكنها أن تحدث وعلينا التأكد بأنفسنا من عدم حدوثها».

محللون جيدون ومثقفون سينون!

في الزراعة الغذائية إلى حد كبير بالزراعة الرأسمالية واسعة النطاق. يعني هذا بأن وزن الطبقة العاملة في المجتمع لم يكن في أي وقت آخر أكبر منه اليوم. ونمو الطبقة العاملة بهذا الحجم عامل إيجابي يجعل إمكانية نجاح ثورة اشتراكية أكبر بكثير، الأمر الذي أغفله هارفي عمداً.

ثانياً: يحاول «اليسار الأكاديمي» إيها منا بأن الانهيار المفاجئ للرأسمالية سيعني حتماً إيقاف عملية الإنتاج بشكل كلي. وبهذا يكون قد نسى عمداً أن الثورة الاشتراكية تعني استيلاء العمال على السلطة السياسية ومعها السيطرة على ملكية وسائل الإنتاج. وهذا يعني بأن الثورة ستعيد تنظيم عملية الإنتاج بشكل ديمقراطي يضع فيها العمال بأنفسهم خطة الإنتاج وفقاً لاحتياجات المجتمع. أي: إن انهيار الرأسمالية لا يرايد تعطيل الإنتاج كما يحاول هؤلاء المرتدون إيها منا.

هل الرأسمالية أكبر من أن تسقط؟

يصر اليسار الأكاديمي على أن توفّق جميع أنشطة الإنتاج هو معادل الثورة، الأمر الذي سيؤدي إلى كارثة: «ملخص الوضع الذي أراه اليوم هو أن الرأسمالية اليوم أكبر من أن تسقط. لا يمكننا تخيل وضع نقوم فيه بإيقاف تدفق رأس المال، فإذا ما قمنا بذلك فإن 80% من سكان العالم سيتضورون جوعاً وسيهجرون عن التنقل ولن يكونوا قادرين على إعادة إنتاج أنفسهم بطرق فعالة».

يثبت هذا «اليسار» من جديد عدم قدرته على فهم القوة الخلاقة للطبقة العاملة. فمجرد تحليل سريع للثورات في المئة عام الأخيرة يثبت لنا عكس هذه الادعاءات. فقد أظهر لنا أي تطور ثوري قدرة الطبقة العاملة على التحرك والاستيلاء على المعامل وتشغيلها وإنتاج الغذاء... إلخ وكل ذلك أثناء مقارعتها للطبقة الرأسمالية.

واجهت الثورة التشيلية في 1971-1973 إعاقة

هوليوود ومجمع الترفيه العسكري



آلات الدعاية لا يمكن ملاحظتها بالعين المجردة، ولكن مجمع الترفيه العسكري يختبئ على مرأى من الجميع. وطالما عملت هوليوود والبنتاغون معاً في علاقة استغلال متبادل لإنتاج الحرب ضد الجماهير خلال 100 عام.

■ جون سكولنيك - مانثلي ريفيو
ترجمة قاسيون

الحرب العالمية الأولى

خلال الفترة التي سبقت إعلان الرئيس وودرو ويلسون الحرب ضد ألمانيا في الحرب العالمية الأولى 1917، كان الجمهور الأمريكي متمسكاً بالحياد. فأنشأ ويلسون بعد أيام من إعلانه لجنة الإعلام كوكالة حكومية لحشد الدعم الجماهيري للحرب. وكانت السينما طريقها الرئيسية. كما كتب ويليام برادي، رئيس الجمعية الوطنية لصناعة الأفلام السينمائية، في وقت سابق إلى ويلسون: يمكن جعل الصورة المتحركة أفضل نظام لنشر الدعاية الوطنية بتكلفة قليلة أو بدون تكلفة. وكان مجمع الترفيه العسكري بعيداً عن الاحترافية في ذلك الوقت.

الحرب العالمية الثانية

في العام 1927، أنتج فيلم صامت Wings عن اثنين من الطيارين أبهرا الجمهور بسلسلة قتالية جوية واقعية للغاية، تصور معركة سانت ميشيل. في إنتاج مشترك مع سلاح الجو الأمريكي في كلي فيلد، سان أنطونيو. وكان أول فيلم يفوز بجائزة أفضل صورة. يبدو أن النجاح الحاسم للاجنحة جعل من الممكن دمج الدعاية والفنون العالية، مما عزز الإمكانيات الثقافية والتجارية لعلاقة الجيش مع هوليوود. في عام 1942، أنشأ الرئيس فرانكلين دي روزفلت مكتب معلومات الحرب (OWI) في محاولة لإعلام الجمهور بشكل أفضل عن

الحرب العالمية الثانية عبر الصحف والإذاعة والأفلام. وعمل مكتب الصور المتحركة، وهو أحد المكاتب العديدة التي عملت تحت إشراف OWI، مباشرة مع كل أستديوهات هوليوود الكبرى للترويج للحرب.

ومن أصل 1700 فيلم أنتجتها هوليوود بين 1942-1945، كان لـ OWI 500 فيلم في حين أن هذه الأفلام جذبت المشاهدين بخص لا تنسى عن الحب والرومانسية، فقد خدمت أيضاً كدعاية معادية للفاشية تهدف إلى طمأنة الجمهور الأمريكي إلى أن معركة الحلفاء من أجل الديمقراطية كانت بالفعل قضية تستحق القتال من أجلها.

كيف تصنع الأفلام الأمريكية؟

بعد انتهاء الحرب، حل OWI، وأنشأ البنتاغون مكتب اتصال ترفيهي عام 1948 خارج لوس أنجلوس. في عام 1989، تولى مصور الفيديو السابق في البحرية فيل ستروب منصب مسؤول الاتصال الترفيهي في وزارة الدفاع. لمدة تسعة وعشرين عاماً، احتفظ ستروب بمنصبه، وهو يحرس موارد الجيش لصانعي الأفلام الراغبين في تكييف نصوصهم حسب رغبته.

قال إيان برايس: بمجرد حصولك على موافقة البنتاغون، تكون قد أنشأت وضعا مربحاً للجميع. وإذا تعاونت مع البنتاغون لإظهارهم بشكل إيجابي، يربح البنتاغون أن يمنحك «الموارد» اللازمة للقيام بذلك. في التسعينات، بدأ ستروب في بناء قاعدة بيانات للاحتفاظ بسجل لكل فيلم تم إنتاجه للمساعدة العسكرية. وفي عام 2017، تم نشر قاعدة البيانات هذه للجمهور.



إن الدور

«الاستشاري» الذي اعلنته وزارة الدفاع في هوليوود هو مجرد تلبس نافذة كانوا جزءاً منها

تشير التقديرات إلى أن البنتاغون ساعد في إنتاج أكثر من خمسمئة فيلم على الأقل من أفلام هوليوود منذ عام 1947. لكن ما يثير الدهشة أكثر من اتساع نفوذها هو عمق تأثيرها. إذ ترافق وزارة الدفاع إنتاج كل فيلم تدعمه، من البداية إلى النهاية. وإذا اختلف الإنتاج عن رؤيتها، تحتفظ الوزارة بالحق في الانسحاب.

وستروب هو مستشار ينصح صانعي الأفلام حول كيفية رسم صور دقيقة وواقعية للجيش. وأوضح قائلاً: أربط الدعاية بشيء غير حقيقي. شيء يتم تجميعه عن قصد لتضليل الناس، وغسل أدمغتهم وتحريف الحقيقة وتزوير التاريخ.

على سبيل المثال، Windtalkers - فيلم أنتج عن البحرية الأمريكية عام 2002، ومنعت وزارة الدفاع من إظهار الجنود الأمريكيين يهبطون الأسنان الذهبية للجنود اليابانيين القتلى. كما لم يعرض مشهد قطع رؤوس اليابانيين المستسلمين. إذ اعتبرت صوراً لا تتفق مع توجيه الجيش!

وفي دراما تاريخية أنتجت عام 2000 حول المداولات السياسية والإستراتيجية بين جون كينيدي وموظفيه خلال أزمة الصواريخ الكوبية، حدث نوع من الجدل عند طلب المساعدة من قسم الدفاع، رفض ستروب طلب الفيلم لأن النص يصور الجنرالات على أنهم عدائيون للغاية. وتمسك مسؤولو البنتاغون برفضهم على الرغم من أن كتاب السيناريو قدموا لهم أشرطة صوتية في البيت الأبيض تثبت أن حوار السيناريو يمثل بدقة التبادلات التي حدثت في ذلك الوقت. بعبارة أخرى، رفضت القيادة العسكرية السيناريو لأنه يعكس بدقة القيادة العسكرية في ذلك الوقت رغم مرور حوالي 40 عاماً. حتى في أفلام الخيال العلمي، حيث يهزم الالتزام القوي بالحقيقة الغرض بأكمله،

غالباً ما يعلق البنتاغون الدعم. عندما طلب «المنتقمون» المساعدة، اعترض ستروب على الهيئة غير الحكومية التي يأخذ منها «المنتقمون» توجيهاتهم. نظراً لأن الكتاب لم يتمكنوا من تحديد موقع الهيئة ضمن التسلسل البيروقراطي للقيادة العسكرية.

تشجيع التجنيد

إن الدور «الاستشاري» الذي أعلنته وزارة الدفاع في هوليوود هو مجرد تلبس نافذة لآلة الدعاية التي كانوا جزءاً منها إلى حد ما على مدى المئة عام الماضية.

يتجاوز تدخل الجيش في الفيلم مجرد حملة علاقات عامة. وتعمل طريقة حشو الصورة السينمائية أيضاً بشكل مباشر على تشجيع التجنيد. وعندما عرض فيلم Air Force One لعام 1997 في دور العرض، قام سلاح الجو بتركيب معدات عسكرية في ساحات انتظار السيارات، ووضع مواد تجنيد داخل ردهات المسرح. وخلال معرض Top Gun لعام 1986، الذي لا يزال قائماً كواحد من أكبر القطع الدعائية في تاريخ الأفلام، ذهب الجيش إلى حد وضع أكشاك التجنيد خارج المسارح. وارتفع التجنيد البحري بنسبة 500%.

وبدلاً من الاضطرار إلى شراء أو إنشاء معدات عسكرية ومركبات عسكرية بأنفسهم، يمكن لصانعي الأفلام ببساطة استئجارها من الجيش مقابل رسوم ثابتة. في حين أن طائرة مقاتلة من طراز F-15 تكلف أقل قليلاً من 30 مليون دولار للشراء، فإنها تصل إلى حوالي 25000 دولار في الساعة لاستئجارها من وزارة الدفاع في دعاية واضحة للتجنيد. وبهذه الطريقة تخضع الأفلام المقبولة للرقابة الذاتية بالإكراه من وزارة الدفاع. والأفلام المرفوضة متوقفة، وربما لن يتم صنعها على الإطلاق.

ماذا نشرت ديلي أوراسيا حول الوباء؟



في رواية لا تتناولها إمبراطوريات الإعلام حول انتشار الوباء، رواية مصدرها واحد من خبراء الأوبئة، يقول فيها حسب رأيه: إن الحرب العالمية الثالثة قد بدأت، وسلاحها بيولوجي.

قاسيون

خلال مقابلة صحفية، توجهت أنا بيغلاريان مراسلة «ديلي أوراسيا» بمجموعة من الأسئلة إلى غريغور غريغوريان، الخبير الدولي في مكافحة الأمراض حيوانية المنشأ، وتنظيم الرعاية الصحية البيطرية، ورئيس ائتلاف «صحة واحدة» في أرمينيا. وكانت الأسئلة كالتالي: هل الفيروس التاجي COVID-19 سلاح بيولوجي؟ من هم «مصمموه» وما هي أهدافهم؟ ما الذي حذر منه خبراء منظمة الصحة العالمية في 2018؟

ربط غريغوريان الوضع الوبائي العالمي حسب المعلومات المتوفرة للسنوات العشر الأخيرة بالسياسات العالمية التي تتبعها بعض البلدان بشكل فردي، بهدف إعداد المجتمع العالمي لعملية السيطرة العالمية الشاملة، السياسات التي تم إطلاقها نهاية 2019. أما بالنسبة للمخططات فلا يمكن التنبؤ بها وكتبت على ما

يبدو بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام 2008. وعلى ما يبدو، فإن الآلية الدافعة الرئيسة لهذا السيناريو، هي السلاح البيولوجي والذعر العالمي الناجم عنه، مما يسمح للقائمين على هذه العملية بإدارة الجغرافيا السياسية العالمية.

ويعتقد العديد من المتخصصين في أرمينيا: أن الفيروس التاجي الجديد هو حيواني وله أصل طبيعي، والذي ينجم عن الطفرات المتتالية من الفيروسات

التاجية ذات الصلة الوثيقة التي تنتشر في مجموعات الأنواع المتوطنة من الحيوانات. بينما يعتقد غريغوريان أنه من السابق لأوانه إطلاق هذا الحكم. بسبب التطور غير المسبوق للهندسة الوراثية الطبية الحيوية على مدى العشرين عاماً الماضية. كما أن طريقة انتشار المرض تشبه طريقة انتشار جائحة أخرى خلال العام 2018، وهو ما حذر منه بعض خبراء منظمة الصحة العالمية بشأنه، ودعوا بلدان العالم إلى

الاستعداد للمواجهة.

لا يؤمن غريغوريان بنظرية المؤامرة، ولكنه يعتقد أن هناك أدلة كافية للشك في أن الفيروس التاجي الجديد، على الرغم من ارتباطه الوثيق بالفيروسات التاجية المنتشرة من الحيوانات، ومع ذلك، قد يكون من أصل بشري أو من أصل تكنولوجي، وهو استنتاجه الشخصي المبني على الارتباط بين الأحداث الجيوسياسية وانتشار الأوبئة والتزامن بينها.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



في كل محطة من محطات تاريخ سورية في القرن العشرين، كان هناك طرفان: طرف يدافع عن مصالح الشعب السوري. وطرف يريد حصة للرأسمال الأجنبي ليستمر هو في منصبه. في الصورة مجلة «المضحك المبكي» الساخرة تتهم على هؤلاء الذين يطالبون ببقاء الرأسمال الأجنبي في البلاد في الوقت الذي يناضل فيه الوطنيون في سبيل الجلاء.



مركز التعاون اللغوي

أعلنت وكالة شينخوا للأنباء: أن وزارة التعليم الصينية قد أسست مركزاً لتنفيذ برامج تعليم اللغة الصينية في محاولة لتعميق التبادل والتعاون في التعليم اللغوي بين الصين والدول الأخرى. وقالت الوزارة: إن المركز سيعمل كمؤسسة ذات منفعة عامة لتعزيز تعليم اللغة الصينية، مشيرة إلى أنه سيشارك في إدارة موارد التعليم ذات الصلة ووضع معايير لتعليم اللغة الصينية، ودعم البحوث الأكاديمية. وأضافت الوزارة: أن المؤسسة ستنتظم أيضاً امتحانات للمعلمين والطلاب وستجري مشاريع تعليم اللغة الصينية حول العالم.

قيمة الذكاء الاصطناعي

انطلقت أعمال القمة العالمية للذكاء الاصطناعي لعام 2020 على الإنترنت في مدينة شانغهاي يوم الخميس الماضي، بحضور نحو 3000 مشارك من خلال الإنترنت على مدار المؤتمر. كما حضر حوالي 200 ضيف العالمية شخصياً. وجرى بث الفعالية بأكملها على الهواء مباشرة عبر الإنترنت. وقال منظم المؤتمر: إنه تم إدخال «مؤتمرات سحابية» خلال مؤتمر هذا العام مع استخدام تطبيق الإسقاط المجسم «هوليجرام» لأول مرة. يذكر أن الصين استضافت المؤتمر الأول للذكاء الاصطناعي في شانغهاي في عام 2018.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حاضمة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/07/12» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

قصة من التاريخ: مانديلا في أمريكا



في صيف عام 1990، سافر نيلسون مانديلا بجولة في الولايات المتحدة لجمع التبرعات من أجل النضال ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا «الآبارتيد». وسلطت رحلته الضوء على الروابط التاريخية والأهمية التي تجمع بين النضال من أجل الحرية في جنوب إفريقيا، وحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة.

■ عمر هيواني

النضال الواحد

أيد مارتن لوثر كينغ جونيور نداء العمل ضد الفصل العنصري في عام 1962، وفي عام 1965، احتج أعضاء لجنة التنسيق الطلابية في مانهاتن، داعين إلى إنهاء المساعدات لجنوب إفريقيا. وفي أواخر السبعينات، أصبح النضال ضد الفصل العنصري قضية وطنية لأول مرة.

لكن حتى الثمانينات، عارض الرئيس رونالد ريغان فرض العقوبات، بحجة أنه يجب على واشنطن مواصلة العمل مع حكومة الفصل العنصري، الحليف القوي للولايات المتحدة في الحرب الباردة. لكنه كان يحمي نظاماً يحتضر.

هوس مانديلا

أصابته الولايات المتحدة عاصفة عرفت باسم «هوس مانديلا» كان ظاهرها ظاهرياً لجمع الأموال للمؤتمر الوطني الإفريقي (ANC). وربطت جولة نيلسون مانديلا في ثمانينيات من في الولايات المتحدة النضال من أجل الديمقراطية في جنوب إفريقيا مع نضال من أجل حرية السود في الولايات المتحدة، كما كشفت الجولة عن استمرار السياسة اليمينية المناهضة للشيوعية.

خرج مئات الآلاف في مواكب شعبية لرؤية القائد نيلسون مانديلا. ولطالما كانت محاربة الفصل العنصري مصدر اهتمام لناشطي الحقوق المدنية الأمريكيين. وبحلول عام 1990، عشية زيارة مانديلا، كان الدعم الشعبي واضحاً إلى جانب الحركة المناهضة للفصل العنصري.

كانت العديد من محطات توقفه في مدن ذات تعداد سكاني كبير، مع روابط تاريخية حاسمة مع حركة الحقوق المدنية. كانت محطاته الأولى مدينة نيويورك. وعندما فاز ديفيد دينكينز بسباق العمدة في العام السابق، ليصبح أول زعيم أمريكي من أصل إفريقي في المدينة، وجاء انتخابه لتهنئة عقد من التوترات الاجتماعية والعنصرية في جميع أنحاء المدينة.

قتل مايكل غريفيث في عام 1986 في هوارد بيتش، وحدث جدل كبير حول قضية «سنترال بارك فايف» في عام 1989، وقتل يوسف هوكينز في العام نفسه، وساهم كل ذلك في صب الزيت على نار العنصرية في مدينة نيويورك. في هذه الفترة، وصل مانديلا، الذي حصل على موكب استقبال هائل عندما دخل المدينة في 20 حزيران 1990. تحولت زيارة مانديلا إلى منطقة هارلم «لقتبت ب هارلم الحمراء في الخمسينات» إلى حركة للنضال من أجل مطالب الحي العمالي الفقير،

ولطالما كان مركز حياة الأمريكيين من أصل إفريقي، ولكن بحلول عام 1990 غرق الحي في أزمة اجتماعية واقتصادية صعبة. على حد تعبير صحيفة نيويورك تايمز، فكانت زيارة مانديلا إلى هارلم بمثابة «جرعة من الفخر والإلهام» للمجتمع المحاصر.

بين عمال ديترويت

سار هذا التضامن الكفاحي كالنار بين الجماهير. حيث أشاد مانديلا بقيادة حركة الحقوق المدنية، وبعد أن أصبحوا على دراية بمحاكمات ومحن الحركة أثناء وجودهم في سجون جنوب إفريقيا. كان لقاءه مع روزا باركس في ديترويت - عندما اندفع مانديلا، متحمساً للقاء أيقونة الحقوق المدنية، وهي تخرج من الطائرة وصاح: روزا! روزا! روزا! في رمزية من الترابط الكفاحي الروابط. إذ شارك عمال ديترويت الأمريكيون في النضال ضد نظام الفصل العنصري في السبعينات بنشاط.

وأثناء زيارته لمدينة السيارات، أشاد مانديلا بالحركة العمالية التاريخية في المدينة، وحصل على بطاقة عضوية من اتحاد عمال السيارات، وهو مؤيد قوي لحركة الحقوق المدنية. ويعرف تاريخ ديترويت التي كانت مقراً لرابطة العمال السود الثوريين، والنقابات العمالية التي تقف في الصف الأول للمعارك الطبقة.

في أتلانتا

في وقت لاحق من جولته، زار مانديلا مدينة أتلانتا، واجتمع مع كوريتا سكوت كينغ، بالإضافة إلى القادة السياسيين الأمريكيين

من أصل إفريقي في المدينة. وضع إكليلاً من الزهور على قبر مارتن لوثر كينغ جونيور، وتحدث في كلية مورهاوس، وهي كلية سوداء تاريخياً.

وعلى الرغم من الترحيب الحار الذي تلقاه مانديلا في العديد من الأوساط، فإن المحافظين الأمريكيين وقفوا ضد إطلاق الحملة على الفصل العنصري واحتقروا زعيم جنوب إفريقيا.

قال مانديلا، مدافعاً عن تكتيكات حزب المؤتمر الوطني الإفريقي: إن اللاعنف سياسة جيدة عندما تسمح الظروف بذلك، ولكن قد تكون هناك حالات لا تسمح فيها الظروف بذلك. كما وقفت كوريتا سكوت كينغ، من بين آخرين، إلى جانب مانديلا، وأصرت على أن الحركة بحاجة إلى إبقاء خياراتها مفتوحة. فتوجس القادة الأمريكيون خوفاً من انفجار الشارع الأمريكي الخارج من إضرابات العمال والطلاب الكبرى عام 1989.

صديق كاسترو وفلسطين

في ميامي، تحدث القادة الكوبيون الأمريكيون ضد صداقة مانديلا مع فيدل كاسترو. مرة أخرى، وقف مانديلا وأشار إلى أن كاسترو كان واحداً من عدد قليل من القادة الأجانب الذين قدموا دعماً ثابتاً لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي أثناء وقت حاجتهم، ويساهم في الكفاح ضد حكومة جنوب إفريقيا.

كما رفض مانديلاً التخلي عن دعمه لنضال الشعب الفلسطيني، الشعب الذي طالما تضامن مع جنوب إفريقيا، مصراً على موقفه الأممية، مشيداً بأصدقاء زمن الشدائد في جميع أنحاء العالم.